GIEM

162

بلاغة القرآن الكريم في مصطلحات الأعمال:

الفعلُ يعلُوه العملُ ويعلُوهُما الصُنعُ

Volume No. 162, DECEMBER 2025 - JUMADA II 1447

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر الكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور محمد بن يوسف، المدرسة السويسرية للأعمال.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الدكتور محمد مروان شموط: دكتوراه في محاسبة الزكاة، مستشار مالي - الأردن.
- الأستاذ أوهاج بادانين محمد عمر: ماجستير في المحاسبة والتمويل - السودان.
- الدكتور عبد المنعم دهمان: مدرب ومستشار تطوير الأعمال – ألمانيا.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الالكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الكتروني.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الالكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM

مجموعة تخص مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائيا؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على الرابط.

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، رابط التحميل.

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٣

فهرس المحتويات ٤

لوحة رسم: شمعة ٧

بريشة محمد حسان السراج

بلاغة القرآن الكريم في مصطلحات الأعمال: ٨

الفعل يعلوه العمل ويعلوهما الصنع

د. سامر مظهر قنطقجي

كلمة فخامة الرئيس أحمد الشرع رئيس الجمهورية العربية السورية في مؤتمر المناخ بالبرازيل COP30 ١٧

Policy Reforms and the Future of Islamic Finance in Post-Revolution Tunisia ٢٠

Dr. Mohamed Ben Youssef

الأزمة والسياسة النقدية ٢٤

GITA GOPINATH

العلاقة الجدلية بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري ٣٠

د. صالح حسن عرابي

د. هبة جمال جاد

القيم القرآنية والإسلامية ودورها فى بناء جيل مبدع ومبتكر من الشباب: ٣٧

دراسة حالة بيت الزكاة والصدقات فى مصر

حسين عبد المطلب الأسرج

بوصلة الذكاء الاصطناعي الألمانية ٤٣

تحليل استراتيجي لمسار الذكاء الاصطناعي (2018–2025)

د. عبد المنعم دهمان

سورية تخطو نحو الاقتصاد الإسلامي ٥٥

قرار ذكي لوزارة الاقتصاد السورية يشكل ضربة جديدة للفروغ ويعيد التوازن إلى صف الملاكين ٥٧

بشار بوظو

لماذا تتوسع الصين في العملات الرقمية؟ ٦١
Euronews

التقسيمات التي صنعت آسيا: ٦٤
قراءة في كتاب Shattered Lands والوضع الراهن
د. حنان محمود عبد الرحيم

ميلاد نظرية الاقتصاد الروحي: ٦٦
التزكية كمحرك للفاعلية الاقتصادية في النموذج الحضاري
د. صالح حسن عرابي

هل النمو السكاني يشكل عائقًا أمام النمو الاقتصادي؟ ٧٦
سامر الشحنة البستاني

التوائم الرقمية: ٩٤
المفتاح لفتح نمو سلسلة التوريد من البداية إلى النهاية
Alberto Oca
Alex Cosmas
Cenk Tunasar
Ketan Shah

المعادلة ((ن^2 / (1– ن)) واستخداماتها ١٠٦
أوهاج بادنين عمر

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الالكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل عـــــــلامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: شمعة

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

بلاغة القرآن الكريم في مصطلحات الأعمال:

الفعل يعلوه العمل ويعلوهما الصنع

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

تتقارب معاني عبارات (فعل وعمل وصنع) ومشتقاتها، وللتمييز بينها لتحديد دلالاتها بدقة، لابد من وقفة تحليلية لاستخداماتها اللغوية والاصطلاحية.

أولاً – الفعل:

يكون (الفعل)، من الإنسان أو الحيوان أو الجماد، ويكون بعلم أو بغير علم، وبقصد أو بغير قصد.

لذلك:

- الفعل يُنسب للعاقل وغيره، كفعل الحيوان والإنسان والجماد.
- الفعل عام والعمل أخص منه والصناعة أكثر خصوصية منهما.
- الفعل هو إيجاد الأثر في النفس أو الشيء بشكل سريع، وقد يكون نافعًا أو غير نافع.

وأمثلته:

إن صفات الفعل متوافرة من حيث الزمن المباشر واحتمال عدم العلم وعدم القصد به.

- الفعل غير النافع، كقوله تعالى: **وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ** (الشعراء: ١٩)، التي فعلت، إشارة إلى فعل موسى وهو القتل.
- الفعل النافع: كقوله تعالى: **وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ** (النحل: ٥٠)، إشارة إلى الملائكة وطاعتهم لله، وفعلهم دون تأخير.

وتُنسب بعض الأفعال للجماد، كالقول: هذا الدمار فعل الريح، أو هذا الحت فعل الماء. والإنسان أيضًا يفعل أحيانًا أشياء دون قصد أو بغير علم. قال تعالى في: **وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ** (المؤمنون: ٤).

ذكر القرطبي: بأنهم مؤدون.

قال تعالى: **وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ** (يونس: ٣٦).

ذكر ابن كثير: إن الله عليم بما يفعلون من الكفر والتكذيب.

ثانيًا – العمل:

يكون العمل من الإنسان أو الحيوان دون الجماد، بعلم أو بقصد. لذلك:

- العمل يُنسب للعاقل على الأغلب، ونادرًا ما يكون لغير العاقل، لأن العمل يحتاج العقل والتدبير.
- العمل أخص من الفعل، والصناعة أكثر خصوصية منهما.
- العمل هو إيجاد الأثر في النفس أو الشيء بزمن ممتد.
- العمل مقصود ومعلوم لدى الفاعل الذي قام به، كقولنا: ذهبت إلى العمل، وأنا أعمل كذا.
- العامل يعلم ماهية مخرجاته على وجه التقريب والتقدير.
- العمل قد يشترك مع الفعل في المعنى العام.

وأمثلته:

يُلاحظ أن صفات العمل متوافرة من حيث امتداد الزمن والعلم والقصد به، وكذلك معرفة مخرجاته على وجه التقدير والتقريب.

قال تعالى: **لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ** (يس: ٣٥).

ذكر ابن كثير: وقوله: (**وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ**)، أي: وما ذاك كله إلا من رحمتنا بهم، لا بسعيهم ولا كدهم، ولا بحولهم وقوتهم. قاله ابن عباس وقتادة. ولهذا قال: (**أَفَلَا يَشْكُرُونَ**)، أي: فهلا يشكرونه على ما أنعم به عليهم من هذه النعم التي لا تعد ولا تحصى. وهنا حالة اعتبار (مَا) النافية.

ذكر الطنطاوي: ويصح أن تكون (مَا) موصولة فيكون المعنى: ليأكلوا من ثمره ومن الذي عملته أيديهم، من هذه الثمار كالعصير الناتج منها، وكغرسهم لتلك الأشجار وتعهدها بالسقي وغيره، إلى أن آتت أكلها.

ذكر الشوكاني: وقوله: (**وَمَاعَمِلَتْهُأَيْدِيهِمْ**)، معطوف على ثمره، أي: ليأكلوا من ثمره، ويأكلوا مما عملته أيديهم كالعصير والدبس ونحوهما وكذلك ما غرسوه وحفروه على أن (مَا) موصولة، وقيل: هي نافية، والمعنى: لم يعملوه بأيديهم، بل العامل له هو الله.

قال تعالى: **وَجَاءَتْسَيَّارَةٌفَأَرْسَلُوا وَارِدَهُمْفَأَدْلَىٰدَلْوَهُۖقَالَ يَابُشْرَىٰهَٰذَاغُلَامٌۚوَأَسَرُّوهُبِضَاعَةًۚوَاللَّهُعَلِيمٌ بِمَايَعْمَلُونَ** (يوسف: ١٩)

ذكر الطنطاوي: قوله: (**وَاللَّهُعَلِيمٌبِمايَعْمَلُونَ**)، أي: لا يخفى عليه شيء من أسرارهم. ومن عملهم السيئ في حق يوسف. حيث إنهم استرقوه وباعوه بثمن بخس، وهو الكريم ابن الكريم ابن الكريم. كما جاء في الحديث الشريف.

ذكر ابن كثير: قال محمد بن إسحاق: لما ألقاه إخوته جلسوا حول البئر يومهم ذلك، ينظرون ما يَصنع وما يُصنع به، فساق الله له سيارة، فنزلوا قريبًا من تلك البئر، وأرسلوا واردهم – وهو الذي يتطلب لهم الماء – فلما جاء تلك البئر، وأدلى دلوه فيها، تشبث يوسف عليه السلام فيها فأخرجه واستبشر به.

ذكر ابن عاشور: الله عليم بما يعملون من استرقاق من ليس لهم حقّ في استرقاقه.

ثالثًا – الصنع:

يكون الصنع من الإنسان حيث العلم والإتقان والحذق، ولا يصح نسبته لغير الإنسان، فإن نُسب لجماد أو لحيوان فالأصل فيه أن الصانع هو الله تعالى لأنه خالق الحيوان والجماد. لذلك:

- الصناعة والصنع أدق في المعنى لأنها إجادة الشيء وإتقانه والقصد إليه وتدبيره.
- الصنع أكثر خصوصية من الفعل ومن العمل.
- الصانع يعلم ماهية مخرجاته على وجه الدقة.
- يشترك الصنع مع العمل، فيُقال: عمل النجار صناعته.

وأمثلته: يُلاحظ أن صفات الصنع متوافرة من حيث أن الصانع إنسان أو من صنع الله؛ امتداد الزمن والعلم والقصد به، وكذلك معرفة مخرجاته بدقة.

قال تعالى: **صُنْعَاللَّهِالَّذِيأَتْقَنَكُلَّشَيْءٍ** (النمل: ٨٨)، ومنه الصانع والصناعة والصنائع، فهي المهارة والاتقان في ما اختصت به.

قال تعالى: إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ (فاطر: ٨).

ذكر الطبري: يقول تعالى: إن الله يا محمد ذو علم بما يصنع هؤلاء الذين زين لهم الشيطان سوء أعمالهم، وهو مُحصيه عليهم، ومجازيهم به جزاءهم.

ذكر ابن عاشور: عبّر ب (يَصْنَعُونَ)، دون: يعملون، للإِشارة إلى أنهم يدبرون مكائد للنبي صلى الله عليه وسلم وللمسلمين فيكون هذا الكلام إيذانًا بوجود باعث آخر على النزع عن الحسرة عليه.

الصناعة مع الحيوان ومع الزراعة:

كما أوضحنا سابقًا، إن نُسب الصنع لجماد أو لحيوان فالأصل فيه أن الصانع هو الله تعالى، لأنه خالق الحيوان والجماد، وعليه:

– مع الأنعام: قال تعالى: وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِّلشَّارِبِينَ (النحل: ٦٦). صناعة اللبن تتم في بطن الأنعام بإتقان دون تدخل، قال تعالى: (نُّسْقِيكُم)، يستفيد منه الإنسان جاهزًا دون تدخل. وهذا للعبرة.

– مع ثمر النخيل والعنب: قال تعالى: وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (النحل: ٦٧). صناعة ثمر النخل والعنب تتم بالزرع دون تدخل، قال تعالى: (تَتَّخِذُونَ)، وهنا قد يتدخل الإنسان في صناعته ليكون (سَكَرًا وَرِزْقًا)، وعليه أن يُحسن في ذلك لتجنب الحرام المسكر. وهذا يحتاج عقلانية.

– مع النحل: قال تعالى: وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِّلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (النحل: ٦٨–٦٩). صناعة العسل وشهده تتم في بطون النحل بإتقان دون تدخل، قال تعالى: (أَوْحَى)، اتَّخِذِي، كُلِي، يستفيد منه الإنسان جاهزًا دون تدخل. وهذا يحتاج تفكير.

رابعًا – اشتراك (الفعل أو العمل) مع الصنع:

قد يبقى الفعل فعلاً مستقلاً، وقد يبقى العمل عملاً مستقلاً، ولكل منهما سماته ومخرجاته.

فإذا اجتمع أكثر من مصطلح، كالفعل والصنع أو العمل والصنع، فسيؤدي ذلك لمعنى أكثر خصوصية.

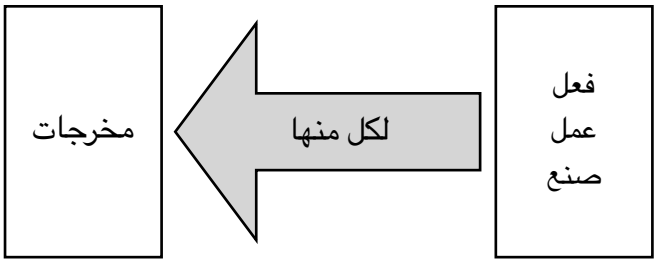

١- اشتراك الفعل مع الصنع:

إن مخرجات اشتراك الفعل مع الصنع معناه اشتراك صفات الفعل مع صفات الصنع، وذلك بأخذ السمات المشتركة، بكون الفاعل إنسان لديه علم وله قصد، وبذلك تتمثل بصناعة الموارد البشرية وتأهيلها وتربيتها والاعتناء بها، كقوله تعالى: **وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي** (طه: ٣٩). وقوله: **وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي** (طه: ٤١).

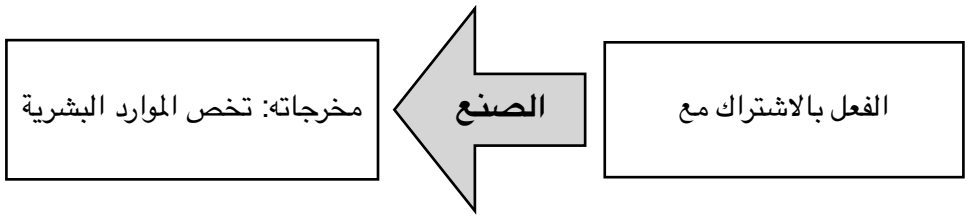

مسألة: قال تعالى: **وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي** (طه: ٣٩).

ذكر الطنطاوي: قال صاحب الكشاف: ولتربّى ويُحسن إليك، وأنا مراعيك ومراقبك كما يراعي الرجل الشيء بعينه إذا اعتنى به، وتقول للصانع اصنع هذا على عيني إني أنظر إليك لئلا تخالف به عن مرادي وبغيتي.

ذكر القرطبي: قال النحاس: وذلك معروف في اللغة؛ يقال: صنعت الفرس وأصنعته إذا أحسنت القيام عليه. والمعنى ولتصنع على عيني فعلت ذلك.

مسألة: قال تعالى: **وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي** (طه: ٤١).

ذكر القرطبي: قيل: (**اصْطَنَعْتُكَ**): خلقتك؛ مأخوذ من الصنعة. وقيل قويتك وعلمتك لتُبلِّغ عبادي أمري ونهيّ.

ذكر ابن عاشور: الاصطناع: صنع الشيء باعتناء. واللام للأجْل، أي لأجْل نفسي. والكلام تمثيل لِهيئة الاصطفاء لتبليغ الشريعة بهيئة من يصطنع شيئًا لفائدة نفسه فيصرف فيه غاية إتقان صنعه.

مسألة: قال تعالى: **قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ** (النور: ٣٠).

ذكر الطنطاوي: بعد أن نهى سبحانه عن دخول البيوت بدون استئذان. أتبع ذلك بالأمر بغض البصر، وحفظ الفرج، وعدم إبداء الزينة إلا في الحدود المشروعة. وأضاف الطنطاوي: مُرهم أيها الرسول الكريم بالتزام ما أمرناهم به وما نهيناهم عنه، لأننا لا يخفى علينا شيء من تصرفاتهم، ولأننا أعلم بهم من أنفسهم، وسنحاسبهم على ما يصنعون فى دنياهم، يوم القيامة.

إذن، تلك الأفعال تصدر عن أناس، يعلمون مآلات أفعالهم، ومقاصدها، فإن التزموا بأمر الله ورسوله، بغض البصر وحفظ الفروج، فالمخرجات تزكية لأولئك الفاعلين، وحسن تربية، وانتهت الآية الكريمة بقول الله تعالى: (**إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ**)، فالفعل منهم مؤداه أي مخرجاته صناعة تهذيب النفوس وتزكيتها أو فسادها.

٢- اشتراك العمل مع الصنع:

إن مخرجات اشتراك العمل مع الصنع معناه اشتراك صفات العمل مع صفات الصنع، وذلك بأخذ السمات المشتركة بكون العامل حاذق وماهر، وبذلك تتمثل مخرجات ذلك بصناعة الموارد المادية، كالأبنية والحصون والقصور وغيرها، كقوله تعالى: **وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ** (الشعراء: ١٢٩).

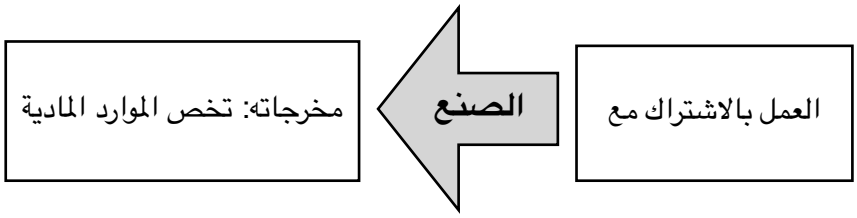

قال تعالى: **يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ ۚ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ** (سبأ: ١٣)، اشترك العمل مع الصنع، فكانت المخرجات محاريب وتماثيل وجفان وقدور. فالعمل مقصود، وعن علم، ويحتاج زمنًا لإنجازه.

وكل ذلك يحتاج وقتًا وعلمًا وقصدًا ومعرفة؛ بكيفية المخرجات بشكل دقيق.

قال تعالى: **قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ** (الصافات: ٩٥).

ذكر القرطبي: أتعبدون ما تنحتون، أي أتعبدون أصنامًا أنتم تنحتونها بأيديكم تنجرونها. والنحت النجر والبري، نحته ينحته بالكسر نحتًا، أي: براه. والنحاتة البراية، والمنحت ما ينحت به.

قال تعالى: **وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ** (الصافات: ٩٦)

ذكر القرطبي: (ما) في موضع نصب، أي: وخلق ما تعملونه من الأصنام، يعني الخشب والحجارة وغيرهما.

ذكر الطبري: في قوله: (**وَمَا تَعْمَلُونَ**)، وجهان: أحدهما: أن يكون قوله "ما" بمعنى المصدر، فيكون معنى الكلام حينئذ: والله خلقكم وعملكم. والآخر أن يكون بمعنى "الذي"، فيكون معنى الكلام عند ذلك: والله خلقكم والذي تعملونه: أي والذي تعملون منه الأصنام، وهو الخشب والنحاس والأشياء التي كانوا ينحتون منها أصنامهم.

ذكر ابن عاشور: والواو في (**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**) واو الحال، أي أتيتم منكرًا إذ عبدتم ما تصنعونه بأيديكم والحال أن الله خلقكم وما تعملون وأنتم مُعرِضون عن عبادته، أو وأنتم مشركون معه في العبادة مخلوقاتٍ دونكم.

و (ما) موصولة و (**تَعْمَلُونَ**) صلة الموصول، والرابط محذوف على الطريقة الكثيرة، أي وما تعملونها. ومعنى (**تَعْمَلُونَ**) تنحتون. وإنما عدل عن إعادة فعل (تنحتون) لكراهية تكرير الكلمة فلما تقدّم لفظ (**تَنْحِتُونَ**) علم أن المراد ب (**مَا تَعْمَلُونَ**) ذلك المعمول الخاص وهو المعمول للنحت لأن العمل أعمّ. يقال: عملت قميصًا وعملتُ خاتمًا.

وخلقُ الله إياها ظاهر، وخلقه ما يعملونها: هو خلق المادة التي تصنع منها من حجر أو خشب، ولذلك جمع بين إسناد الخلق إلى الله بواو العطف، وإسنادِ العمل إليهم بإسناد فعل (**تَعْمَلُونَ**).

تدمير العمارة والمصانع والمزارع

قال تعالى: وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ۖ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا ۖ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ (الأعراف: ١٣٧).

ذكر القرطبي: قال ابن عباس ومجاهد: أي ما كانوا يبنون من القصور وغيرها، وقال الحسن: هو تعريش الكرم.

ذكر البغوي: (وَدَمَّرْنَا) أهلكنا (مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ) في أرض مصر من العمارات، (وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ) قال مجاهد: يبنون من البيوت والقصور. وقال الحسن: يعرشون من الأشجار والثمار والأعناب.

ذكر ابن عاشور: ما شاده من المصانع، وإسناد الصنع إليه مجاز عقلي لأنه الآمر بالصنع، وأما إسناده إلى قوم فرعون فهو على الحقيقة العقلية بالنسبة إلى القوم لا بالنسبة إلى كل فرد على وجه التغليب. و (يَعْرِشُونَ) ينشئون من الجنات ذات العرايش. والعريش: ما يُرفع من دوالي الكروم، ويطلق أيضًا على النخلات العديدة تربّى في أصل واحد، ولعل جنات القبط كانت كذلك كما تشهد به بعض الصور المرسومة على هياكلهم نقشًا ودهنًا.

الحيل صنف من الصناعة

يمثل علم "الحيل النافعة" الجانب التقني المتقدم في علوم الحضارة الإسلامية؛ حيث كان المهندسون والتقنيون يقومون بتطبيق معارفهم النظرية للإفادة منها تقنيا في كل ما يخدم الدين ويحقق مظاهر المدنية والإعمار... وقد جعلوا الغاية من هذا العلم (الحصول على الفعل الكبير من الجهد اليسير)، ويقصد به: استعمال الحيلة مكان القوة، والعقل مكان العضلات، والآلة بدل البدن[1].

قال تعالى: وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا ۖ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ ۖ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ (طه: ٦٩).

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت، ط ٣.١، ٢٠١٦-٢٠٢٣، كاي للنشر، www.kantakji.com.

ذكر ابن عاشور: لا يَنجحُ الساحر حيث كان، لأن صنعته تنكشف بالتأمل وثبات النفس في عدم التأثّر بها. واختير فعل أتى، لمراعاة كون معظم أولئك السحرة مجلوبون من جهات مصر.

وذكر ابن كثير عن **الفارق بين الصناعة حقيقة، والحيلة فيها**، قال: فلما عاين السحرة ذلك وشاهدوه، ولهم خبرة بفنون السحر وطرقه ووجوهه، علموا علم اليقين أن هذا الذي فعله موسى ليس من قبيل السحر والحيل، وأنه حقٌ لا مرية فيه، ولا يقدر على هذا إلا الذي يقول للشيء كُن فيكون، فعند ذلك وقعوا سُجداً لله.

خلاصة القول: إن الله تعالى خالق كل صانع وصنعته

روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: **(إن الله عز وجل صنع كل صانع وصنعته، فهو الخالق وهو الصانع سبحانه)**[1].

وروى حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(إنَّ اللَّهَ يَصنعُ كلَّ صانعٍ وصنعتَهُ)**[2]، وروى حذيفة أيضًا: **(إنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ صَانِعٍ وَصَنْعَتِه)**[3].

بل إن الصنع يحتاج تعليمًا، والتعليم والعلم كلاهما بدأ من الله تعالى عزل وجلّ وهو العليم، فقال تعالى: **وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ** (البقرة: ٢٨٢)، وهو تعالى: **بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** (البقرة: ٢٨٢). وقال عن داوود عليه السلام: **وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ** (الأنبياء: ٨٠)، وعن نوح عليه السلام: **وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا** (هود: ٣٧). فسبحان الله الذي: **الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ** (السجدة: ٧).

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٥ جمادى الأول ١٤٤٧ هـ الموافق ١٦ ت ٢/نوفمبر ٢٠٢٥ م

---

[1] ذكره الثعلبي. وخرّجه البيهقي من حديث حذيفة
[2] فتح الباري لابن حجر
[3] المستدرك على الصحيحين للحاكم

كلمة فخامة الرئيس أحمد الشرع رئيس الجمهورية العربية السورية

في مؤتمر المناخ بالبرازيل COP30

فخامة الرئيس لولو دوسلفا رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

أصحاب الفخامة والمعالي السيدات والسادة

أتوجه بالشكر والتقدير إلى حكومة وشعب البرازيل الصديق على استضافة هذا المؤتمر العالمي في مدينة بلم قلب غابات الأمازون التي تعد رمزًا للحياة على كوكبنا ومؤشرًا حيًا على الترابط العميق بين الإنسان والطبيعة، من هذا المكان الذي يحتضن رئة الأرض، نجدد التزامنا المشترك بحماية بيئتنا ومناخنا من أجل مستقبل آمن ومستدام لشعوبنا.

إن الجمهورية العربية السورية تعبر عن تضامنها العميق مع الشعوب التي تعاني من كوارث المناخ من فيضانات وحرائقه وجفاف، فسوريا التي كانت يومًا واحة غنّاء تغنى بها الشعراء عايشت معنى التغيير المناخي بأقصى أشكاله. لقد واجهت سوريا خلال السنوات الماضية تحديات بيئية مركبة تراكمت آثارها على الإنسان والموارد معا، فالجفاف المتكرر وتراجع الموارد المائية أثّرا في الزراعة والأمن الغذائي بينما

ساهمت درجات الحرارة المرتفعة والتصحر بتغير أنماط الإنتاج والحياة وفي الوقت ذاته تسببت الحرائق الاخيرة في خسائر بيئية كبيرة زادها تعقيداً تضرر البنية التحتية للمياه والطاقة خلال سنوات الحرب كما أدت حركة النزوح الواسعة خلال سنوات الحرب الماضية إلى ضغط إضافي على الموارد والخدمات في المناطق المستضيفة في ظل محدودية الإمكانات.

واليوم وصلت آثار التغيير المناخي القاسية إلى ذروتها فعاشت سوريا هذا العام أسوأ موجة جفاف عرفتها منذ أكثر من ستة عقود تمثلت بانخفاض مستويات الأمطار بنحو ٧٠٪ فتحولت أراضٍ وحقولٍ واسعة تغذي ملايين الأشخاص إلى أرض قاحلة وهو ما تجلى بانخفاض إنتاج القمح عما يحتاجه السوريون الذي يعيش ٩٠٪ منهم تحت خط الفقر ويواجه أكثر من ١٥ مليون منهم انعدام الأمن الغذائي.

السيدات والسادة...

جئنا إليكم اليوم مدركين حجم التحدي الذي تعيشه سوريا من التغيير المناخي لكننا مؤمنون بأن التحديات مهما عظمت فإن إرادة الشعوب قادرة على تجاوزها حين تتوحد حول هدف نبيل ورؤية طموحة وخطة واضحة وهو ما نقدمه بطرح تصور مختلف كاملا لإعادة الإعمار يعيد تعريف العلاقات بين الإنسان والعمران ويؤسس نظماً عمرانية جديدة عادلة متكاملة مستدامة.

إن رؤيتنا الطموحة تتجلى في خطتنا لإعادة الإعمار والتعافي التي بدأنا بتطبيقها وعملنا على ترجمتها لسياسات وبرامج ومشاريع عملية ضمن إطار انتقال أخضر واضح، نركز به على الطاقة المتجددة التي نحتاجها بشدة ونعيد به تأهيل نظم الأنهار باستخدام تقنيات الري الحديثة ونبني به مدناً جديدة مستدامة تنهض من الركام بوسائل صديقة للبيئة ونطبق خططاً زراعية متوافقة مع المناخ تحفظ مواردنا وشعبنا كل هذا يستند إلى تعزيز الوعي المجتمعي بالمخاطر المناخية وآثارها وكيفية مواجهتها، ما يجعلنا نضع التثقيف البيئي والعمل المجتمعي في صميم خططنا القادمة. وكما رأينا في موجة الجفاف القائمة فقد علمنا أن هذه التحديات عالمية بقدر ما هي محلية ولذا فإننا نؤكد اليوم التزامنا الكامل بالاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ التي نجتمع لأجلها اليوم وسنعمل فوراً على تقديم بلاغاتنا ومساهماتنا المحددة وطنياً بما يتوافق مع المعايير العالمية، وسنستكمل إجراءات تعيين نقاط الاتصال والمندوبين في الأمانة العامة للاتفاقية، بيد أنكم تعلمون أيها السادة حجم التحديات التي تواجه هذا المشروع وتدركون كذلك أن التحديات الجسيمة تولد معها الفرص الثمينة، **ولذا فإننا**

ندعوكم للاستثمار في سوريا بدل الاعتماد على المساعدات فقط ، ونقدم لكم الشراكات بدل أن نطلب المعونات .

نرحب بكم جميعا للاستثمار في سوريا ضمن قطاعات الطاقة المتجددة والمدن الخضراء المستدامة والمشاريع الرائدة ضمن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وضمن البيئة الاستثمارية التي تحميها وترعاها وتضمنها الدولة وتشريعاتها ومؤسساتها وفي سياق وجودنا اليوم في قلب الأمازون النابض بالحياة فإننا ندعو لمدٍّ أواصر التعاون من الأمازون إلى بردى والفرات ضمن إطار التعاون المتين بين الدول وتعزيز مكانة الدول النامية التي تقودها اليوم البرازيل بكل جدارة .

وفي الختام، يقول خالقنا في كتابه الكريم : **وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ** (الأنبياء: ٣٠)، نحن لا نريد إحياء مدننا فقط بإعادة بنائها بل نسعى لإحياء علاقتنا بالأرض وإقامة نظم متكاملة، **وإن علاقة الإنسان بالطبيعة علاقة أخلاقية** بقدر ما تحترمها وتحافظ عليها بقدر ما تعطيك من خيرها، وقد نهانا نبينا الكريم أن نقطع الأشجار حتى في الحرب، وقال لسعد : **(ما هذا السَّرَفُ يا سعدُ؟، قال : أفي الوُضوءِ سرَفٌ؟ قال : نَعَمْ، وإنْ كنتَ على نهرٍ جارٍ)** .

إن إعمار الأرض واجب على البشرية، ولكن بغير تعدٍ على الطبيعة فإن الهواء والماء والأشجار مشتركات للبشرية جمعاء والحفاظ عليها واجب جماعي لعيش مستدام وآمن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

Policy Reforms and the Future of Islamic Finance in Post-Revolution Tunisia

Dr. Mohamed Ben Youssef

CIBAFI Former Secretary General – Lecturer at AP Business School

Member of the Editorial Board of the Global Islamic Economics Magazine

Since the 2011 revolution, Tunisia has been undergoing a profound socio-political and economic transformation. The uprising that ushered in democracy also revealed deep structural weaknesses in the country's economy — ranging from unemployment and regional inequality to declining investor confidence. Amid these challenges, Islamic finance has emerged as both a moral and developmental alternative capable of restoring financial trust and promoting inclusive growth.

Although Tunisia's financial system has long been dominated by conventional banks, the post-revolution era created a unique opportunity to reconsider the role of finance in achieving social justice — one of the core demands of the revolution itself. The introduction of Islamic banking, anchored in Shari'a principles such as the prohibition of interest (riba), risk-sharing, and ethical investment, reflects not only a religious revival but also a policy-driven search for sustainable and equitable economic models.

In this context, the government and central bank have initiated a series of policy reforms aimed at integrating Islamic finance into the broader financial system, diversifying funding sources, and promoting investment that aligns with Tunisia's development goals. Yet, the path has been complex — marked by regulatory ambiguities, limited market awareness, and a gradual but steady expansion of Islamic financial institutions.

The Policy Environment: From Skepticism to Integration

Prior to 2011, Islamic finance in Tunisia existed on the margins. The financial system operated largely under secular regulations inherited from the French model, with little space for Shari'a-compliant finance. The revolution changed that dynamic. Policymakers began to view Islamic finance not merely as a

religious expression but as a tool for economic revitalization, capable of attracting investment from Gulf countries and promoting inclusive growth through social finance instruments such as *zakat*, *waqf*, and Islamic microfinance.

The first major reform came with the 2013 Banking Law, which officially recognized Islamic banking operations within Tunisia's financial framework. This law permitted banks to offer products such as *Murabaha* (cost-plus financing), *Ijara* (leasing), and *Mudaraba* (profit-sharing), under supervision of the Central Bank of Tunisia (CBT). However, the lack of a dedicated Shari'a governance framework remained a major limitation.

Unlike Malaysia or Bahrain, Tunisia had no centralized Shari'a board, leaving each institution to form its own internal Shari'a committee, leading sometimes to inconsistencies in interpretation and application between different institutions.

Further regulatory developments followed in 2016 and 2023, as Tunisia sought to modernize its financial system and attract foreign investors. The Central Bank's circulars on Islamic banking operations clarified the accounting, risk management, and disclosure requirements for Shari'a-compliant products. These steps marked a transition from mere tolerance to genuine integration, signaling the state's commitment to nurturing Islamic finance as part of its economic reform agenda.

Still, implementation challenges persist. Many policymakers remain cautious, wary that Islamic finance could be seen as politically or ideologically charged. Additionally, the limited public awareness and lack of specialized human capital in Shari'a-compliant finance have slowed growth. Despite these hurdles, Islamic finance legitimacy and appeal have strengthened steadily, particularly as citizens increasingly seek ethical and transparent financial services that align with their values.

Current Landscape and Emerging Opportunities

Today, Tunisia hosts several Islamic financial institutions, including **Zitouna Bank**, **Wifak Bank**, **Al Barak Bank**, and Islamic windows of conventional banks such as *Banque de l'Habitat* and *Attijari Bank*. Collectively, Islamic banking accounts for around **7–10% of total banking assets**, a modest but growing share of the national financial market.

These institutions have demonstrated resilience amid economic uncertainty, partly because of their asset-backed and risk-sharing nature. For instance,

during periods of inflation and currency depreciation, Islamic banks' reliance on tangible assets and real-sector financing helped reduce exposure to speculative risks. Moreover, their social finance tools, notably *zakat*, *waqf*, and *qard hasan* (benevolent loans) offer innovative mechanisms for poverty alleviation and local development.

The rise of **digital Islamic finance** is also reshaping the sector's trajectory. Tunisia's young, tech-savvy population presents fertile ground for fintech-driven solutions. Startups and banks are exploring blockchain-based *sukuk* issuance, mobile *Murabaha* applications, and digital *waqf* platforms that enhance transparency and accessibility. The integration of **Islamic fintech** aligns well with the government's digital transformation strategy, promising to bridge the gap between ethical finance and technological innovation.

Furthermore, Tunisia's participation in international Islamic financial institutions, such as the Islamic Development Bank (IsDB), provides access to technical expertise and funding for infrastructure and SME projects. With growing global demand for **green and sustainable finance**, Tunisia is also well-positioned to issue **green sukuk** that fund renewable energy, water management, and sustainable agriculture, all priority areas in its national development plan.

Policy Challenges and the Road Ahead

Despite visible progress, the Islamic banking sector in Tunisia still faces substantial policy and operational challenges.

First, regulatory harmonization remains incomplete. The absence of a national Shari'a Board means that banks interpret compliance individually, which may lead to some inconsistencies in product approval and customer confidence. A unified Shari'a authority under the Central Bank could ensure standardization, reduce uncertainty, and strengthen the sector's credibility.

Second, **tax and accounting frameworks** are not yet fully adapted to Islamic financial instruments. For example, *Murabaha* transactions may be subject to double taxation since the asset changes ownership twice, first to the bank, then to the customer. Aligning tax rules with Shari'a contracts would make Islamic banking more competitive with conventional products.

Third, **limited human capital** poses another bottleneck. Tunisia needs trained professionals in Islamic finance law, Shari'a auditing, and product development. Partnerships between universities, financial institutions, and

international organizations like the IsDB, AAOIFI, IFSB, and CIBAFI could play a vital role in building capacity.

Finally, **public perception and awareness** remain evolving. Some view Islamic finance primarily as a religious service rather than a viable financial alternative. Public education campaigns and transparent communication about ethical finance, sustainability, and risk-sharing principles could help overcome skepticism and expand customer awareness and adoption.

Moving forward, Tunisia's success in consolidating its Islamic financial sector will depend on **strategic regulatory reforms**, **capacity building**, and **international collaboration**. If properly implemented, these measures could transform Tunisia into a regional hub for ethical and sustainable finance linking North Africa to the wider Islamic financial ecosystem in the Gulf and Southeast Asia.

Conclusion

Islamic finance in post-revolution Tunisia embodies more than just a financial reform; it represents a societal aspiration toward fairness, ethics, and shared prosperity. The revolution's spirit of justice and inclusion finds a natural extension in the principles of Shari'a-compliant finance principles that reject exploitation, emphasize transparency, and encourage real economic activity.

While challenges, remain from regulatory gaps to limited financial literacy, Tunisia has laid the foundations for an inclusive, ethical financial system. The coming decade will test whether policymakers can turn this vision into a sustainable reality. If reforms continue to advance and innovation is embraced, Tunisia could emerge as a **model for Islamic finance in transitional economies**, demonstrating that economic modernization and moral integrity need not be opposing goals, but rather two sides of the same coin.

الأزمة والسياسة النقدية[1]

GITA GOPINATH

IMF

لقد ولّد الوباء والحرب تحديات جديدة للبنوك المركزية العالمية في السنوات المقبلة وجاء ارتفاع التضخم العالمي الذي أنهى بشكل مفاجئ عقودًا من المكاسب المعتدلة للأسعار في ملتقى فريد من الأزمات: الوباء العالمي وغزو روسيا لأوكرانيا.

الآن، يجب على الاقتصاديين أن يسألوا، ما هي الدروس التي يقدمها هذا العصر للسياسة النقدية؟ قد نبدأ بالدروس المستفادة من الوباء والحرب ذات الصلة بالسياسة النقدية، حتى لو عاد العالم في النهاية إلى بيئة ذات معدلات فائدة منخفضة وتضخم منخفض. لقد فات معظم الاقتصاديين ارتفاع التضخم، وعلينا أن نفهم لماذا وكيف يمكن للسياسة النقدية أن تتغير في المستقبل.

لكن بعض آثار الأزمات – التضخم المرتفع، واضطرابات سلسلة التوريد، وزيادة الحواجز التجارية – قد تستمر لفترة أطول أو تتفاقم. يمكن أن يتحدى ذلك استقرار الاقتصاد الكلي في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الأسواق الناشئة. كيف يمكننا تجنب ذلك؟

تفسير ارتفاع التضخم

كانت الأسعار المرتفعة مفاجأة من منظور أطر سياسات ما قبل الأزمة، وخاصة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة. تشير الأدلة التجريبية إلى أن التضخم ارتفع بمقدار ضئيل فقط عندما انخفضت البطالة، بما يتوافق مع منحنى فيليبس المسطح للغاية. وقد تعززت هذه الأدلة من خلال تجربة التضخم التي كانت سائدة قبل الوباء والتي ظلت فاترة حتى مع دفع التحفيز النقدي بالبطالة إلى مستويات منخفضة للغاية. ومع ذلك، فإن هذه النماذج التي تتضمن منحدراً منخفضاً لمنحنى فيليبس لم تقم بعمل ضعيف في تفسير ارتفاع الأسعار المرتبط بالوباء. معظم توقعات التضخم المبنية على هذه النماذج، بما في ذلك نموذجنا في صندوق النقد الدولي، لم تكن متوقعة بشكل كبير للتضخم.

[1] Crisis and Monetary Policy, FINANCE & DEVELOPMENT IMF, MARCH 2023, Link

في حين أن التضخم المرتفع يعكس جزئياً تطورات غير عادية، فمن المحتمل أن تعكس بعض أخطاء التنبؤ سوء فهمنا لمنحنى فيليبس وجانب العرض في الاقتصاد.

بينما يربط منحنى فيليبس القياسي التضخم بفجوة البطالة، ربما يكون الانتعاش السريع في التوظيف قد لعب دوراً مهماً في دفع التضخم، مما يعني أن "تأثيرات السرعة" مهمة أكثر مما كان يُعتقد سابقًا. قد يكون هناك أيضًا عوامل غير خطية مهمة في منحنى فيليبس: تصبح ضغوط الأسعار والأجور الناتجة عن انخفاض البطالة أكثر حدة عندما يكون الاقتصاد ساخناً أكثر مما هو عليه عندما يكون دون مستوى التوظيف الكامل. أخيرًا، يشير ارتفاع تضخم السلع أثناء الانتعاش – عندما أدت القيود المفروضة على العرض والطلب على الخدمات إلى انخفاض كبير في التحفيز على السلع – إلى أهمية قيود القدرة على المستوى القطاعي والإجمالي.

قد تكون مخاطر التضخم الناتجة عن زيادة سخونة الاقتصاد أكبر بكثير مما كنا نعتقد في السابق.

دروس للسياسة النقدية

أحد الآثار المترتبة على هذه الأفكار هو أننا بحاجة إلى نماذج عرض مجمعة أفضل تعكس دروس الوباء. على سبيل المثال، سيساعد على تطوير نماذج قطاعية تفرق بين السلع والخدمات ودمج قيود القدرة القطاعية للمساعدة في حساب تأثيرات السرعة والخطوات غير الخطية على المستويين القطاعي والإجمالي.

لكن يجب علينا أيضًا إعادة النظر في الوصفات السياسية التي كانت سائدة على نطاق واسع قبل الجائحة والتي كانت تستند إلى منحنى فيليبس المسطح.

ورأت إحدى هذه الوصفات أن البطالة التي تقل كثيراً عن معدلها الطبيعي مقبولة، بل ومرغوبة. يبدو أن تشغيل الاقتصاد الساخن كان يعمل بشكل جيد للولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى قبل الوباء. انخفضت البطالة إلى أدنى مستوياتها التاريخية، بما في ذلك العمال المحرومين، بينما ظل التضخم دون المستوى المستهدف.

لكن مخاطر التضخم الناتجة عن زيادة سخونة الاقتصاد قد تكون أكبر بكثير مما كنا نعتقد في السابق.

كما سلط الوباء الضوء على الصعوبات في قياس الركود الاقتصادي. في حين أن عدم القياس لا يمثل مشكلة خطيرة إذا كان منحنى فيليبس مسطحًا، فإنه إذا كان المنحنى غير خطي عندما تنخفض البطالة

إلى ما دون معدل طبيعي غير مؤكد إلى حد كبير. في هذه الحالة، قد يدفع صانعو السياسة البطالة دون قصد إلى ما دون تقديرهم (المفرط في التفاؤل) للمعدل الطبيعي ويغذون الارتفاع التضخمي – كما يمكن القول أثناء التضخم العظيم في السبعينيات. بالإضافة إلى ذلك، يشير الوباء إلى أن تشغيل الاقتصاد ساخنًا يزيد من احتمالية إصابة القطاعات الرئيسة بقيود القدرات، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية قد تصبح واسعة النطاق.

قد يكون تشغيل الاقتصاد ساخنًا أمرًا مرغوبًا فيه في ظروف معينة، ولكن يجب على صانعي السياسة أن يكونوا أكثر انسجامًا مع الجوانب السلبية المحتملة وأن يكونوا حذرين مع المبالغة في التحفيز.

كانت وجهة نظر أخرى سابقة للوباء مفادها أن البنوك المركزية الكبرى يمكن أن تستخدم مصداقيتها "للنظر من خلال" صدمات العرض المؤقتة، مثل ارتفاع أسعار النفط، وافتراض أن التضخم سيكون عابرًا. وستتكيف معدلات السياسة استجابة لتأثيرات الجولة الثانية ؛ أي إلى التأثيرات الأكثر ثباتًا على التضخم. ولكن كان من المقدر عادةً أن تكون هذه صغيرة، لذلك لم يكن على صانعي السياسة أن يتفاعلوا كثيرًا، حتى مع الصدمات الكبيرة – بما يتفق مع المقايضات الإيجابية بين التضخم والعمالة.

وأكد الوباء كيف يمكن أن يكون لصدمات العرض تضخم واسع النطاق ومستمر التأثيرات، بسرعة مدهشة. قد تنتشر ضغوط الأسعار التصاعدية القوية في بعض الصناعات من خلال سلاسل التوريد والأجور، أو تؤثر على توقعات التضخم، مما يؤثر على تحديد الأسعار أو الأجور.

يشير هذا إلى أن البنوك المركزية يجب أن تتفاعل بقوة أكبر في ظل ظروف معينة. من المحتمل أن تكون الظروف الأولية مهمة: قد يتسبب البحث في صدمة مؤقتة في حدوث مشكلات إذا كان التضخم مرتفعًا بالفعل، لذا فمن المرجح أن تؤدي الصدمات الإضافية إلى إزاحة توقعات الأسعار. قد تحتاج البنوك المركزية أيضًا إلى أن تكون أكثر عدوانية في استجاباتها السياسية في اقتصاد قوي حيث يمكن للمنتجين تمرير التكاليف المتزايدة بسهولة ويكون العمال أقل استعدادًا لقبول انخفاضات الأجور الحقيقية. قد يضطر البنك المركزي أيضًا إلى الرد بشكل أكبر إذا كانت الصدمات واسعة النطاق وليست مركزة في قطاعات معينة.

خطر المثابرة

يمكن تطبيق الدروس حول منحنى فيليبس والوصفات السياسية المستندة إلى كونه مستوياً حتى في بيئة ما قبل الجائحة ذات معدلات الفائدة المنخفضة عادةً والتضخم الذي تتبدد فيه مشكلات العرض. ولكن هناك أيضًا احتمال حدوث تضخم أكبر بكثير مما يزيل ثبات التوقعات، والمزيد من الاضطرابات المزمنة في سلاسل التوريد العالمية والتجارة المفتوحة.

تتمثل إحدى المخاطر الرئيسة في أن التضخم المرتفع يفكك توقعات التضخم. وهذا من شأنه أن يعقد مقايضات السياسة النقدية، لأن انخفاض قيمة العملة وصدمات العرض سيكون لها تأثيرات تضخمية أكثر استمراراً. من شأن الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة لاحتواء التضخم أن تتسبب في انكماش أكبر للإنتاج. ساعد التشديد الكبير والمحمّل من قبل العديد من البنوك المركزية خلال العام الماضي في التخفيف من مخاطر عدم الاستقرار. ومع ذلك، يجب أن يظل محافظو البنوك المركزية يقظين.

كما سيتضاعف التحدي الذي تواجهه البنوك المركزية إذا أصبحت صدمات العرض أكثر رسوخًا. قد يحدث هذا إذا قررت البلدان الحد من مخاطر اضطرابات سلسلة التوريد من خلال رفع الحواجز التجارية. وهذا من شأنه أن يعرض البلدان لمزيد من التقلبات المفاجئة في العرض، مما يؤدي بدوره إلى فرض مقايضات أكثر صعوبة للسياسة النقدية وزيادة صعوبة الاستقرار الاقتصادي.

ستتضرر البنوك المركزية في الأسواق الناشئة بشكل خاص إذا أصبحت التجارة أكثر تجزئة وتراجعت توقعات التضخم. هذه الاقتصادات هي بالفعل أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ويمكن أن تواجه مقايضات سياسية أكثر صعوبة.

من حيث المبدأ، يمكن أن يكون للوباء والحرب أيضًا تأثيرات دائمة على جانب الطلب في الاقتصاد من خلال التأثير على سعر الفائدة الحقيقي المتوازن (المعدل الذي يحقق به الاقتصاد على المدى الطويل إنتاجه المحتمل دون تكبد التضخم). يمكن أن تؤثر على عدم المساواة، والتركيبة السكانية، والإنتاجية، والطلب على الأصول الآمنة، والاستثمار العام والديون، من بين أمور أخرى. على سبيل المثال، قد يؤدي الوباء والحرب إلى زيادة انخفاض معدل التوازن عن طريق زيادة الطلب على الأصول الآمنة وزيادة عدم المساواة. بشكل عام، من المحتمل ألا تكون هذه التأثيرات كبيرة بشكل خاص، وبالتالي من المرجح أن يظل معدل التوازن منخفضًا – على الرغم من استمرار عدم اليقين بشأن مستواه الفعلي. علاوة على ذلك، فإن

التحول المستمر إلى الإنفاق بالعجز، أو اللحاق بالركب الكبير في الاستثمار المناخي، يمكن أن يعزز بشكل ملموس معدل التوازن.

الآثار المترتبة على السياسة

لقد تسبب الوباء والحرب في مزيد من التحدي للبنوك المركزية. وقد ركز أولئك الموجودون في الاقتصادات المتقدمة في السنوات الأخيرة على توفير حوافز كافية لدعم النمو وزيادة التضخم المنخفض. كانت المهمة هي توفير القوة النارية اللازمة من خلال أسعار فائدة قريبة من الصفر عندما بدا أن التضخم سيظل منخفضًا للغاية.

الآن، تؤكد هذه الأزمات للبنوك المركزية أن إدارة المخاطر تعني حساب التضخم المنخفض جداً أو المرتفع للغاية – وإمكانية حدوث توترات أقوى بين أهداف استقرار الأسعار والتوظيف أو النمو. أظهر الوباء أيضًا كيف أن العلاقة بين البطالة والتضخم، المضمنة في منحنى فيليبس، قد لا تكون ثابتة عندما يكون الاقتصاد قويًا – وأن الصدمات مثل ارتفاع أسعار الطاقة قد تعمل بشكل مختلف في الأوقات الجيدة مقابل فترات الركود.

وبناءً على ذلك، فإن الخطر الواضح المتمثل في حدوث تضخم سريع يعني أنه من الضروري إعادة النظر في قوة الاستراتيجيات، مثل تشغيل الاقتصاد الساخن ورؤية صدمات العرض على أنها مؤقتة. تقدم هذه الاستراتيجيات فوائد، ولكنها تزيد أيضًا من المخاطر على استقرار الأسعار.

إلى جانب هذه الدروس، هناك مخاوف من أن الوباء والحرب قد يؤديان إلى صدمات أكبر في العرض وتوقعات تضخم أقل ثباتًا. هذه المخاطر هي الأكبر بالنسبة للأسواق الناشئة، خاصة تلك ذات الديون المرتفعة. ولكن مع التضخم الأسرع منذ عقود، تواجه البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة أيضًا مخاطر كبيرة، وهذا هو السبب في أنها بحاجة إلى الاستمرار في المسار والحفاظ على معدلات السياسة النقدية المقيدة حتى ترى علامات دائمة للتضخم تعود إلى الهدف. لا يمكننا أن نحقق نمواً اقتصاديًا مستداماً دون استعادة استقرار الأسعار.

بينما يتعين على البنوك المركزية قيادة مكافحة التضخم، يمكن أن تساعد السياسات الأخرى. يجب أن تلعب السياسة المالية دوراً، مع تقديم المساعدة الموجهة للفئات الأكثر ضعفًا والتي لا تتناسب مع ذلك محاكاة الاقتصاد. يجب على صانعي السياسات دفع أجندة المناخ للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي

والمالي. أخيراً، ستعمل السياسات التي تقلل من مخاطر التجزئة في التجارة العالمية على تقليل مخاطر صدمات العرض وتساعد على تعزيز الناتج العالمي المحتمل.

العلاقة الجدلية بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري

د. صالح حسن عرابي

أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الدراسات الإسلامية- دبي

باحث دكتوراة فلسفة الاقتصاد - كلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة

د. هبة جمال جاد

باحث دكتوراه فلسفة الاقتصاد - كلية الدراسات الافريقية العليا- جامعة القاهرة

في البناء الحضاري الإسلامي، لا يُنظر إلى الاقتصاد والفكر كمنفصلين، بل كعنصرين متكاملين يشكلان معًا هوية الإنسان المسلم، ويؤسسان لوعيه وسلوكه ضمن منظومة قيمية ربانية. كما أن الفكر يوجّه السلوك الاقتصادي ويضبط غاياته، فإن النظام الاقتصادي يسهم في تشكيل الوعي، وترسيخ الانتماء، وتحقيق الاتزان العقلي والنفسي، انطلاقًا من مفهوم الاستخلاف الذي يُعدّ جوهرًا في الرؤية الإسلامية للوجود الإنساني، كما قَالَ تعالى: وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ (الأنعام: ١٦٥)، قَالَ تَعَالَى: إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً (البقرة: ٣٠).

ومن هذا التفاعل، تنشأ علاقة جدلية تتجاوز البُعد الوظيفي إلى مستوى التكامل الوجودي بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري، حيث يُسهم كل منهما في بناء الإنسان الرباني الذي يجمع بين البصيرة الفكرية والسلوك الاقتصادي الأخلاقي، قَالَ تعالى: وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا (القصص: ٧٧)، وهو توجيه قرآني يجمع بين البُعد الأخروي والواقعي، ويؤسس لتوازن حضاري بين المادة والروح.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، لم يعد الاقتصاد مجرد أداة لإنتاج الثروة وتوزيعها، بل أصبح منظومة فكرية تؤثر في صياغة القيم، وتوجيه السلوك، وإعادة تشكيل أنماط الوعي الجمعي. ومن هنا، تبرز أهمية إعادة النظر في العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي، بوصفه نموذجًا يستند إلى التوحيد والعدالة والربانية، وبين الأمن الفكري، باعتباره ضرورة حضارية لحماية العقل المسلم من الانحرافات الفكرية، والتشويش المعرفي، والغزو الثقافي.

فالاقتصاد الإسلامي لا يقتصر على تنظيم المعاملات المالية وفقًا لأحكام الشريعة، بل يتجاوز ذلك إلى بناء الإنسان المتوازن، الذي يعي دوره في الاستخلاف، وينخرط في منظومة قيمية تحصّنه من الانجراف وراء التيارات الفكرية المادية أو الاستهلاكية. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري هي علاقة جدلية تكاملية، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في مشروع الاستخلاف الإنساني. فالفكر لا ينمو في فراغ، والاقتصاد لا يزدهر في بيئة مضطربة ذهنيًا؛ بل إن كليهما يتكاملان في صياغة الإنسان الرباني المتوازن، الذي يجمع بين الفاعلية الحضارية والصفاء الروحي. تتفاعل فيها المبادئ الاقتصادية مع البنية الفكرية، لتنتج نمطًا حضاريًا يعزز الاستقرار، ويصون الهوية، ويحقق التنمية الأخلاقية والمادية في آنٍ واحد.

وقد أشار عدد من العلماء والمفكرين إلى هذا التكامل، حيث يرى ابن خلدون أن "المال إنما هو وسيلة لا غاية، والغاية هي العمران، والعمران لا يقوم إلا على العدل"[1]، مما يدل على أن الاقتصاد في الرؤية الإسلامية ليس مجرد نشاط مادي، بل هو جزء من منظومة فكرية وأخلاقية. ويؤكد الإمام الغزالي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن: "المال في يد العبد الصالح نعمة، لأنه يعينه على طاعة الله"، مشيراً إلى أن الكسب الحلال يسهم في بناء الفكر السليم ويمنع الانحرافات الذهنية الناتجة عن الفقر أو التبعية"[2]. أما الراغب الأصفهاني، فقد ربط مفهوم "الأمن" بالطمأنينة النفسية والعقلية، مما يعكس أن الأمن الفكري لا يتحقق إلا في ظل استقرار اقتصادي قائم على العدل والكرامة[3].

يُعدّ الفكر الركيزة الأساسية التي تنطلق منها حركة السلوك البشري، إذ إنّ الاتزان الفكري يشكّل مؤشراً جوهرياً على استقامة السلوك وصلاحه. ومن هذا المنطلق، فإن تحقيق الأمن الاقتصادي بصورة متكاملة لا يمكن أن يتم بمعزل عن ترسيخ الأمن الفكري وفق تصور سليم ومتكامل. وهذا التلازم بين البعدين –الفكري والاقتصادي– يعبّر عن رؤية أصيلة في المنظور الإسلامي، حيث تتداخل الأبعاد المعنوية والمادية في بناء الإنسان والمجتمع، بما يضمن التوازن والاستقرار في مختلف مجالات الحياة.

---

[1] أنظر: ابن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، الناشر: دار يعرب للنشر والتوزيع، ط 1، دمشق، 2004، ص 126.

[2] أنظر: الغزالي، أبو حامد محمد ابن محمد، **احياء علوم الدين**، الناشر: دار الوثائق، ط1، ج1، القاهرة، 2000ص 520.

[3] أنظر: الاصفهاني، الراغب، **معجم مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، الناشر: دار القلم الشامية، مجلد (1)، ط 4، سوريا، 2009ص 56.

من هنا، فإن هذا الموضوع يسعى إلى تفكيك العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري، لا بوصفها علاقة وظيفية فحسب، بل باعتبارها جدلية تكاملية تعكس عمق المشروع الإسلامي في بناء الإنسان والمجتمع، وتفتح آفاقًا جديدة لفهم التحديات الفكرية والاقتصادية في ضوء المقاصد الشرعية والرؤية الروحية المتزنة.

كَيْفَ يُعَزِّزُ الإِقْتِصَادُ الإِسْلَامِيُّ الأَمْنَ الْفِكْرِيَّ؟

يُعدّ الاقتصاد الإسلامي أحد الركائز الأساسية في بناء منظومة الأمن الفكري، إذ لا ينفصل في جوهره عن البنية العقدية والأخلاقية التي تشكّل وعي الإنسان المسلم وتوجّه سلوكه. فالفكر في التصور الإسلامي ليس مجرد نشاط ذهني تجريدي، بل هو المحرك الأول للسلوك، ومصدر القرارات الفردية والجماعية، ومن ثم فإن صيانة الفكر من الانحراف، والتشويش، والغزو الثقافي، تُعدّ ضرورة لتحقيق أمن اقتصادي مستدام وعادل.

إن الاقتصاد الإسلامي، بما يحمله من قيم العدالة والتكافل والشفافية، يسهم في ترسيخ الاتزان الفكري لدى الفرد والمجتمع. فالعدالة في التوزيع، ورفض الاحتكار والربا، وتقييد التملك بالضوابط الشرعية، كلها مبادئ تخلق شعوراً بالإنصاف، وتمنع تولّد مشاعر الظلم أو التهميش التي قد تدفع الإنسان إلى تبني أفكار احتجاجية أو متطرفة. وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى كما قَالَ تعالى: **كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ** (الحشر: ٧)، في إشارة واضحة إلى ضرورة منع التركز المالي الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي والفكري.

كما أن الاقتصاد الإسلامي لا يفصل بين المال والدين، بل يربط بينهما ربطًا وظيفيًا يرسّخ الهوية الفكرية ويحصّن العقل المسلم من الانفصال بين المادة والروح. فالزكاة، والوقف، والصدقات، ليست مجرد أدوات اقتصادية، بل هي تجليات عملية لقيم عقدية وأخلاقية، تعزز الانتماء، وتُرسّخ مفهوم المسؤولية الجماعية، وتُعيد تشكيل الوعي الاقتصادي ضمن إطار روحي وأخلاقي. وهذا الربط يحمي الفكر من تغلغل النزعة المادية، أو الإلحادية التي تفصل الاقتصاد عن القيم، وتحوّل الإنسان إلى كائن استهلاكي مجرد.

ومن جهة أخرى، فإن تقديم نموذج اقتصادي مستقل عن الرأسمالية والاشتراكية، يُعدّ من أبرز صور تعزيز الأمن الفكري، إذ يمنح الأمة الإسلامية القدرة على بناء تصوراتها الخاصة، ويمنع التبعية الفكرية للنماذج

الغربية. فالمؤسسات المالية الإسلامية، كالبنوك والصناديق الوقفية، تجُسّد هذا الاستقلال، وتُعيد تشكيل العقل الاقتصادي ضمن رؤية إيمانية متكاملة، مما يُحصّن الفكر من الذوبان في ثقافات مغايرة، أو متناقضة مع الهوية الإسلامية.

ولا يمكن إغفال أثر الاستقرار الاقتصادي في الحدّ من قابلية الأفراد للتأثر بالأفكار الهدامة. فالفقر والبطالة من أبرز أسباب الانجراف نحو الفكر المتطرف، والاقتصاد الإسلامي يسعى إلى تحقيق الكفاية والكرامة لكل فرد، من خلال آليات توزيع عادلة، ومؤسسات تضامنية، ومبادئ تحرّم الاستغلال. وهذا الاستقرار يُسهم في تهدئة النفس، وتحصين العقل، وتوفير بيئة فكرية متزنة، قادرة على مقاومة الانحراف والانجراف.

إن العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الفكري ليست علاقة وظيفية فحسب، بل هي علاقة بنيوية، حيث يتداخل الفكر والمادة في بناء الإنسان والمجتمع. وقد أكدت دراسات متعددة أن الأمن الفكري هو روح أمن الأمة وأساسه، وأن اختلاله يؤدي إلى اضطرابات في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا، فإن تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي لا يُسهم فقط في تحقيق النمو المالي، بل يُعدّ مشروعًا حضاريًا متكاملاً، يُعيد تشكيل الوعي، ويُحصّن الفكر، ويُرسّخ القيم، ويُحقق التوازن بين الروح والمادة، والفرد والمجتمع.

كَيْفَ يُوَجِّهُ الأَمْنُ الْفِكْرِيُّ الإِقْتِصَادَ الإِسْلَامِيَّ؟

يوجّه الأمن الفكري الاقتصاد الإسلامي من خلال ترسيخ منظومة قيمية ومعرفية تُضبط بها حركة المال، وتُصاغ بها السياسات الاقتصادية ضمن إطار عقدي وأخلاقي متكامل. فالفكر في الإسلام ليس عنصراً خارجيًا على الاقتصاد، بل هو البنية التحتية التي تحدد الغايات، وتضبط الوسائل، وتوجّه السلوك الاقتصادي نحو تحقيق المقاصد الشرعية.

يُعدّ الأمن الفكري ضمانًا لسلامة التصورات التي تحكم النشاط الاقتصادي، بدءاً من فهم مفهوم المال، إلى تحديد أهداف التنمية، وانتهاءً بكيفية توزيع الموارد. فحين يكون الفكر سليمًا ومتزنًا، تُبنى السياسات الاقتصادية على أسس العدل، والتكافل، والاستقلال، وتُرفض النماذج التي تُكرّس الاستغلال أو التبعية الفكرية.

كما أن الأمن الفكري يُحصّن الاقتصاد الإسلامي من الانحرافات التي قد تنشأ عن الغزو الثقافي، أو التبعية للنماذج الغربية، كالرأسمالية أو الاشتراكية، ويُعيد تشكيل العقل الاقتصادي ضمن رؤية إيمانية تُراعي الإنسان ككائن روحي ومادي في آنٍ واحد. وهذا التوجيه الفكري يُفضي إلى بناء مؤسسات اقتصادية إسلامية تجُسّد الاستقلال المعرفي، وتُعزز الهوية، وتُسهم في تحقيق التنمية المستدامة، ويُشكّل روحه ومضمونه، ويُحدّد مساره ضمن رؤية حضارية تُوازن بين المادة والمعنى، وبين الفرد والمجتمع، وبين الحاجات والغايات. إنه البوصلة التي تضمن أن يبقى الاقتصاد وسيلة لتحقيق الكرامة الإنسانية، لا أداة للهيمنة أو التفكك.

نَمَاذِجُ تَطْبِيقِيَّةٌ لِلتَّكَامُلِ بَيْنَ الأَمْنِ الفِكْرِيِّ وَالاقْتِصَادِ الإِسْلاَمِيِّ:

النَّمُوذَجُ الأَوَّلُ: الزَّكَاةُ: مَنْظُومَةٌ فِكْرِيَّةٌ وَاقْتِصَادِيَّةٌ تُعَزِّزُ الأَمْنَ الفِكْرِيَّ:

لا تُعدّ الزكاة في المنظور الإسلامي مجرد آلية مالية لتوزيع الثروة، بل تمثّل منظومة فكرية وأخلاقية متكاملة تُرسّخ قيم الانتماء والتكافل والعدالة الاجتماعية. فهي تُعبّر عن تصور عقدي للمال، بوصفه أمانة مُستخلف فيها الإنسان، لا ملكية مطلقة تُفضي إلى الاستئثار أو الاستغلال. ومن خلال فرض الزكاة، يُعاد تشكيل وعي المسلم تجاه الثروة، بما يُعزز مبدأ المسؤولية الجماعية، ويُوجّه السلوك الاقتصادي نحو تحقيق مقاصد الشريعة.

إن هذا التوجيه الفكري يُسهم في بناء اقتصاد أخلاقي يُحصّن المجتمع من النزعة الفردانية والمادية، ويُعزز الأمن الفكري عبر ترسيخ التصورات الإسلامية حول الملكية، والكرامة الإنسانية، والعدالة التوزيعية. فالزكاة تُعيد صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع ضمن إطار من التضامن والتراحم، وتُسهم في حماية الهوية الفكرية من الانحرافات التي تُنتجها النماذج الاقتصادية المادية.

وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا البُعد التربوي والفكري للزكاة كما قَالَ تعالى: **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا** (التوبة: ١٠٣)، مما يدل على أن الزكاة ليست تطهيراً ماليًا فحسب، بل تطهيرٌ فكري وسلوكي يُعيد تشكيل البنية النفسية والاجتماعية للفرد، ويُرسّخ قيم الانتماء والالتزام الأخلاقي في المجال الاقتصادي.

النَّمُوذَجُ الثَّانِي: الوَقْفُ: بِنْيَةٌ حَضَارِيَّةٌ تُفَعِّلُ التَّكَامُلَ بَيْنَ الفِكْرِ وَالاقْتِصَادِ:

يُعدّ الوقف الإسلامي أحد أبرز التجليات الحضارية التي تُعبّر عن التكامل البنيوي بين الفكر والاقتصاد في المنظومة الإسلامية، حيث يُعاد توجيه المال من كونه غاية استهلاكية إلى كونه وسيلة لبناء الإنسان، وخدمة العلم، والدين، والمجتمع. فالوقف لا يُمثّل مجرد أداة استثمارية، بل يُجسّد تصوراً عقدياً وأخلاقياً للمال بوصفه أمانة تُوظّف في تحقيق مقاصد الشرع.

من الناحية الفكرية، يُسهم الوقف في تعزيز الأمن الفكري من خلال دعم المؤسسات التعليمية، والمكتبات، والمراكز البحثية، مما يُسهم في حماية الهوية الثقافية، ومواجهة الغزو الفكري، وتوفير بيئة معرفية مستقلة تُنتج الفكر وتُحصّنه. كما يُعزّز الوقف استقلالية الخطاب العلمي والديني، ويُسهم في ترسيخ الفكر الوسطي بعيداً عن التبعية أو الاستقطاب.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن الوقف يُمثّل أداة تنموية مستدامة تُسهم في تخفيف العبء عن الدولة، وتُعزز العدالة الاجتماعية من خلال تمويل الخدمات العامة، ورعاية الفئات المحتاجة، وتوفير فرص التعليم والرعاية الصحية. وقد أثبت التاريخ الإسلامي أن الوقف كان ركيزة أساسية في تمويل المدارس، ورعاية العلماء، ونشر المعرفة، مما يُبرز دوره الحيوي في بناء أمن فكري واجتماعي مستدام.

إن الوقف، بهذا المعنى، يُعيد تشكيل العلاقة بين المال والمعرفة، ويُفعّل نموذجًا حضاريًا يُوازن بين البُعد الروحي والمادي، ويُسهم في بناء مجتمع متماسك يُراعي الكرامة الإنسانية، ويُحصّن الفكر من الانحراف أو التبعية.

النَّمُوذَجُ الثَّالِثُ: البُنُوكُ الإِسْلَامِيَّةُ: نُمُوذَجٌ مُؤَسَّسِيٌّ يُفَعِّلُ الضَّوَابِطَ الشَّرْعِيَّةَ وَيُعَزِّزُ الأَمْنَ الفِكْرِيَّ:

لا تُعدّ البنوك الإسلامية مجرد مؤسسات مالية تُمارس أنشطة مصرفية ضمن إطار تقني، بل تُجسّد نموذجًا فكريًا واقتصاديًا يُستند إلى الضوابط الشرعية، ويرفض التعامل بالربا، ويُعيد تعريف مفاهيم الربح والمخاطرة ضمن رؤية إيمانية وأخلاقية. هذا النموذج يُعبّر عن تصور إسلامي للمال بوصفه وسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة، لا غاية استهلاكية أو أداة استغلالية.

من خلال هذا التأسيس العقدي، تُسهم البنوك الإسلامية في ترسيخ الأمن الفكري، إذ تُعيد تشكيل الوعي الاقتصادي للمسلم، وتُحصّنه من الذوبان في النماذج الغربية التي تُكرّس المادية أو تُغذّي النزعة الاستهلاكية. كما تُقدّم هذه المؤسسات بديلاً معرفيًا يُراعي التوازن بين الكسب المشروع والمسؤولية الاجتماعية، ويُعزز التصورات الإسلامية حول الملكية، والعدالة، والتكافل.

وعلى المستوى الاستراتيجي، تُسهم البنوك الإسلامية في بناء استقلال اقتصادي يُعزّز الهوية الحضارية، ويُقلّل من التبعية الفكرية والمالية للأنظمة الرأسمالية، مما يُسهم في حماية الفكر من الانحرافات التي تُنتجها النماذج الاقتصادية غير المنضبطة بالقيم. فالبنك الإسلامي، بهذا المعنى، ليس مجرد وسيط مالي، بل هو مؤسسة حضارية تُفعّل التكامل بين الفكر والاقتصاد، وتُسهم في بناء منظومة تنموية تُراعي الكرامة الإنسانية، وتُحصّن المجتمع من الاستلاب الثقافي.

النَّمُوذَجُ الرَّابِعُ: المَنَاهِجُ التَّعْلِيمِيَّةُ فِي الاقْتِصَادِ الإِسْلَامِيِّ: بِنَاءُ الوَعْيِ الفِكْرِيِّ وَتَعْزِيزُ الاسْتِقْلَالِ المَعْرِفِيِّ:

شهدت عدد من الدول الإسلامية تطوراً ملحوظًا في تصميم مناهج تعليمية جامعية تُعنى بالاقتصاد الإسلامي، حيث تمّت صياغتها ضمن إطار عقدي وأخلاقي يُراعي الضوابط الشرعية والمقاصد الكلية للشريعة. وتُركّز هذه المناهج على تقديم تصور شامل للمال والتنمية، يُدمج بين البُعد المعرفي والقيمي، ويُسهم في بناء عقل اقتصادي يُستند إلى المرجعية الإسلامية.

من خلال هذا التأسيس التربوي، تُسهم هذه المناهج في تعزيز الأمن الفكري لدى الطلاب، إذ تُحصّنهم من الانبهار غير النقدي بالنماذج الغربية، وتُعيد تشكيل العلاقة بين الفكر والمادة ضمن رؤية إيمانية تُراعي الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. كما تُسهم في ترسيخ الانتماء الحضاري، وتُفعّل التفكير النقدي تجاه النماذج الاقتصادية المادية التي تُغفل البُعد الأخلاقي أو المقاصدي.

وقد أظهرت الدراسات التربوية أن هذه المناهج تُسهم في تشكيل عقل اقتصادي مستقل، يُراعي التوازن بين الكفاءة والعدالة، ويُقدّم بديلاً معرفيًا يُعزّز الهوية الفكرية، ويُسهم في بناء منظومة تنموية تُستند إلى قيم الرحمة، والتكافل، والاستدامة.

التَّحْلِيلُ البِنْيَوِيُّ لِلْعَلَاقَةِ بَيْنَ الاقْتِصَادِ وَالأَمْنِ الفِكْرِيِّ:

يتضح من النماذج السابقة أن العلاقة بين الأمن الفكري والاقتصاد الإسلامي ليست علاقة سطحية أو وظيفية، بل هي علاقة بنيوية تتداخل فيها القيم، والتصورات، والممارسات. فالفكر يُوجّه الاقتصاد، والاقتصاد يُحصّن الفكر، في دورة تكاملية تُعيد تشكيل الإنسان والمجتمع ضمن رؤية حضارية متكاملة. هذا التكامل يُسهم في بناء نموذج تنموي يُراعي الكرامة الإنسانية، ويُحقق العدالة، ويُحصّن الهوية، ويُقدّم بديلاً عن النماذج الغربية التي تفصل بين المادة والمعنى، وبين الفرد والمجتمع.

القيم القرآنية والإسلامية ودورها في بناء جيل مبدع ومبتكر من الشباب:

دراسة حالة بيت الزكاة والصدقات في مصر

حسين عبد المطلب الأسرج

كاتب وباحث مصري

عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

إن بناء جيل مبتكر يتحلى بالإبداع والمسؤولية ليس مجرد طموح، بل ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة والتعايش الإنساني. فالقيم القرآنية والإسلامية، مثل الإبداع، المسؤولية، العدل، التكافل، والأمانة، تقدم إطاراً متكاملاً لتمكين الشباب ليكونوا قادة التغيير.

ومن استلهام قصص الأنبياء والصحابة يمكن توجيههم نحو تحقيق التوازن بين الروحانيات والماديات، مما يعزز دورهم كقادة المستقبل وكمحرك أساس للتقدم الحضاري. فكيف يمكن لهذه القيم أن تُلهم جيلاً قادراً على مواجهة تحديات العصر بإبداع ومسؤولية؟ وكيف يمكن ترجمة هذه القيم إلى برامج عملية لتطوير قدرات الشباب؟ يستكشف هذا المقال كيف يمكن للقيم القرآنية والإسلامية أن تشكل أساسًا لبناء جيل مبتكر يساهم في بناء مجتمعات عادلة، مزدهرة، وحضارية.

أولا: تعريف الشباب: حسب التعاريف الإحصائية الشائعة في العالم العربي فإن الشباب هم الفئة العمرية التي تمتد عادةً من مرحلة المراهقة إلى بداية النضج، أي من سن ١٥ إلى ٢٩ سنة . بينما تستخدم الأمم المتحدة النطاق العمري ١٥–٢٤ سنة. ويُنظر إلى الشباب كفئة تتميز بالحيوية، الطاقة، والقدرة على الإبداع والتغيير. ويُشكل الشباب فى عالمنا العربى والاسلامى ما بين ٢٥–٣٠٪ من السكان بصفة عامة، وقد تزيد هذه النسبة فى بعض البلاد عن ذلك وقد تنقص قليلا فى البعض الآخر، مما يجعلهم قوة دافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية والاسلامية.

ثانيا: دور الشباب تاريخيًا في الإسلام: أولى الإسلام الشباب أهمية كبيرة كونهم ركيزة الأمة وقوتها الدافعة. وحث النبي صلى الله عليه وآله وسلم على استغلال طاقة الشباب واستثمار هذه المرحلة في

العمل الصالح والإنجاز .فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: (**اغْتَنِمْ خَمْسًا قَبْلَ خَمْسٍ: شَبَابَكَ قَبْلَ هَرَمِكَ، وَصِحَّتَكَ قَبْلَ سَقَمِكَ، وَغِنَاكَ قَبْلَ فَقْرِكَ، وَفَرَاغَكَ قَبْلَ شُغْلِكَ، وَحَيَاتَكَ قَبْلَ مَوْتِكَ**) (رواه الحاكم في المستدرك). ولقد كان الشباب منذ فجر الإسلام قوة دافعة للتغيير وبناء المجتمعات، حاملين راية الدعوة، ومبدعين في ميادين العلم والجهاد والاقتصاد. وقد استمدوا قوتهم من القيم الإسلامية التي تجمع بين الإيمان، العمل الجاد، والإبداع الأخلاقي. وبرز الشباب كركيزة أساسية في نشر الإسلام وبناء المجتمع. في مكة، كان معظم الصحابة الذين لبّوا نداء النبي صلى الله عليه وسلم شبابًا في مقتبل العمر، أظهروا شجاعة وإبداعًا استثنائيين:

١. علي بن أبي طالب: آمن بالإسلام وهو في العاشرة من عمره، وشارك في كل مراحل الدعوة، من الهجرة إلى المعارك، مُظهرًا شجاعة وذكاءً فذين.

٢. مصعب بن عمير: شاب من أغنى بيوت مكة، ترك الرفاهية ليصبح سفير النبي إلى المدينة، حيث علّم الناس القرآن وأرسى أسس المجتمع الإسلامي.

٣. أسامة بن زيد: عُيّنَ قائدًا لجيش المسلمين وهو في الثامنة عشرة، مما يعكس ثقة النبي صلى الله عليه وسلم في قدرات الشباب.

٤. الزبير بن العوام: كان في سن الشباب (حوالي ١٥ سنة) عندما أسلم، وشارك في المعارك والهجرات مبكرًا.

٥. عبد الله بن مسعود: شاب فقير أصبح من كبار قراء القرآن وحملة العلم.

وكان الشباب العمود الفقري في الهجرة إلى الحبشة والمدينة. على سبيل المثال، جعفر بن أبي طالب قاد وفد المسلمين إلى الحبشة وهو شاب، ودافع عن الإسلام أمام النجاشي. وفي المعارك (مثل بدر وأحد)، كان الشباب مثل حمزة بن عبد المطلب وطلحة بن عبيد الله في طليعة المقاتلين، وأظهروا شجاعة وتضحية. وبعد الهجرة إلى المدينة، ساهم الشباب في بناء المجتمع الجديد اقتصاديًا واجتماعيًا. وكان الشباب أيضًا حملة العلم، حيث حفظوا القرآن والسنة ونشروها، مثل معاذ بن جبل الذي أرسله النبي لتعليم أهل اليمن.

في مراحل لاحقة، برز شباب مثل محمد الفاتح الذي فتح القسطنطينية في سن ٢١ عامًا، محققًا نبوءة النبي صلى الله عليه وسلم، والإمام الشافعي الذي أسس مذهبًا فقهيًا وهو في العشرينيات من عمره. هذه الأمثلة تؤكد أن الشباب كانوا دائمًا في صدارة الإنجازات الإسلامية.

ثالثا :القيم الإسلامية الداعمة للإبداع: القيم القرآنية والإسلامية ليست مجرد تعاليم دينية، بل هي مبادئ عملية تهدف إلى بناء مجتمعات متماسكة ومبتكرة. هذه القيم تجمع بين الروحانية والعملية وتوفر اطارًا مثاليًا لتمكين الشباب وتحفزهم على الإبداع في حل المشكلات وتحمل المسؤولية تجاه مجتمعاتهم. فالقرآن يدعو إلى التأمل والتفكير الإبداعي: **أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ** (الغاشية: ١٧). هذه الدعوة تحث الشباب على استكشاف حلول جديدة للتحديات المعاصرة.

واستند دور الشباب تاريخيًا إلى قيم إسلامية راسخة يمكن أن تكون بمثابة دليل للشباب المعاصر:

- الإيمان والتقوى: كما في قوله تعالى: **وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا** (الطلاق: ٢). الإيمان يمنح الشاب دافعًا داخليًا للإبداع والعمل بنية خالصة.
- طلب العلم: قال النبي صلى الله عليه وسلم: **(طلبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ)** (رواه ابن ماجه). العلم هو أساس الابتكار، وهو ما مكّن شبابًا مثل ابن سينا وابن الهيثم من إبداعاتهم.
- الإحسان والإتقان: قال النبي صلى الله عليه وسلم: **(إنَّ اللهَ يُحِبُّ إذا عَمِلَ أحدُكمْ عملاً أنْ يُتْقِنَه)** (رواه البيهقي). هذه القيمة تحفز الشباب على تقديم أعمال ذات جودة عالية.
- الصبر والمثابرة: كما في قوله تعالى: **وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ** (البقرة: ٤٥). الصبر يساعد الشباب على تحمل التحديات والاستمرار في الابتكار.
- التعاون: قال تعالى: **وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى** (المائدة: ٢). العمل الجماعي يعزز تبادل الأفكار ويؤدي إلى ابتكارات أكبر.

رابعا : كيف يكون هذا ملهمًا للشباب المعاصر؟

الأمثلة التاريخية والقيم الإسلامية يمكن أن تُلهم الشباب اليوم ليصبحوا فئة مبدعة ومبتكرة من خلال الخطوات التالية:

١ . ربط الإبداع بالهدف الأسمى : الشباب الذين يعملون بنية خدمة الأمة والإنسانية، كما فعل الصحابة، سيجدون دافعًا قويًا للابتكار . على سبيل المثال، تطوير تقنيات لحل مشكلات مثل الفقر أو التغير المناخي يمكن أن يكون امتداداً لقيم الإحسان والتكافل .

٢ . الاستثمار في العلم والتكنولوجيا : شباب الإسلام الأوائل كانوا يتعلمون ويبدعون في ظروفهم البسيطة . اليوم، يمكن للشباب استغلال التكنولوجيا الحديثة (مثل الذكاء الاصطناعي، البرمجة، أو الطاقة المتجددة) لتطوير حلول مبتكرة، مستلهمين من دعوة الإسلام للتفكر في الكون .

٣ . التغلب على التحديات بالصبر : قصص مثل أصحاب الكهف ومحمد الفاتح تُظهر أن التحديات لم تمنع الشباب من تحقيق أهدافهم . الشباب المعاصر يمكنهم مواجهة الفشل أو نقص الموارد بروح الصبر والمثابرة .

٤ . العمل الجماعي والمبادرة : كما تعاون الصحابة في بناء المدينة، يمكن للشباب اليوم تشكيل فرق عمل لإطلاق مشاريع ريادية أو اجتماعية . مثلاً، إنشاء تطبيقات تخدم التعليم الديني أو تنظم أعمال الخير .

٥ . الأخلاق كأساس للإبداع : الابتكار في الإسلام يجب أن يكون أخلاقيًا . على سبيل المثال، تجنب استغلال التكنولوجيا في أمور تضر المجتمع، والتركيز على ابتكارات تحقق العدل والرحمة .

خامسا :دراسة الحالة : بيت الزكاة والصدقات في مصر

يُعد بيت الزكاة والصدقات في مصر، الذي تأسس عام ٢٠١٤ تحت إشراف الأزهر الشريف، نموذجًا رائداً لتطبيق القيم القرآنية والإسلامية في بناء جيل مبتكر ومسؤول . يركز البيت على تمكين الشباب من خلال برامج تدريبية ومشاريع تنموية تعزز الإبداع والمسؤولية، مع التركيز على الفئات المهمشة في المناطق الريفية والعشوائية .

ويقدم البيت مجموعة من البرامج التي تعكس القيم القرآنية والإسلامية :

- التدريب المهني للإبداع : ينظم البيت برامج تدريب مهني للشباب، مع التركيز على المهارات التي تحفز الإبداع . ففي أسيوط، درّب البيت حوالي ٨٠٠ شاب وشابة بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٣ على مهن مثل النجارة، الخياطة، وصيانة الأجهزة الإلكترونية . على سبيل المثال، ساعد برنامج تدريبي في أسيوط شاباً على إنشاء ورشة لتصميم الأثاث الخشبي المستوحى من التراث المصري، مما جذب زبائن

من الأسواق المحلية والسياحية. كما درّب البيت شابات في سوهاج على تصميم ملابس مستوحاة من الفنون الإسلامية، مما عزز إبداعهن وساعدهن على تسويق منتجاتهن دوليًا.

- تمويل المشاريع الريادية: يدعم البيت مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر للشباب، مع التركيز على الأفكار المبتكرة. في المنيا، قدم البيت تمويلاً لشاب لإنشاء مزرعة دواجن عضوية تستخدم تقنيات زراعية مستدامة، مما أنتج منتجات صحية وساهم في تحسين الأمن الغذائي المحلي بنسبة ١٥٪ في قريته. كما دعم مشروعًا في القاهرة لمجموعة من الشباب لإنشاء منصة إلكترونية لبيع المنتجات الحرفية، مما عزز إبداعهم الاقتصادي.
- التعليم التقني والابتكار: يخصص البيت أموال الزكاة لدعم التعليم التقني، مثل تعليم البرمجة والتسويق الرقمي. في الإسكندرية، دعم البيت برنامجًا لتعليم ٢٥٠ شابًا مهارات البرمجة، مما أدى إلى إنشاء ١٨ شركة ناشئة رقمية عام ٢٠٢٣، منها تطبيق لتوصيل المنتجات الزراعية مباشرة من المزارعين إلى المستهلكين، مما قلل من هدر الغذاء ودعم المزارعين المحليين.
- برامج التوعية بالمسؤولية: ينظم البيت ورش عمل لتوعية الشباب بأهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية. في سوهاج، أطلق البيت حملة "شباب من أجل الأرض"، شجعت الشباب على إنشاء مشاريع لإعادة تدوير النفايات البلاستيكية إلى منتجات مثل الأثاث والأدوات المنزلية، مما عزز الوعي البيئي والإبداع. في القاهرة، نظم البيت ورشة لتعليم الشباب إدارة الموارد بحكمة، مثل إعادة استثمار أرباح مشاريعهم في تطويرها بدلاً من الإنفاق غير المنتج.

تجسيد القيم القرآنية والإسلامية:

- الإبداع: يحفز البيت الشباب على تطوير أفكار مبتكرة، مثل تصميم منتجات مستوحاة من التراث أو استخدام التكنولوجيا في مشاريع ريادية، مما يعكس دعوة القرآن للتأمل والابتكار.
- المسؤولية: يعلم البيت الشباب تحمل المسؤولية تجاه مواردهم ومجتمعاتهم، مثل إدارة مشاريعهم بحكمة أو المساهمة في تحسين البيئة المحلية من خلال مشاريع إعادة التدوير.
- العدل: يضمن البيت توزيع الدعم على الشباب الأكثر احتياجًا، خاصة في المناطق الريفية، باستخدام معايير صارمة لتحديد المستفيدين، مما يعكس العدل في توفير الفرص.

- التكافل: يعزز التكافل من خلال تمكين الشباب من تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يقلل من اعتمادهم على المساعدات ويعزز دورهم في دعم مجتمعاتهم.
- الأمانة: يتميز البيت بالشفافية في إدارة أموال الزكاة، مع نشر تقارير دورية عن مشاريعه، ويشجع الشباب على تبني الأمانة في مشاريعهم الريادية من خلال الالتزام بالصدق والشفافية.

تجربة بيت الزكاة والصدقات تُظهر كيف يمكن للقيم القرآنية والإسلامية أن تُترجم إلى برامج عملية لبناء جيل مبتكر يتحلى بالمسؤولية، لكن نجاحها يعتمد على تعزيز الوعي المجتمعي وتطوير الآليات الإدارية لتصل إلى المزيد من الشباب.

الخاتمة

بناء جيل مبتكر مستلهم من القيم القرآنية والإسلامية هو مشروع حضاري يمكن أن يغير وجه المجتمعات. الإبداع، المسؤولية، العدل، التكافل، والأمانة ليست مجرد قيم دينية، بل هي أدوات عملية لتمكين الشباب من مواجهة تحديات العصر، من البطالة إلى التدهور البيئي. تجربة بيت الزكاة والصدقات في مصر تُظهر كيف يمكن لهذه القيم أن تُترجم إلى برامج تدريبية ومشاريع ريادية تغير حياة الآلاف من الشباب، مما يعزز دورهم في بناء مجتمعات عادلة ومستدامة. لكن التحدي يكمن في تعميم هذه الرؤية على نطاق أوسع، من خلال تعاون الأفراد، المؤسسات، والحكومات. ندعو الشباب إلى استلهام هذه القيم في حياتهم، سواء من خلال تطوير مشاريع مبتكرة، المساهمة في مبادرات مجتمعية، أو المطالبة بسياسات تعليمية وعملية عادلة. فلنجعل هذه القيم جسراً يربط بين الإبداع والمسؤولية، ونعمل معًا لبناء جيل يعكس الأمانة والعدل التي استودعنا إياها الله في هذه الأرض.

بوصلة الذكاء الاصطناعي الألمانية

تحليل استراتيجي لمسار الذكاء الاصطناعي (2018—2025)

د. عبد المنعم دهمان

مدرب واستشاري تطوير المشاريع - ألمانيا

إن من يملك "بوصلة لعقل" الذكاء الاصطناعي اليوم، يملك مفتاح المستقبل الاقتصادي والاجتماعي

في خضمّ التنافس العالمي لريادة موجة الذكاء الاصطناعي، برزت ألمانيا كأحد الروّاد الذين لم يكتفوا بمواكبة الموجة، بل وضعوا "**بوصلة عمل**" تنظر للذكاء الاصطناعي كركيزة للنهضة الاقتصادية والمجتمعية المستدامة، هذه البوصلة تجسدت في استراتيجية وطنية واضحة، هي ما يميّز المنهج الألماني للذكاء الاصطناعي، الذي جمع بين الدقة الهندسية والعمق الفلسفي الذي يضع الإنسان في القلب كل تطور تقني.

من موقعي في ألمانيا، وبعد سنوات من العمل مع عدة شركات ألمانية تخطو ببطء نحو دمج حلول الذكاء الاصطناعي في شرايين عملياتها الإنتاجية والإدارية، ومن خلال مشاركاتي في الملتقيات الألمانية المتخصصة في هذا المجال، تبلور لديّ بفضل الله سبحانه وتعالى خبرة لا بأس بها لفهم المنطق العملي والبعد الإنساني لهذه الرؤية الاستراتيجية.

لذا، يقدّم هذا المقال قراءة تحليلية معمّقة ومستنيرة للاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي للفترة الممتدة (٢٠١٨–٢٠٢٥). سنسلّط الضوء على جوهر هذه الاستراتيجية الطموحة، بدءاً من أهدافها المعلنة والسياسات والأدوات المعتمدة لتطبيقها، مع تتبع تطورها وأبعادها الرئيسة خلال الفترة المحددة، لنختتم باستعراض نقدي للتحديات والانتقادات الموجّهة لهذه البوصلة التي تقود مستقبل ألمانيا.

١- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي:

أطلقت الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في ألمانيا عام ٢٠١٨ كنتيجة لتراكم جهود حكومية وخاصة تهدف لتعزيز مكانة ألمانية الاقتصادية، وترسيخ موقعها كأحد المراكز الرائدة عالميًا في مجال الذكاء الاصطناعي.

وقد جاءت هذه الاستراتيجية نتيجة عمل مشترك لثلاث وزارات أساسية هي وزارة التعليم والبحث (BMBF)، ووزارة الاقتصاد والطاقة(BMWI)، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية(BMAS)، بما يضمن تكامل الأبعاد البحثية والتطبيقية، ليدعم البنى الاقتصادية والاجتماعية وفق إطار تشريعي وطني.

يشير الباحث الألماني توماس كروغر Thomas Krüger إلى أن "الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد تقنية، بل أصبح بنية تحتية أساسية تقاس بها قدرة الأمم على المنافسة والابتكار[1]"، انسجاماً مع هذه الرؤية جاءت الاستراتيجية الألمانية تعتمد على أربعة محاور مركزية، وفق ما يلي[2]:

- **دعم البحث العلمي والتطوير**: الاستثمار في مراكز الأبحاث، الجامعات، ومعاهد ماكس بلانك وفرونهوفر (Max–Planck & Fraunhofer Institutes) لتطوير بحوث الذكاء الاصطناعي الألماني، الهدف هنا ليس فقط إنتاج المعرفة النظرية، بل العمل لتحويلها إلى ابتكارات يمكن الاستفادة منها اقتصادياً واجتماعياً.
- **تطوير البنية التحتية الرقمية**: تعزيز قدرات الحوسبة عالية الأداء، وإنشاء منصات بيانات مفتوحة وآمنة، تتيح للباحثين والشركات الناشئة الوصول إلى موارد ضخمة من البيانات، وقد جاء ذلك متكاملاً مع سياسة حماية البيانات الأوروبية (GDPR) لضمان الاستخدام المسؤول.
- **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص**: فقد تم تأسيس شبكات تعاون منها مراكز التميز للذكاء الاصطناعي، لتشجيع نقل المعرفة بين الجامعات والشركات، ما يعكس اعتماد الحكومة الألمانية على مرونة القطاع الخاص.
- **تشجيع التطبيقات العملية في الاقتصاد والمجتمع**: توجيه الاستثمارات نحو تطبيقات عملية في قطاعات حيوية أهمها (القطاع الصناعي، الرعاية الصحية، النقل الذكي، والإدارة العامة).

[1] Krüger T, Künstliche Intelligenz als gesellschaftliche Infrastruktur: Chancen und Risiken. Berlin: Springer. 2019, P25 -

[2] Die Nationale Strategie für Künstliche Intelligenz. Berlin. Updated 2025. https://www.ki-strategie-deutschland.de

وينظر إلى هذه التطبيقات كعامل يساهم في سد النقص بالأيدي العاملة، الذي يعاني منه الاقتصاد الألماني منذ عدة سنوات، وبنفس الوقت يسرع من انجاز المهام في العملية الانتاجية.

يؤكد الاقتصادي الألماني كلاوس شواب Klaus Schwab، مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي، أن "التحكم في الذكاء الاصطناعي يعني التحكم في مستقبل الاقتصاد العالمي[1]"، هذا التصريح يوضح الخلفية الفكرية التي تستند إليها الحكومة الألمانية في جعل استراتيجيتها أداة لتأمين موقعها ضمن القوى الكبرى في الاقتصاد الرقمي.

٢- أهداف الاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي:

تركز الاستراتيجية الوطنية الألمانية للذكاء الاصطناعي (٢٠١٨-٢٠٢٥) على مجموعة من الأهداف المترابطة، التي تعكس رؤية شمولية تهدف أولاً للمحافظة على مكانة ألمانيا الاقتصادية، ومن ثم تعزيز مكانتها عالمياً كأحد رواد الذكاء الاصطناعي وضمان توازن بين التنافسية الاقتصادية والمسؤولية المجتمعية، وفق منهج اقتصاد السوق الاجتماعي، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في أربعة فئات رئيسة، وفق ما يلي[2]:

٢.١ خلق بيئة ابتكارية لتعزيز القدرة التنافسية: يتمثل هذا الهدف في السعي لتهيئة بيئة تشجع الابتكار، ليس فقط من خلال دعم الشركات الكبرى، بل عبر تمكين الشركات المتوسطة والصغيرة وحتى الناشئة، وتوفير منصات تمويلية وتشريعية محفزة، وقد ارتبط هذا التوجه بمبادرات (Industrie 4.0) التي تستند إلى دمج الذكاء الاصطناعي في الإنتاج الذكي وسلاسل القيمة، ما يعزز من موقع ألمانيا في الاقتصاد العالمي[3].

٢.٢ جعل ألمانيا أحد أقطاب الذكاء الاصطناعي في العالم: سعت الحكومة الألمانية منذ إطلاق استراتيجيتها إلى تموضع البلاد في مصاف الدول الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، وذلك عبر تخصيص استثمارات ضخمة تجاوزت الخمسة مليارات يورو حتى عام ٢٠٢٥، ويعكس ذلك إدراكاً بأن الريادة القائمة على تطبيقات الذكاء الاصطناعي أصبحت محدداً أساسياً لموازين القوى الاقتصادية.

---

[1] Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution. https://www.weforum.org/about/the-fourth-industrial-revolution-by-klaus-schwab/.

[2] Die Nationale Strategie für Künstliche Intelligenz. Berlin. Updated 2025- op cit

[3] . تمثل الصناعة 4.0 (Industrie 4.0) المفهوم الألماني للثورة الصناعية الرابعة، وهي مبادرة استراتيجية تهدف إلى رقمنة التصنيع وتحقيق التكامل بين الآلات والمنتجات وأنظمة الإنتاج باستخدام أحدث التقنيات الرقمية.

٢.٣ تطوير مهارات رأس المال البشري (التعليم والتدريب) : أولت الحكومة الألمانية أهمية كبيرة لتأهيل القوى العاملة عبر إدماج الذكاء الاصطناعي في المناهج الجامعية، وتطوير برامج تدريبية متخصصة، إضافة إلى إطلاق مبادرات لإعادة التدريب للفئات المهددة بتغيير وظائفها، ويؤكد الاقتصادي الألماني كارلهاينز ميوهلنبرغ Karlheinz Mühlenberger على أن: "رأس المال البشري المؤهل هو الشرط الحاسم لتحويل الذكاء الاصطناعي من تكنولوجيا إلى ميزة تنافسية مستدامة"[1].

٢.٤ ضمان الاستخدام الأخلاقي والقانوني للذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع القيم الأوروبية:

تميزت الاستراتيجية الألمانية بتمسكها بالبعد الأخلاقي والقانوني، من خلال الالتزام بمبادئ الشفافية، حماية الخصوصية، وعدم التمييز. هذا التوجه يتوافق مع الفلسفة الأوروبية التي ترى أن بناء الثقة المجتمعية شرط أساسي لتبني أي تطبيقات ذكية جديدة.

وبذلك، فإن الأهداف المعلنة للاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي لم توضع لتحقيق الريادة التقنية الذكية فقط، بل جاءت كإطار متكامل يوازن بين الابتكار الاقتصادي والالتزام بالقيم الإنسانية والأخلاقية.

٣- الأبعاد الرئيسة للاستراتيجية:

تقوم الاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي على جملة من الأبعاد المتكاملة، تعمل معاً لجعل قطاع الذكاء الاصطناعي في خدمة الاقتصاد والمجتمع بشكل متوازن مع قيم المجتمع الألماني، وفيما يلي استعراض لهذه الأبعاد:

٣.١ البعد الاقتصادي: يركز هذا البعد على جعل الذكاء الاصطناعي محفز للإنتاجية ومعزز للابتكار الصناعي، حيث ينظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية لرفع الكفاءة في القطاعات الصناعية والخدمية على حد سواء، فالشركات الألمانية تستثمر في أنظمة التعلم الآلي والتحليلات التنبؤية لتطوير خطوط الإنتاج وزيادة القيمة المضافة، وقد أكد البروفيسور فولفغانغ فالستر Wolfgang Wahlster، أحد أبرز رواد الذكاء الاصطناعي الألماني أن: "الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تقنية

[1] Wettbewerbsvorteile mit wissensspezifischer KI. https://www.competivation.de/wettbewerbsvorteile-mit-wissensspezifischer-ki/

داعمة للصناعة، بل هو المحرك المركزي لابتكار منتجات وخدمات جديدة كلياً"، ما يعكس البعد الاستراتيجي الذي تضعه ألمانيا لهذا المجال[1].

٣.٢ البعد الاجتماعي: يعتبر هذا امتداد لتوجه الحكومة الألمانية في تطوير وتأهيل الموارد البشرية على الصعيد الكلي، يعتبر هذا البعد أصيل في توجه الحكومات الألمانية المتعاقبة، لذلك نلحظ تطور مستمر في سياسات التعليم والتدريب لمواجهة أي تغيرات في سوق العمل، حيث أكدت استراتيجية الذكاء الاصطناعي على ضرورة تطوير برامج التدريب المهني والتعليم المستمر لإعادة تأهيل الموارد البشرية، لذا تم افتتاح اختصاصات جديدة في مختلف الجامعات الألمانية تحمل مسميات الذكاء الاصطناعي، كذلك تم تطوير التعليم المهني المزدوج ليواكب التغيرات التي حدثت في سوق العمل، ويتضح أن الحكومة الألمانية لم تتعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره تهديداً للوظائف فحسب، بل باعتباره فرصة لتطوير مهارات بشرية جديدة تتناسب مع الوظائف الجديدة، وهذا نابع من الفلسفة الألمانية في العمل التي ترى أن الأزمة هي عبارة عن فرصة ترتدي ذي العمل، وفي هذا السياق يشير كلاوس شواب Klaus Schwab إلى أن: "الثورة الصناعية الرابعة، التي يقع الذكاء الاصطناعي في قلبها، تعيد تشكيل سوق العمل بشكل يتطلب مزيجاً جديداً من المهارات الرقمية والاجتماعية[2]".

٣.٣ البعد التقني: تسعى الاستراتيجية الألمانية إلى ترسيخ موقع ألمانيا كمنصة لتطوير التقنيات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي، بدءاً من التعلم العميق وصولاً إلى الروبوتات الذكية والأنظمة الذاتية، وقد رصدت استثمارات ضخمة لتعزيز البحث العلمي عبر مراكز مثل المركز الألماني لأبحاث الذكاء الاصطناعي DFKI – German Research Center for Artificial Intelligence، الذي يعتبر أحد المراكز الرائدة عالمياً في تطوير تطبيقات عملية للذكاء الاصطناعي، هذا البعد لا ينفصل عن الرؤية الاقتصادية، إذ إن تطوير هذه التقنيات يهدف أيضاً إلى تقوية القدرة التنافسية العالمية للاقتصاد الألماني[3].

---

[1] . 3Fragen an Wolfgang Wahlster zur Stellungnahme "Die vierte industrielle Revolution und Industrie 5.0 – eine Kritik" Deutsches Forschungszentrum für Künstliche Intelligenz GmbH (DFKI) 2024. https://www.dfki.de/web/news/die-vierte-industrielle-revolution-und-industrie-50-eine-kritik

[2] . Klaus Schwab, The Fourth Industrial Revolution. - op cit

[3] . German Research Center for Artificial Intelligence (DFKI). Research and Projects Overview. https://www.dfki.de.

٤.٣ البعد الأخلاقي والقانوني: في الحقيقة تتميز الاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي بالتوجه الأخلاقي والقانوني، من جهتين:

- الأولى ألا يكون الذكاء الاصطناعي بديل للعمالة، بل على العكس أن يسهل أعمالها ويسد نقص العمالة التي يعاني منها الاقتصاد الألماني.
- ومن جهة أخرى إذ تسعى إلى ضمان أن تكون تطبيقات الذكاء الاصطناعي متوافقة مع القيم الأوروبية المستندة إلى الشفافية، حماية الخصوصية، والمساءلة، وقد جاء في التحديثات الأخيرة للاستراتيجية (٢٠٢٠، ٢٠٢٣) تركيز أكبر على "الحوكمة الرقمية" باعتبارها الضمانة الأساسية لاستخدام مسؤول وموثوق للذكاء الاصطناعي، بما يحافظ على ثقة المواطنين ويمنع الانزلاق نحو ممارسات استغلالية أو تمييزية، هذا التركيز الأخلاقي يتماشى مع رؤية الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر ألمانيا أحد المصادر الأساسية في مجال التشريعات الرقمية[1].

٤- الأدوات التطبيقية لاستراتيجية الذكاء الاصطناعي:

تعتمد الاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي على مجموعة من المبادرات التي تركز على التمويل وبناء بنية التحتية داعمة للقطاعات الاقتصادية بشكل مؤسسي، بما يضمن تحقيق أهدافها ضمن الفترة المحددة، وفيما يلي نستعرض هذه الأدوات:

٤.١ تخصيص الميزانيات والاستثمارات اللازمة: رصدت الحكومة الألمانية استثمارات ضخمة قدرت بحوالي خمسة مليارات يورو حتى عام ٢٠٢٥، بهدف دعم مشاريع البحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي، وتوسيع قدرات الجامعات والمراكز البحثية، فضلاً عن تشجيع التعاون مع القطاع الصناعي.

٤.٢ المراكز الوطنية للذكاء الاصطناعي: من أبرز الأدوات المؤسسية التي اعتمدتها ألمانيا، هي تأسيس شبكة من مراكز الأبحاث والابتكار المعروفة باسم المركز الألماني لأبحاث الذكاء الاصطناعي والمنتشرة في مختلف الولايات الألمانية، هذا المركز يعدّ الجسر الأساسي بين البحث العلمي والابتكار الصناعي، حيث تترجم نتائج الأبحاث إلى حلول عملية في قطاعات مثل الصناعة ٤.٠، الرعاية الصحية، والنقل وغيرها[2].

---

[1] . Strategie Künstliche Intelligenz der Bundesregierung- op cit
[2] . German Research Center for Artificial Intelligence (DFKI) - op cit

٤.٣ دعم الشركات الناشئة عبر برامج التمويل الوطنية: حرصت الحكومة الألمانية على تمكين الشركات الناشئة من خلال إطلاق برامج تمويلية وحاضنات ابتكار، مثل "مسابقة ابتكار الذكاء الاصطناعي(KI-Innovationswettbewerb)" و"الحرم الجامعي للذكاء الاصطناعيKI) (Campus، هذه المبادرات تهدف إلى ربط الجامعات بالشركات الصغيرة والمتوسطة، بغرض تحويل نتائج الأبحاث النظرية للذكاء الاصطناعي إلى التطبيق الصناعي والخدمي[1].

٤.٤ المنصات التشاركية والسياسات التنظيمية: إلى جانب الدعم المالي والمؤسسي، أطلقت ألمانيا مبادرات لتعزيز الحوكمة والتبادل المعرفي، أبرزها منصة الأنظمة المتعلمة Plattform Lernende) (Systeme، التي تعد شبكة وطنية تجمع خبراء من الأوساط الأكاديمية والصناعية والاجتماعية، هذه المنصة تطرح توصيات لضمان الاستخدام المسؤول والآمن والأخلاقي للذكاء الاصطناعي، وتحرص على الانسجام مع القيم الأوروبية، كما أولت الاستراتيجية اهتماماً كبيراً بالتنظيم القانوني لحماية البيانات بما يتماشى مع اللائحة الأوروبية لحماية البيانات GDPR، ما يعكس التزامًا بحقوق الأفراد وتعزيز الثقة المجتمعية[2].

٥- تطور الاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي (٢٠١٨-٢٠٢٥):

إن متابعة مسار الاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي بين عامي (٢٠١٨-٢٠٢٥) يعتبر مدخلاً مهمًا لفهم كيفية تطور السياسة الألمانية في مواجهة تحديات الابتكار التقني والتنافس الدولي، والملاحظ إن هذا التطور اتسم بالمرونة والتكيف مع المتغيرات العالمية وخصوصاً الأوربية، مع المحافظة على الرؤية الاستراتيجية الطموحة لتعزيز مكانة الاقتصاد الألماني عموماً، ومكانة ألمانيا بشكل خاص في ريادة الذكاء الاصطناعي.

٥.١ إطلاق الاستراتيجية عام ٢٠١٨: أطلقت الحكومة الألمانية الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في العام ٢٠١٨، لتشكل أول خطة للذكاء الاصطناعي الألماني، وقد ركزت هذه الخطة على بناء القدرات الأساسية، وتأسيس مراكز أبحاث متخصصة، وتحديد الأطر الأخلاقية والقانونية للاستخدام

[1] Künstliche Intelligenz als Treiber für volkswirtschaftlich relevante Ökosysteme. ttps://www.bundeswirtschaftsministerium.de/Redaktion/DE/Publikationen/Technologie/ki-innovationswettbewerb.html

[2] Political strategies for Artificial Intelligence- op cit.

المسؤول للذكاء الاصطناعي، وقد أكد فولفغانغ فالستر Wolfgang Wahlster الذي كان الرئيس التنفيذي السابق لمركز الأبحاث الألماني للذكاء الاصطناعي أن" :الاستراتيجية الألمانية ليست مجرد خطة تقنية، بل مشروع وطني لتعزيز التنافسية الشاملة للاقتصاد الألماني"[1].

٥.٢ مراجعة وتوسيع نطاق التمويل في العام ٢٠٢٠ : استجابة للتنافس العالمي المتصاعد، خصوصًا مع التقدم السريع للصين والولايات المتحدة، أجرت الحكومة الألمانية مراجعة شاملة للاستراتيجية في ٢٠٢٠، مع توسيع نطاق التمويل وزيادة الاستثمارات في البحث والتطوير، حيث ارتفعت الميزانيات المخصصة لدعم مشاريع الذكاء الاصطناعي وتطوير الشركات الناشئة والجامعات لتصبح خمسة مليارات يورو بدل من ثلاثة مليارات، هذا التوسع عزز قدرة ألمانيا على الحفاظ على مركزها التنافسي، ورفع مستوى الابتكار الصناعي والاجتماعي[2].

٥.٣ الإدماج ضمن خطة التحول الرقمي الأوروبي في العام ٢٠٢٣ : تم إدماج الاستراتيجية الألمانية ضمن برنامج التحول الرقمي الأوروبي (Digital Europe Programme)في العام ٢٠٢٣، ما منحها بعداً أوروبيًا وتكاملاً إقليميًا، مع التركيز على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية، التصنيع، والخدمات العامة، يبرز هذا التكامل أن الاستراتيجية لم تعد محصورة في نطاق وطني، بل أصبحت جزءًا من جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز الذكاء الاصطناعي بصورة مستدامة ومسؤولة[3].

هذا الاندماج جعل من ألمانيا حاضنة لأسرع حاسوب أوربي المسمى JUPITER والثالث على نطاق العالم تم افتتاحه في العالم ٢٠٢٥ بتكلفة تقدر ٥٠٠ مليون يورو[4].

---

[1] Interview mit Professor Wolfgang Wahlster, Direktor des Deutschen Forschungszentrums für Künstliche Intelligenz GmbH in Saarbrücken. https://www.bundesregierung.de/resource/blob/2196306/180884/9883d9da4499450de04bcd18d9a28777/2014-10-23-textversion-interview-wahlster-smart-data.pdf?download=1

[2] Strategie Künstliche Intelligenz der Bundesregierung - op cit

[3] The Digital Europe Programme, https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/activities/digital-programme?utm_source=chatgpt.com.

[4] JUPITER Supercomputer Propels European Computing Power. 10 June 2025. https://www.fz-juelich.de/en/news/archive/press-release/2025/jupiter-supercomputer-propels-european-computing-power.

٥.٤ التقييم النهائي في نهاية عام ٢٠٢٥ : من المفترض أن تقوم الحكومة الألمانية لإجراء تقييم شامل في نهاية ٢٠٢٥ لقياس مدى تحقيق الأهداف الوطنية والأوروبية للاستراتيجية، بما يشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، التقنية، الأخلاقية، والتشريعية، ومن المتوقع أن يوفر هذا التقييم قاعدة لصياغة استراتيجية ٢٠٣٠، مع التركيز على تعزيز الابتكار المستدام، المرونة المؤسسية، والحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي.

شكل هذا المسار تطور فعلي لاستراتيجية الذكاء الاصطناعي الألمانية، والذي يبين أهمية عامل المرونة فيها واستجابتها للتغيرات والتطورات الأوربية أولاً والعالمية ثانياً، مع هذا التطور حافظت ألمانيا على رؤية طموحة وضمان التوافق مع القيم الأوروبية والمبادئ الأخلاقية.

٦- التحديات والانتقادات الموجهة للاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي:

إن التقدم الذي حققته ألمانيا في مجال الذكاء الاصطناعي قد لا يكون منتشر عالمياً بالشكل الأمثل، كونه موجه أكثر قطاعات الصناعة، النقل، والرعايا الصحية، ولكن رغم هذا التقدم هناك تحديات ملحوظة تؤثر على فعالية تطبيق الاستراتيجية الوطنية، وفيما يلي تحليل لأبرز هذه التحديات:

٦.١ التسارع في البحث على حساب التطبيق العملي: على الرغم من التقدم الذي أحرزته مختلف المراكز والجامعات الألمانية في نشر بحوث الذكاء الاصطناعي، إلا أن هذه الأبحاث في أغلبها لم تحول إلى تطبيقات الصناعية، وحسب تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام ٢٠٢٤، تمتلك ألمانيا نسبة عالية من منشورات الأبحاث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي، ولكنها تحتل المرتبة ١٦ من حيث دمج هذه الأبحاث في عالم الأعمال، كما تظهر البيانات أن ألمانيا تمتلك ٦٪ من براءات اختراع الذكاء الاصطناعي العالمية، مقابل ٢٩٪ و٢٧٪ للصين والولايات المتحدة على التوالي، مما يدل على وجود فجوة واضحة بين البحث النظري والتطبيق العملي[1].

٦.٢ تفاوت بين مستوى مهارات الحالية والمهارات المتقدمة المطلوبة:

رغم برامج التدريب والتعليم المستمرة، إلا أن هناك نقصاً في المهارات المتقدمة المطلوبة في مجالات الذكاء الاصطناعي، مما يحد من قدرة الشركات على تبني الابتكارات الحديثة، قد يرجع ذلك للتركيب

[1] Bericht zu Künstlicher Intelligenz in Deutschland- op cit.P43.

العمري للعمالة الألمانية التي تتصف بأنها متقدم بالسن، فحسب احصائيات المكتب الفيدرالي للإحصاء الألماني أن هناك نسبة ٩.٥٪ من العاملين بعمر فوق ٦٥ سنة[1]، تشير الإحصائيات إلى أن حوالي ٥٢.٢٪ فقط من السكان في ألمانيا يمتلكون مهارات رقمية أساسية، مقارنة بالمتوسط الأوروبي البالغ ٥٥.٥٦٪، لذلك سعت الحكومة الألمانية بطرح مبادرات لتطوير الرأسمال البشري عبر التعليم المهني المزدوج وتعليم الكبار لتغيير المهن[2].

٦.٣ المنافسة متسارعة وقوية على الصعيد الدولي: تواجه ألمانيا منافسة قوية من دول مثل الصين والولايات المتحدة في مجال الذكاء الاصطناعي، وعلى الرغم من أنها سجلت أعلى عدد من طلبات براءات الاختراع في أوروبا عام ٢٠٢٤، إلا أن معدل تبني الشركات للذكاء الاصطناعي لا يزال منخفضاً، حيث استخدمت ١٢٪ فقط من الشركات الألمانية الذكاء الاصطناعي في عام ٢٠٢٣، مقارنة بمتوسط الاتحاد الأوروبي ٨٪، وهذا يوضح الحاجة إلى تسريع تطبيق الحلول المبتكرة لتعزيز التنافسية[3].

٦.٤ تباطؤ صياغة القوانين المرافق لتطور استخدامات الذكاء الاصطناعي: رغم محاولة الحكومة الألمانية الإسراع بالعملية القانونية والأخلاقية، بما يتوافق مع اللائحة الأوروبية لحماية البيانات(GDPR)، إلا أنه إلى الآن هناك ضرورة لتسريع عمليات صياغة تشريعات تنظم الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وبشكل يراعي القيم الأخلاقية الألمانية أولاً، والأوربية ثانياً، وخصوصاً في مجالات العمل لتكسب ثقة الشريحة الأكبر من العمالة المعرضة لتغيرات في أعمالها، وبالتي كسب الثقة المجتمعية[4].

يمكن القول إن الاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي قد تمكنت من تحقيق نسبة كبيرة من أهدافها، وخصوصاً المحافظة على التوازن بين التنافسية الاقتصادية والقيم الاجتماعية والأخلاقية، إلا أنها بحاجة

---

[1] Demographic Change. https://www.baua.de/EN/Topics/Prevention/Diversity/Demographic-change/_functions/Publications-search_Formular?gtp=%2526863487bd-d31f-41f7-a31d-e32d9c5ab5ec_list%253D2&pageNo=0&queryResultId=null&resultsPerPage=20&utm_source=chatgpt.com

[2] European Union Digital Skills and Jobs Platform (2025). *Digital Skills Indicators – Germany*. https://digital-skills-jobs.europa.eu/en/european-interactive-map/germany

[3] Zane Davis, *The State of AI in Germany*. https://americangerman.institute/2025/07/the-state-of-ai-in-germany.

[4] . المرجع السابق.

للمزيد من العمل في مجال تطوير رأس المال البشري، وكذلك الإسراع في عمليات تحويل البحوث النظرية إلى تطبيقات صناعية.

الخاتمة:

في الختام، يمثل مسار الاستراتيجية الألمانية للذكاء الاصطناعي (٢٠١٨–٢٠٢٥) تجسيداً عملياً لبوصلة العقل الألمانية، فقد نجحت هذه الاستراتيجية في رسم طريق متوازن، حيث كانت قوتها الأساسية في البنية المؤسسية الموحدة (التعاون الثلاثي بين وزارات البحث والاقتصاد والعمل)، والالتزام الصارم بالمسؤولية الأخلاقية وحماية البيانات، إضافة إلى المرونة الملحوظة في تكييفها مع المتغيرات العالمية.

ومع ذلك، تبقى التحديات قائمة، أبرزها الفجوة بين غزارة الأبحاث النظرية وقلة التحويل العملي الملموس لهذه الأبحاث إلى تطبيقات صناعية وخدمية، وضرورة تسريع تأهيل رأس المال البشري لمواكبة المهارات المتقدمة.

من هذا التحليل، يمكن أن نوصي البلدان العربية والإسلامية التي تسعى لتحقيق حياة أفضل، أن تعمل على دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أن تضع استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي تكون بمثابة خارطة طريق واضحة. ولا بد لهذه الخطة أن تتسم بثلاث سمات جوهرية:

- المرونة التامة للاستجابة للتغيرات التقنية العالمية المتسارعة.
- أن تكون متوافقة مع السياق الاجتماعي والثقافي المحلي لتضمن القبول المجتمعي والأخلاقي.
- يجب أن تكون منافسة عالمياً من حيث الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، لضمان أن يظل الذكاء الاصطناعي قوة دافعة للتنمية وليس مجرد ترف تقني.

مع ضرورة إنشاء تحالفات عربية وإسلامية للاستثمار في الذكاء الاصطناعي، هذه التحالفات تضمن الاستفادة المثلى من القوة الداعمة للذكاء الاصطناعي، على غرار التحالف الأوروبي، لتحقيق تنمية مستدامة.

إن من يملك "بوصلة لعقل" الذكاء الاصطناعي اليوم، يملك مفتاح المستقبل الاقتصادي والاجتماعي

المراجع المستخدمة:

1. Krüger, T. (2019). *Künstliche Intelligenz als gesellschaftliche Infrastruktur: Chancen und Risiken*. Berlin: Springer.
2. Bundesministerium für Wirtschaft und Energie (BMWi). *Künstliche Intelligenz als Treiber für volkswirtschaftlich relevante Ökosysteme*. https://www.bundeswirtschaftsministerium.de/Redaktion/DE/Publikationen/Technologie/ki-innovationswettbewerb.html
3. Bundesregierung. *Interview mit Professor Wolfgang Wahlster, Direktor des Deutschen Forschungszentrums für Künstliche Intelligenz GmbH in Saarbrücken*. https://www.bundesregierung.de/resource/blob/2196306/180884/9883d9da4499450de04bcd18d9a28777/2014-10-23-textversion-interview-wahlster-smart-data.pdf?download=1
4. Bundesanstalt für Arbeitsschutz und Arbeitsmedizin (BAuA). *Demographic Change*. https://www.google.com/search?q=https://www.baua.de/EN/Topics/Prevention/Diversity/Demographic-change/_functions/Publications-search_Formular%3Fgtp%3D%252526863487bd-d31f-41f7-a31d-e32d9c5ab5ec_list%25253D2%26pageNo%3D0%26queryResultId%3Dnull%26resultsPerPage%3D20
5. Competivation. *Wettbewerbsvorteile mit wissensspezifischer KI*. https://www.competivation.de/wettbewerbsvorteile-mit-wissensspezifischer-ki/
6. Deutsches Forschungszentrum für Künstliche Intelligenz GmbH (DFKI). *3Fragen an Wolfgang Wahlster zur Stellungnahme "Die vierte industrielle Revolution und Industrie 5.0 – eine Kritik"*. (2024). https://www.dfki.de/web/news/die-vierte-industrielle-revolution-und-industrie-50-eine-kritik
7. Deutsches Forschungszentrum für Künstliche Intelligenz GmbH (DFKI). *Research and Projects Overview*. https://www.dfki.de.
8. European Commission. *The Digital Europe Programme*. https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/activities/digital-programme
9. European Union Digital Skills and Jobs Platform. (2025). *Digital Skills Indicators – Germany*. https://digital-skills-jobs.europa.eu/en/european-interactive-map/germany
10. Forschungszentrum Jülich (FZ-Juelich). *JUPITER Supercomputer Propels European Computing Power*. (10 June 2025). https://www.fz-juelich.de/en/news/archive/press-release/2025/jupiter-supercomputer-propels-european-computing-power.
11. Government of Germany. *Die Nationale Strategie für Künstliche Intelligenz*. Berlin. Updated 2025. https://www.ki-strategie-deutschland.de
12. Schwab, Klaus. *The Fourth Industrial Revolution*. World Economic Forum. https://www.weforum.org/about/the-fourth-industrial-revolution-by-klaus-schwab/.
13. Davis, Zane. *The State of AI in Germany*. American-German Institute (AGI). https://americangerman.institute/2025/07/the-state-of-ai-in-germany.

سورية تخطو نحو الاقتصاد الإسلامي

أصدرت محكمة النقض السورية في ٢٠٢٥/١١/٥ قراراً يقضي بالتوقف عن الحكم بأي نص او اجتهاد يقضي بالحكم بالفائدة القانونية أو بالتعويض الذي يجري مجرى الفائدة في الديون والمبالغ التي تحكم بها المحاكم السورية وعلى مختلف درجاتها وأنواعها .

محكمة النقض

الصحيفة ١ — إعلام الحكم

رقم الأساس ٥٩ — رقم القرار ١٢ — لعام ٢٠٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم
باسم الشعب العربي في سورية

الهيئة الحاكمة: الهيئة العامة السباعية لدى محكمة النقض المؤلفة من السادة القضاة:

أنس منصور السليمان	رئيس محكمة النقض رئيساً
محمد حاج حسن	مستشاراً
عمر شيخ الأرض	مستشاراً
محمد جمال الدين الخطيب	مستشاراً
خير الله غنوم	مستشاراً
طه منصور	مستشاراً
عمار العاني	مستشاراً

الجهة طالبة العدول

الغرفة المدنية الثالثة / ب/ لدى محكمة النقض و المؤلفة من السادة القضاة

محمود المعراوي رئيساً

حسين ابراهيم عضواً

رياض شحادة عضواً

بناءً على الطلب المقدم من الغرفة المذكورة و المؤرخ في ٢٠٢٥/١١/٣ و المتضمن اعتماد مبدأ قانوني حول الفائدة القانونية و التعويض الذي يأخذ معنى الفائدة باعتبار الفائدة و كل زيادة ربوية على المبالغ المحكوم بها هي من الربا المحرم بنصوص قطعية الثبوت قطعية الدلالة . وهي مخالفة للإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٣ ونظراً لوجود تعارض بين نصوص المواد /٢٢٧/ و ما بعدها من القانون المدني و بين نص المادة /٣/ من الإعلان الدستوري

ومن حيث إن الدستور أسمى من القانون ونصوصُه أولى بالتطبيق لذلك جاءت الغرفة طالبة العدول تطلب : عرض الموضوع على الهيئة العامة السباعية لإقرار مبدأ يتضمن عدم تطبيق النصوص القانونية والاجتهادات القضائية المخالفة لأحكام الشريعة في مسائل الفوائد و التعويضات المترتبة على المبالغ و الديون المحكوم بها و التي تجري مجرى الفائدة.

النظر في الطلب

إن الهيئة العامة وبعد اطلاعها على طلب العدول المقدم من الغرفة المدنية الثالثة /ب/ لدى محكمة النقض وعلى النصوص القانونية وعلى الاجتهادات المتعلقة بطلب العدول.

ومن حيث إن الأصل إعمال المبادئ الدستورية باعتبارها هي الحاكمة على النصوص القانونية و المؤسِّسة لها ولا يجوز مخالفتها بأي وجه من الوجوه.

محكمة النقض

إعلام الحكم

الصحيفة ٢

رقم الأساس ٥٩ رقم القرار ١٢ لعام ٢٠٢٥

ومن حيث إن المادة /٣/ من الإعلان الدستوري النافذ في الجمهورية العربية السورية قد نصت على أنّ الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع، فهو يعد من هذا الوجه قاعدة دستورية آمرة وملزمة لجميع سلطات الدولة بما فيها السلطة القضائية وتُرتب هذه المادة على القضاء أن يجعل من أحكام الفقه الإسلامي مرجعاً رئيساً في وضع النصوص وتفسيرها وتطبيقها.

ومن حيث إن الحكم بالفائدة يخالف نص المادة /٣/ من الإعلان الدستوري، ويخالف أحكام الشرع و الفقه الإسلامي و الذي تعتبر أحكامه من النظام العام وفق أحكام الإعلان الدستوري باعتبار أن نص المادة /٣/ من الإعلان الدستوري هو نص آمر ، وهي لا تستند أيضاً إلى سبب مشروع في ميزان العدالة.

ومن حيث إن المؤسسة القضائية منزهة عن الحكم بما هو غير مشروع.

ومن حيث إن ما سبق يقضي بوضع مبدأ عام يتوجب العمل به لدى كافة المحاكم.

لذلك

تقرر بالاتفاق

١ـ قبول الطلب المقدم من الغرفة المدنية الثالثة / ب/ لدى محكمة النقض.

٢ـ إقرار المبدأ الآتي:

ـ التوقف عن الحكم بين الأفراد بأي نص أو اجتهاد يقضي بالحكم بالفائدة القانونية أو بالتعويض الذي يجري مجرى الفائدة في الديون و المبالغ التي تحكم بها المحاكم في الجمهورية العربية السورية وعلى مختلف درجاتها وأنواعها.

٣ـ تعميم هذا المبدأ على جميع المحاكم للعمل به.

قراراً صدر في ١٤٤٧/٠٥/١٤ هـ الموافق لـ ٢٠٢٥/١١/٠٥ م

نسخ: سوسن اسكندر قوبل: سوسن تدقيق

المستشار عمار العاني	المستشار طه منصور	المستشار خير الله غنوم	المستشار محمد جمال الدين الخطيب	المستشار عمر شيخ الأرض	المستشار محمد حاج حسن	الرئيس أنس منصور السليمان

٢٦٩ ٢/٢

قرار ذكي لوزارة الاقتصاد السورية يشكل ضربة جديدة للفروغ ويعيد التوازن إلى صف الملاكين [1]

بشار بوظو

جمعية الملاكين في سورية

أصدرت وزارة الاقتصاد قراراً ذكيًا برقم ٦٩٢٨ يشكل ضربة جديدة للفروغ، وتعيد التوازن إلى صف الملاكين.

القرار يُلزم كل تاجر أو شركة بإعادة تسجيل بياناته وتجديد سجله التجاري، وهو ما يعني أن كل مستأجرٍ لمحلٍ تجاري (سواء قديم أو حديث) ويزاول نشاطًا باسم محل أو شركة، عليه أن يثبت قانونًا وجوده التجاري الفعلي في السجل الجديد . وبالتالي، هذا القرار يُحدث مستنداً رسمياً حديثًا يمكنك كمالك أن تستخدمه كسلاح قانوني قوي في أي نزاع إيجاري .

الفائدة المباشرة للمالك في النزاعات مع المستأجرين

١ . كشف المستأجرين الوهميين أو الذين لا يمارسون النشاط فعليًا، فكثير من المستأجرين يحتفظون بالمحل باسم (نشاط تجاري قديم) أو لا يزاولون التجارة فعلاً، لكنهم يتمسكون ب (التمديد الحكمي) بحجة وجود سجل تجاري باسمهم منذ السبعينيات أو الثمانينيات . والآن، بعد صدور هذا القرار، إذا لم يُجدد المستأجر سجله التجاري أو لم يُصدق بياناته خلال المهلة، يُعتبر سجلّه لاغيًا (حسب المادة ٨ من قانون السجل التجاري) .وبالتالي يسقط عنه الغطاء التجاري الذي يحميه من الإخلاء، وهنا يمكن للمالك أن يرفع دعوى إخلاء لعلة زوال الصفة التجارية، لأن المستأجر لم يعد تاجراً مسجلاً قانونًا .

٢ . إثبات سوء النية أو الغش التجاري، فإذا كان المستأجر يُؤجر المحل من الباطن أو يغيّر نوع النشاط دون تعديل سجله، فأنت كمؤجر تستطيع الاستعلام من غرفة التجارة أو وزارة الاقتصاد إن كان

[1] نقلا عن صفحة جمعية الملاكين في سورية - فيسبوك.

نشاطه مطابقًا لما في العقد. إن لم يكن كذلك، فهذا خرق للمادتين ٢١ و ٢٤ من قانون الإيجارات رقم ٢٠ لعام ٢٠١٥، ويُعد سببًا مباشرًا للإخلاء.

٣. قطع الطريق على التحايل بالفروغ التجاري، فكثير من المستأجرين الذين يدّعون (الفروغ التجاري) يستخدمون سجلات تجارية ميتة أو منتهية الصلاحية لإثبات (النشاط المستمر). القرار ٦٩٢٨ يجبرهم على تحديث السجل خلال ٢٠٢٥، وإلا فإن سجلهم يُعتبر ملغى، وبذلك يفقدون أي حق بالادعاء ب (فروغ تجاري). وهذا يُقوي مركز المالك في أي نزاع قانوني مستقبلاً.

كيف يستخدم المالك هذا القرار عمليًا؟

١. قدّم طلب استعلام في غرفة التجارة عن سجل المستأجر التجاري، فإذا تبين أنه غير مجدد بعد القرار ٦٩٢٨ هذا دليل قوي أنك تتعامل مع نشاط غير قانوني.

٢. أرفق نسخة من التعميم ضمن دعاوى الإيجار أو التخمين لتُظهر أن المستأجر لم يلتزم بالقوانين الاقتصادية الجديدة.

٣. في أي دعوى إخلاء لعلة (ترك المأجور) أو (تغيير الاستعمال)، يمكنك أن تستشهد بالقرار ٦٩٢٨ لتؤكد أن المستأجر لم يعد تاجرًا مرخصًا فعليًا.

الفائدة غير المباشرة للمالك

- القرار سيساعد على تحريك السوق العقارية لأن كثيراً من المستأجرين القدامى لن يتمكنوا من تجديد سجلهم، وبالتالي سيفقدون صفتهم التجارية ويصبح من الأسهل قانونيًا استرداد المحلات المؤجرة بعقود قديمة. (لا تغتروا وتقبلوا باي شيء يرمى عليكم أستشيروا محاميا ماهرا وافرضوا شروطكم وبالسعر الرائج وتخمين حديث (من طرفكم أنتم) ونسبة ٨ ٪ وليس على قانون التمديد بل قامون الاستثمار السياحي رقم ٦ ل ٢٠٠١ ولسنة واحدة فقط لا تجدد تلقائيا ويفضل تحت اسم شخص آخر).
- كما أنه يوحّد بيانات التاجر مع وزارة المالية،أي أن أي مستأجر يتهرب من الضريبة يمكن تتبعه بسهولة، ما يفتح المجال للمالك لتوثيق أي نشاط مخالف أو تهرب مالي داخل عقاره.

Dissemination - تعميم

الجمهورية العربية السورية
وزارة الاقتصاد والصناعة

Syrian Arab Republic
Ministry of Economy and Industry

غرفة تجارة حمص
الرقم: ٦ / ١٠ / ٥٩
التاريخ: ٢٠٢٥/١٠/٢٧
الوارد

القرار رقم /٦٩٧٨/

وزير الاقتصاد والصناعة

بناءً على أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٩/ لعام ٢٠١١
وعلى القرار الرئاسي رقم /٩/ تاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٩
وعلى القرار /٢٨٥/ تاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٢
وعلى القرار رقم /٢٢١٠/ تاريخ ٢٠٢٢/٨/١١ المتضمن التعليمات الخاصة بالمتجر
وعلى القرار رقم /٤٠/ تاريخ ٢٠٢٣/١/٣
وعلى الكتاب رقم ٨٧٢٥/٢/١٢/٥٧١١/ت تاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٥ المتضمن إعادة العمل بالتعليمات التنفيذية للمتجر
وعلى مقتضيات المصلحة العامة

يقرر ما يلي:

المادة ١ – تمدد المهلة الواردة بالبند /١/ من المادة /١/ من القرار رقم /٤٠/ تاريخ ٢٠٢٣/١/٣ الممنوحة لمالكي ومستثمري المتاجر غير المسجلة في سجل المتاجر والمسجلة سابقاً في السجل التجاري لنهاية عام /٢٠٢٦/ لتسوية أوضاع متاجرهم للتسجيل في سجل المتاجر تحت طائلة تعليق سجلهم التجاري.

المادة ٢ – يمنح مسجلي المتجر في سجل المتاجر مباشرة مهلة لنهاية عام /٢٠٢٦/ في الحالات التالية:

- في حال طلب التسجيل في السجل التجاري (أفراد – شركات).
- في حال تعديل مركز أو فروع السجل التجاري (أفراد – شركات).

المادة ٣ – في حال ورود قرارات قضائية متعلقة بالمتجر أو بفتح صحيفة المتجر تسجل في سجل المتاجر مباشرة.

المادة ٤ – تعتبر كافة الشركات التي يكون مقرها في المكاتب المرخلة والمولات مستثناة من التسجيل في سجل المتاجر.

المادة ٥ – يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

دمشق في / / ١٤٤٧ هـ الموافق لـ ٢٠٢٥/١٠/٢٧ م

وزير الاقتصاد والصناعة
الدكتور نضال الشعار

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

صورة إلى:
- مصرف سورية المركزي. للإطلاع
- وزارة المالية / دائرة الشؤون القانونية. للإطلاع
- وزارة الإعلام / الهيئة العامة للسلم وما يرى نشر هذا القرار.
- مديرية الاتصال والدعم الفني. للإطلاع
- مكتب معاون الوزير لشؤون التجارة الداخلية. للإطلاع
- كم التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظات (دمشق . ريف دمشق . طرطوس . اللاذقية . حمص . حماة . القنيطرة . إدلب . دير الزور . الحسكة . الرقة . درعا . السويداء / دوائر الشركات / مكاتب السجل التجاري. للاطلاع وإجراء اللازم
- أمانات السجل التجاري في المدن الصناعية (عدرا . حسياء . الشيخ نجار) للاطلاع والقيد بمضمونه.
- هيئة الاستثمار السوري/ مكتب الشركات/. للاطلاع والقيد بمضمونه.
- مديرية الشركات . دائرة السجل التجاري والعرف مع الأصل.
- الديوان

www.homschamber.com غرفة تجارة حمص HOMS CHAMBER OF COMMERCE

الخلاصة

القرار رقم ٦٩٢٨ لعام ٢٠٢٥ مهم جداً للمالكين لأنه:

١. يفرض على المستأجرين التجاريين إثبات وجودهم القانوني الفعلي ويسقط عن واضعي اليد الصفه التجاريه ويمهد لإخلائهم.

٢. يُسقط الحماية القانونية عن كل من لم يُجدّد سجله التجاري ويمهد لإخلائه.

٣. يمنح المالك أداة قوية للطعن بأي (تمديد حكمي) أو (فروغ) مبني على سجل قديم أو ملغى أو غير مثبت ويمهد لإخاء شاغل العقار.

٤. يمكن استخدامه كمرجع في الدعاوى القضائية لإثبات أن المستأجر فقد صفته التجارية، وبالتالي يحق إخلاؤه.

٥. يُزيل صفة وضع اليد عن أي محل إذ لممارسة النشاط التجاري لابد من عقد مع (المالك) وإن لم يوجد زالت صفة الإشغال التجاري وهذا يُمهد للإخلاء كطرد غاصب ويزيل حماية قانون التمديد عن القضية.

لماذا تتوسع الصين في العملات الرقمية؟[1]

Euronews

تعمل الصين على توسيع استخدام العملات الرقمية لأنها تعزز الاستخدام الأوسع لليوان، أو الرنمينبي، لتعكس مكانتها كثاني أكبر اقتصاد في العالم وتحدي التأثير الساحق للدولار الأمريكي في التجارة والتمويل الدوليين.

ومع ذلك، فإن القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق المالية الصينية والقيود المفروضة على قابلية تحويل اليوان، أو "أموال الشعب"، هي عقبات كبيرة تمنع استخدامه العالمي.

ومع ذلك، فإن هونغ كونغ لديها بالفعل لوائح عملة مستقرة ويضغط بعض الخبراء الصينيين من أجل لوائح للتحضير لعملة مستقرة محتملة مربوطة باليوان.

لم يستجب المسؤولون في بنك الشعب الصيني ومكتب معلومات مجلس الدولة في بكين على الفور لطلبات التعليق على تقرير رويترز بأن مجلس الدولة، أو مجلس الوزراء، يستعد لإصدار خطة لتدويل اليوان التي قد تشمل عملة يوان مستقرة.

كيف تعمل العملات المستقرة؟

العملات المستقرة هي عملات رقمية ترتبط قيمتها بعملة محددة مثل الدولار الأمريكي. يمكن استخدامها كبديل في الحالات التي قد تكون فيها معاملات العملات صعبة أو مكلفة.

إنها تختلف عن العملات المشفرة مثل البيتكوين من حيث أن الغرض الوحيد منها هو أن تكون وسيلة للدفع، وليس استثمارا يهدف إلى تداوله للحصول على قيمة.

عادة ما يتم شراء العملات المستقرة بالدولار وبيعها مقابل ١ دولار (٠.٨٧ يورو) لكل منها. تستند إلى احتياطي يساوي قيمتها، ولكنها تصدرها مؤسسات خاصة، وليس من البنوك المركزية مثل البنك المركزي الأوروبي أو الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

[1] Why China is expanding into digital currencies, Euronews, 21/08/2025, Link.

العملات المستقرة ليست عملات البنك المركزي الرقمية، وهي نسخ رقمية من العملات الصادرة عن البنوك المركزية. إنها تستند إلى دفاتر الأستاذ الموزعة القائمة على البلوكشين. إنها "مستقرة" بمعنى أن قيمتها ترتكز على العملة التي تستند إليها.

يقول منتقدو العملات المستقرة إنه نظرا لأنها في الأساس وكيل للعملات العادية التي يمكنها تجاوز الأنظمة المصرفية والضمانات التي تم إعدادها لإدارة المعاملات المالية التقليدية، فقد تكون أكثر فائدة لأغراض غير قانونية.

الصين نحو استخدام العملات الرقمية

أطلقت الصين يوانها الرقمي الخاص بها، وهو e-CNY الصادر عن مصرفها المركزي، على أساس تجريبي في عام ٢٠١٩، وكان ماكدونالدز مشاركا مبكرا في هذا المشروع.

حظر المنظمون الصينيون التعدين والتداول والمعاملات الأخرى في العملات الرقمية الخاصة واللامركزية مثل البيتكوين، مع تشجيع استخدام اليوان الرقمي.

سهل الاستخدام العالمي تقريبا للمدفوعات الإلكترونية استخدام e-CNY في البر الرئيس الصيني، حيث تستخدمها بعض المدن لدفع أجور موظفي الخدمة المدنية.

ذكرت وسائل الإعلام الحكومية أنه اعتبارا من يوليو ٢٠٢٤، كانت هناك معاملات بقيمة ٧.٣ تريليون يوان تستخدم العملة في المناطق التي يتم استخدامها فيها على أساس تجريبي.

تعمل الصين أيضا على تعزيز استخدام e-CNY في أفريقيا، حيث توسع التعاملات التجارية في القارة.

لكن e-CNY ليست عملات مستقرة. يقول الخبراء إن هناك حاجة إلى لوائح لإدارة استخدام العملات المستقرة بأمان وضمان إمكانية استخدامها بسلاسة مع الحسابات المصرفية وأنظمة الدفع.

دور هونغ كونغ في العملات الرقمية

سنت هونغ كونغ، وهي مستعمرة بريطانية سابقة لها أسواقها المالية الخاصة وعملتها ونظامها القانوني المستقل جزئيا، قانون عملة مستقرة دخل حيز التنفيذ في ١ أغسطس.

يهدف إلى جذب المستثمرين الأثرياء الذين يرغبون في استخدام العملات الرقمية والمنتجات المالية الأخرى، ويتطلب أن تكون العملة المستقرة المرتبطة بدولار هونغ كونغ مساوية لاحتياطيات دولار هونغ كونغ لتلك العملة الرقمية.

كميناء عالمي معفاة من الرسوم الجمركية ومركز مالي، غالبا ما كانت هونغ كونغ بمثابة قاعدة لتجربة المسارات نحو تحرير الأسواق المالية الصينية.

لكن هناك حاجة إلى لوائح جديدة تحكم على وجه التحديد عملة اليوان المستقرة إذا تم إصدار مثل هذه العملة الرقمية لاستخدامها في هونغ كونغ، كما كتب ليو شياو تشون، نائب مدير معهد شنغهاي للتمويل الجديد، مؤخرا في تقرير على الموقع المالي الصيني Yicai.com.

حدود الصين على المعاملات عبر الحدود

يقول الخبراء إن العملة الصينية غير قابلة للتحويل بحرية في الأسواق المالية العالمية وضوابطها الصارمة على النقد الأجنبي هي أكبر عقبة أمام جعل اليوان عملة عالمية.

وفقا لجمعية الاتصالات المالية بين البنوك في جميع أنحاء العالم (سويفت)، اعتبارا من يونيو، كان اليوان سادس أكثر العملات نشاطا للمدفوعات العالمية من حيث القيمة، بحصة قدرها ٢.٨٨٪. بلغ استخدامه ذروته في يوليو ٢٠٢٤ عند حوالي ٤.٧٪.

يتم استخدامه في كثير من الأحيان في تمويل التجارة، حيث يمثل ما يقرب من ٦٪ من هذه المعاملات، وفقا لذلك التقرير.

تتم حصة الأسد من معاملات اليوان في هونغ كونغ.

وقال التقرير إن حصة الدولار الأمريكي كعملة دفع عالمية كانت أكثر من ٤٧٪ اعتبارا من يونيو، يليها اليورو والجنيه الإسترليني والدولار الكندي والين الياباني.

التقسيمات التي صنعت آسيا:

قراءة في كتاب Shattered Lands والوضع الراهن

د. حنان محمود عبد الرحيم

باحثة في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر

مسؤولة الإعلام بكلية التربية - جامعة سامراء - العراق

من يتأمل المشهد السياسي الراهن في آسيا والشرق الأوسط، يجد نفسه أمام خارطة مليئة بالتوترات المزمنة: نزاعات حدودية لم تُحسم، أزمات هوياتية متصاعدة، وصراعات مسلّحة تُهدّد وحدة الدول. هذه الصورة ليست وليدة اللحظة، بل هي امتداد لمسار تاريخي طويل من "التقسيمات" التي أعادت رسم الجغرافيا السياسية في المنطقة منذ منتصف القرن العشرين.

كتاب Shattered Lands للمؤرخ سام دالمبلي يقدّم قراءة معمّقة لخمس تقسيمات كبرى شكّلت جوهر آسيا الحديثة: تقسيم الهند (١٩٤٧)، فلسطين (١٩٤٨)، كوريا (١٩٥٣)، قبرص (١٩٧٤)، وبنغلادش (١٩٧١). هذه الأحداث لم تترك حدوداً جديدة فحسب، بل خلّفت جروحًا مفتوحة ما زالت تصنع حاضرنا حتى اليوم.

جروح الماضي في جسد الحاضر

الهند وباكستان: أزمة كشمير المستمرة منذ أكثر من سبعة عقود هي الابن الشرعي للتقسيم البريطاني عام ١٩٤٧، وهي اليوم أكثر تعقيداً مع دخول الصين طرفًا فاعلاً في النزاع عبر مشاريعها الاستراتيجية.

فلسطين: المشهد المأساوي في غزة اليوم هو استمرار مباشر لقرار التقسيم عام ١٩٤٨؛ حيث الإقصاء والتهجير والاحتلال، وما يرافق ذلك من عجز المجتمع الدولي عن فرض تسوية عادلة.

بنغلادش: تجربة الانفصال عن باكستان عام ١٩٧١ تبرز سؤال الهوية بين القومية والدين، وهو سؤال يتكرر اليوم في أزمات الأقليات العرقية والإثنية من بلوشستان حتى الروهينغا في ميانمار.

آسيا بين التقسيمات القديمة والتشظيات الجديدة

إذا كان القرن العشرون قد عُرف بـ"تقسيمات الاستعمار"، فإن القرن الحادي والعشرين يشهد تشظيات داخلية جديدة، أبرزها:

اليمن: صراع داخلي معقّد بين الشمال والجنوب يهدّد بإعادة إنتاج سيناريو التقسيم.

السودان: الحرب الأهلية الراهنة تكشف أن انفصال الجنوب عام ٢٠١١ لم يكن نهاية المسار، بل بداية لتشظيات جديدة.

سوريا وليبيا: هشاشة الدولة الوطنية أمام التدخلات الخارجية تجعلها عرضة لمشاريع تقسيم ناعمة.

القوى الإقليمية: إيران، تركيا، الهند، والصين تعمل على إعادة ترسيم المجال الجيوسياسي، في صورة تعيد للأذهان صراع القوى الاستعمارية في القرن العشرين.

رأيي كباحثة في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر

من خلال قراءتي المتخصصة، أرى أن أطروحة دالمبلي في Shattered Lands تكتسب قيمة مضاعفة اليوم، لأننا نعيش مرحلة يمكن وصفها بـ"التقسيمات الثانية". فبعد أن فرض الاستعمار حدوده السياسية بالقوة، نشهد اليوم انهياراً داخلياً للبنى الوطنية نتيجة غياب العدالة الاجتماعية وضعف مؤسسات الدولة.

إن مأساة غزة، وأزمات اليمن والسودان، ليست سوى دليل على أن منطق "التقسيم" ما زال حيًا، لكنه اتخذ أشكالاً جديدة: حروب أهلية، نزعات انفصالية، وصراعات هوية. من هنا، فإن قراءة الكتاب من زاوية تاريخية معاصرة تكشف أن الماضي لم ينتهِ، بل يعيد إنتاج نفسه في الحاضر، بأدوات أكثر تعقيداً وخطورة.

خاتمة

إنني كباحثة في تاريخ آسيا الحديث والمعاصر أرى أن أي محاولة لصناعة مستقبل أكثر استقراراً يجب أن تبدأ من الاعتراف بالإرث التاريخي للتقسيمات، لأن الجروح المفتوحة لا تندمل بالتجاهل، بل بالحوار، والمصالحة، وبناء عقد اجتماعي جديد يعيد الثقة بين الدولة ومواطنيها. وهذه هي الرسالة الأهم التي يتركها لنا كتاب Shattered Lands ونحن نقرأه في لحظة تتجدد فيها أزمات المنطقة من غزة إلى اليمن والسودان.

ميلاد نظرية الاقتصاد الروحي :

التزكية كمحرك للفاعلية الاقتصادية في النموذج الحضاري

د. صالح حسن عرابي

أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الدراسات الإسلامية - دبي

باحث دكتوراة فلسفة الاقتصاد - كلية الدراسات الافريقية العليا - جامعة القاهرة

بعد رحلة تحليلية ونقدية امتدت عبر تأملات هذا المشروع، يتجلّى أن الاقتصاد الروحي لم يعد مجرد اجتهاد معرفي أو تطوير نظري، بل أصبح دعوة حضارية شاملة تُعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والسوق، بين الأداء والمعنى، وبين الفاعلية والاكتمال.

لقد كشفت النظرية أن النماذج الاقتصادية التقليدية، رغم دقتها الرياضية، تُقصي التزكية من مركز التحليل، وتُحوّل الفاعل الاقتصادي إلى كائن وظيفي يسعى للربح، لا للاكتمال. في المقابل، يُعيد الاقتصاد الروحي الاعتبار للتزكية بوصفها محرّكًا داخليًا للفاعلية، لا مجرد قيمة أخلاقية هامشية. فالتزكية، كما وردت في النصوص القرآنية والتجربة الصوفية، هي عملية وجودية تُعيد تشكيل النية، وتُفعّل المقاصد، وتُحوّل القرار الاقتصادي إلى فعل حضاري.

إن الفاعلية الاقتصادية، في ضوء هذه النظرية، لا تُقاس فقط بالإنتاج والكفاءة، بل بالاتزان الداخلي، والأثر الرمزي، والنية الحضارية. ويُصبح الإنسان الكامل مركزًا للنشاط الاقتصادي، والمؤسسة فضاءً للتزكية، والسوق مجالاً للرسالة، لا مجرد آلية للربح.

نظرية الاقتصاد الروحي هو :

- منهج حضاري قابل للتطبيق.
- لغة رمزية عالمية قابلة للترجمة.
- أداة تقييم مؤسسي تُجسد المعنى والرسالة.
- دعوة فلسفية للتحول من الاستهلاك إلى الاكتمال.

إن هذا البيان يُعلن ميلاد نظرية الاقتصاد الروحي كمشروع عالمي، يُوازن بين الكفاءة والمعنى، بين النمو والتزكية، بين السوق والرسالة. وهو دعوة مفتوحة للمؤسسات، والباحثين، والممارسين، للانضمام إلى

رحلة التحول الرمزي، حيث يُعاد بناء الاقتصاد من الداخل، ويُستعاد الإنسان بوصفه فاعلاً حضاريًا، لا مجرد مستهلك وظيفي.

من هنا تبدأ الرحلة: ليس نحو نموذج جديد فحسب، بل نحو رؤية رمزية تُعيد بناء الحضارة

يقدّم هذا العمل إطاراً متكاملاً لنظرية الاقتصاد الروحي، حيث تُطرح التزكية (Al-Tazkiyah) بوصفها القوة المركزية المحرّكة للفاعلية الاقتصادية ضمن نموذج حضاري موحّد. ومن خلال تحليل رمزي وفلسفي ومؤسسي، تعيد النظرية تعريف المفاهيم الاقتصادية الأساسية مثل: النية (Al-Niyyah)، المقصد (Al-Maqṣid)، الاستخلاف (Al-Istikhlāf)، التوازن (Al-Tawāzun)، العدالة (Al-ʿAdālah)، المال (Māl)، والروح (Rūḥ)، وتقدّم نماذج تطبيقية وأدوات قياس وآليات للتنفيذ العالمي.

يُعرض الإطار النظري لنظرية الاقتصاد الروحي، من خلال معالجة إشكالية مركزية طالما أُهملت في النماذج الاقتصادية المعاصرة، وهي العلاقة بين المال والروح. لقد سادت في الفكر الاقتصادي الحديث نزعة مادية تفصل بين الوظيفة الاقتصادية والبُعد الروحي، مما أدى إلى اختلالات عميقة في فهم الإنسان، وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو غايات منفصلة عن المعنى، وعن المقاصد الأخلاقية والكونية.

من هنا تنبع الحاجة إلى نموذج حضاري جديد، لا يكتفي بإصلاح جزئي أو أخلاقي، بل يُعيد بناء التصور من جذوره، عبر دمج التزكية بالفاعلية، وجعل الارتقاء الروحي مكوّنًا داخليًا في تعريف الفاعلية الاقتصادية ذاتها. هذا النموذج لا يُعيد ترتيب الأولويات فحسب، بل يُعيد تعريف الاقتصاد بوصفه تعبيراً عن رؤية الإنسان للعالم، وعن موقعه فيه كخليفة ومسؤول.

تُقدَّم في هذا الإطار تعريفات أولية لنظرية الاقتصاد الروحي، بوصفها تصوراً تكاملياً يُعيد ربط النشاط الاقتصادي بمقاصده الروحية، ويجعل التزكية محرّكًا داخليًا للفاعلية، لا مجرد إضافة أخلاقية خارجية. وتُحدَّد أهداف النظرية في إعادة تعريف الفاعلية، وبناء نموذج حضاري بديل، وتقديم أدوات تقييم رمزية ومؤسسية تراعي البُعد الروحي.

يعتمد المنهج المستخدم في بناء النظرية على تركيب نقدي يجمع بين التحليل الفلسفي، والنقد المفاهيمي، والبناء الرمزي، مع اعتماد التزكية كمبدأ توجيهي، والإنسان الكامل كفاعل مركزي في النموذج. وتُستعرض الدراسات السابقة ذات الصلة، مع مراجعة نقدية تُبيّن محدوديتها، سواء في المقاربات الأخلاقية أو الصوفية، وتُبرز الحاجة إلى تأسيس نظري متكامل يتجاوز هذه المقاربات.

ليُقدَّم تعريف جديد يتسم بالتركيب، والرمزية، والوظيفة الحضارية. ويُعرض النموذج النظري للاقتصاد الروحي، مع بيان أسسه الفلسفية التي تشمل التوحيد، الاستخلاف، المقاصد، والنية، بوصفها مبادئ توجيهية تُعيد ترتيب المفاهيم الاقتصادية وفق بنية تزكوية.

يُقدَّم الإنسان الكامل بوصفه الفاعل الاقتصادي والروحي في آنٍ واحد، ويُطرح التوحيد كمبدأ توجيهي في النشاط الاقتصادي، يُوجّه الفاعلية نحو الغاية الأخلاقية والوظيفة الكونية. وتُعرض الركائز الأساسية للنظرية، وهي: النية، التزكية، التوازن، الاستخلاف، والمقاصد، حيث يُعاد تعريف كل منها ضمن السياق الرمزي والوظيفي للنموذج.

فالنية تُفهم بوصفها انتقالاً من الحافز إلى الغاية الأخلاقية، والتزكية من الكفاءة إلى الارتقاء الإنساني، والتوازن من النمو الأقصى إلى التنمية المتزنة، والاستخلاف من الملكية المطلقة إلى المسؤولية الأخلاقية، والمقاصد كمنهج لترتيب الأولويات الاقتصادية، ضمن نموذج يُعيد للإنسان دوره التزكوي في البناء الحضاري.

تُبنى اللبنات الرمزية الأولى لنظرية الاقتصاد الروحي، عبر تأملات متتابعة تُعيد تعريف المفاهيم، وتُعيد ترتيب العلاقة بين التزكية والفاعلية الاقتصادية، ضمن نموذج حضاري متكامل.

يبدأ التأمل الأول بتفكيك مفهوم "الاقتصاد الروحي"، وتحديد نشأته الرمزية والفكرية، مع تمييزه المنهجي عن الاقتصاد الإسلامي التقليدي، وعن الاقتصاد الأخلاقي الذي غالبًا ما يُختزل في القيم دون بنية فلسفية. يُقدَّم الاقتصاد الروحي بوصفه تصوراً جديداً، يتأسس على جذور رمزية وفلسفية عميقة، ويُعيد بناء العلاقة بين المال والروح، لا كمجرد توازن، بل كمنظومة توحيدية.

تُستعرض السياقات التاريخية والفكرية التي مهّدت لنشأة النظرية، ويُبيَّن كيف أن الاقتصاد الروحي يتجاوز المدارس السابقة عبر منهج تركيبي نقدي، يُعيد ترتيب المفاهيم من داخل البنية الرمزية، لا من خارجها.

وتُطرح التزكية بوصفها قوة دافعة للفاعلية الاقتصادية، لا كقيمة أخلاقية فقط، بل كبنية وظيفية داخل النموذج. يُحلَّل مفهوم التزكية في سياقه الرمزي، ويُعاد تعريف الفاعلية الاقتصادية من منظور تزكوي، حيث تُصبح النية، المعنى، والغاية الأخلاقية جزءاً من تعريف الفاعلية نفسها.

تُقدَّم أدوات قياس للفاعلية التزكوية، تُراعي البُعد الروحي والوظيفي، ويُوضَّح الفرق بين التزكية كقيمة والتزكية كوظيفة اقتصادية. كما تُعرض نماذج مقارنة تُبيّن كيف تعاملت المدارس الاقتصادية مع "الدافع

الأخلاقي"، وتُقارن بمقاربة الاقتصاد الروحي التي تُفعّل هذا الدافع داخل المؤسسات، عبر تصميم نماذج مؤسسية تُدمج التزكية في القرار الاقتصادي.

ويُعاد تعريف الفاعلية الاقتصادية من منظور روحي، حيث تُصبح التزكية معياراً داخلياً لإعادة صياغة الوظيفة الاقتصادية. تُعرض مكونات الفاعلية التزكوية، وأدوات القياس المقترحة، وتُقارن مؤشرات الفاعلية الروحية بالفاعلية المادية، مع تقديم نموذج تطبيقي يُدمج هذه المؤشرات في تقييم المؤسسات الاقتصادية.

وتُطرح العلاقة بين النية، المعنى، والنتائج الاقتصادية بوصفها علاقة وجودية، تُفعّل داخل المؤسسة كنموذج تطبيقي، يُعيد بناء القرار الاقتصادي من داخله، لا من خارجه.

ويُقدّم النموذج الحضاري الذي يُدمج المال والروح في منظومة واحدة. يُعرض المال كأداة تزكوية في القرآن والسنة، وتُقدَّم نماذج مؤسسية لتفعيله في الواقع الاقتصادي. كما تُعرض الروح بوصفها أداة تزكوية، ويُصمَّم نموذج مؤسسي يُفعّل البنية الروحية في القرار الاقتصادي.

تُحدَّد خصائص النموذج الحضاري في الاقتصاد الروحي، وتُقدَّم مصفوفة تقييم للمؤسسات وفق هذا النموذج، تُدمج فيها مؤشرات المال والروح ضمن السياسات والمؤسسات. يُعرض دليل تطبيقي لتقييم السياسات الاقتصادية من منظور تزكوي، ويُختتم بمقارنة مع النماذج الحضارية الغربية والشرقية، تُبيّن تفرّد النموذج الروحي في دمج التزكية بالفاعلية، والروح بالمادة، ضمن رؤية توحيدية متكاملة.

وتنتقل النظرية من التأصيل الرمزي إلى البناء التطبيقي، حيث تُصاغ نماذج مؤسسية تحمل البنية التزكوية، وتُطوَّر أدوات قياس تُجسّد العلاقة بين التزكية والفاعلية في بيئات العمل والمؤسسات الاقتصادية.

ويعرض نماذج تطبيقية ومؤسساتية للاقتصاد الروحي، تُجسّد الوظيفة الرسالية في بيئة العمل، حيث يُعاد تعريف الوظيفة بوصفها تجسيداً للرسالة والمعنى، لا مجرد أداء تقني. يُقدَّم نموذج "الأثر الرمزي في الأداء الوظيفي"، ويُطوَّر عبر استبانة تقيس مدى تجسيد الرسالة في السلوك المؤسسي، مع تطبيقات على مشاريع اقتصادية عالمية.

ثم يُعرض نموذج القيادة المتزكية، الذي يُعيد بناء القيادة المؤسسية على أساس النية والتزكية، ويُطوَّر في دليل رمزي عالمي لتجديد القيادة، مع استبانة تقيس الأثر الرمزي في هذا النوع من القيادة، وتُقدَّم أمثلة تطبيقية على مشاريع دولية تُفعّل هذا النموذج.

يتبع ذلك نموذج الحوكمة الرمزية، الذي يُعيد بناء العلاقة بين المعنى الداخلي والنظام المؤسسي، ويُطوَّر في دليل رمزي يحمل المعاني الروحية والتنظيمية، مع استبانة تقيس الأثر الرمزي في الحوكمة، ويُقترح مشروع "البنك المتزكي" كنموذج عالمي لإعادة بناء الحوكمة المالية من منظور تزكوي.

ثم يُعرض نموذج الاستثمار التزكوي، الذي يُدمج النية والتزكية والرسالة في القرار الاستثماري، ويُطوَّر في دليل رمزي، مع استبانة تقيس الأثر الرمزي في هذا النوع من الاستثمار، وتُقدَّم مشاريع اقتصادية عالمية تحمل أبعاداً رمزية تجُسّد هذا النموذج.

يُقدَّم أيضًا نموذج التقييم التزكوي للمؤسسات، الذي يُطوَّر في دليل رمزي يُعيد تعريف التقييم المؤسسي من منظور تزكوي، مع استبانة تقيس الأثر الرمزي في هذا التقييم، وتُعرض أمثلة تطبيقية على مشاريع اقتصادية عالمية تُفعّل هذا النموذج.

ثم يُعرض نموذج التحقق الوجودي في بيئة العمل، الذي يُعيد بناء العلاقة بين الإنسان ووظيفته من منظور رمزي، ويُطوَّر في دليل رمزي يُجسّد التحقق الوجودي، مع استبانة تقيس هذا الأثر، وتُقدَّم أمثلة تطبيقية على مشاريع اقتصادية عالمية تُفعّل هذا النموذج.

ويُقترح في نهاية هذا التأمل إعداد منصة تقييم رمزية عالمية، تُدمج فيها جميع المعادلات السابقة، وتُصمَّم نماذج مؤسسية تربط التزكية بالفاعلية، عبر مصفوفة رمزية تُعيد ترتيب العلاقة بين الإنسان، الوظيفة، والمؤسسة.

تُطوَّر أدوات قياس جديدة، تنتقل من الرمز إلى المؤشر، وتُعرض حالات دراسية واقعية وافتراضية، منها مؤسسة "إندوسول" في إندونيسيا، ومؤسسات تعليمية واستثمارية تزكوية، وسيناريو إصلاح اقتصادي متزكٍ في مصر، يُجسّد كيف يمكن للنظرية أن تُعيد بناء السياسات الاقتصادية من الداخل.

ويُختتم التأمل بتحليل الاقتصاد القياسي باستخدام تقنيات SEM، لتجسيد العلاقة بين الرمزية والقياس، وربط المعنى بالبيانات، في إطار منهجي يُراعي البنية التزكوية.

وتُعرض التحديات المنهجية والعملية في تطبيق النظرية، ومنها إشكالية القياس والتوثيق في المفاهيم الرمزية، ومقاومة النماذج التقليدية للتطبيق، ويُقترح بناء أدوات قياس رمزية وظيفية، تُراعي البنية الداخلية للمعنى، وتُقدَّم استراتيجية للتفعيل المؤسسي، تحُوّل المقاومة إلى تزكية، وتُعيد بناء المؤسسة في ظل النظرية.

فيُفتح فيه أفق التحول الحضاري، حيث تُعاد قراءة الإنسان الاقتصادي من الداخل، ويُعاد تفسير الإنسان الوظيفي في الاقتصاد التقليدي، ويُقدَّم الإنسان الكامل بوصفه مركز الفاعلية الاقتصادية، مع مؤشرات تحقق هذا الإنسان داخل المؤسسة، ويُعرض دور النظرية في إعادة تشكيل المفاهيم الاقتصادية العالمية، عبر بناء حضاري يُدمج المال والروح، الوظيفة والرسالة، والمؤسسة والمعنى، في منظومة رمزية متكاملة.

وتُفتح بوابة النقد الرمزي للنماذج والنظريات الاقتصادية التقليدية، حيث يُعاد النظر في الأسس التي قامت عليها هذه التصورات، من خلال عدسة الاقتصاد الروحي التي تُعيد الاعتبار للتزكية، وتُعيد تعريف الفاعلية، وتُعيد بناء الإنسان الاقتصادي من الداخل.

ويتم بعرض تحليلي للنماذج الاقتصادية التقليدية، مثل النموذج الرأسمالي، الاشتراكي، المختلط، والتقليدي، حيث تُبيَّن مواطن الفصل بين المال والروح، وغياب النية والمعنى في بنية هذه النماذج. يُقدَّم الاقتصاد الروحي بوصفه نموذجًا يعيد تشكيل هذه التصورات، لا عبر الإلغاء، بل عبر إعادة الترتيب الرمزي والوظيفي، بحيث يُدمج البُعد التزكوي في قلب النموذج، ويُعاد تعريف الفاعلية بوصفها تجسيداً للرسالة، لا مجرد إنتاج أو كفاءة.

ويُنتقل إلى مراجعة نقدية للنظريات الاقتصادية التقليدية، مثل النظرية الكلاسيكية، الكينزية، النيوكلاسيكية، الماركسية، السلوكية، النيوليبرالية، النقدية، المالتوسية، واشتراكية السوق، بالإضافة إلى النظريات الاقتصادية الإسلامية. يُبيَّن كيف أن هذه النظريات، رغم تنوعها، تشترك في غياب البُعد الرمزي، أو في تشويهه، ويُعرض الاقتصاد الروحي بوصفه نظرية تُعيد بناء العلاقة بين الشريعة والفاعلية، عبر مقاربة نقدية تُراعي المقاصد والرمزية التزكوية.

ثم تُقدم النظرية نقد مفهوم الإنسان الاقتصادي "Homo Economicus"، حيث يُبيَّن كيف أن الفكر الغربي اختزل الإنسان في كائن وظيفي مادي، يُقاس بالربح والكفاءة، ويُفصل عن المعنى والغاية. يُعيد الاقتصاد الروحي تعريف هذا الإنسان، بوصفه كائنًا متزكيًا، يحمل رسالة، ويُجسّد التوحيد في نشاطه الاقتصادي، ويُقدَّم الإنسان الكامل كمركز للفاعلية الاقتصادية.

وتُعرض مؤشرات الفاعلية في النماذج التقليدية: الإنتاج، الربح، والكفاءة، ويُقدَّم نقد لأدوات القياس المادية، ويُقارن ذلك بمؤشرات الفاعلية الروحية، التي تُراعي النية، المعنى، والتزكية، وتُعيد بناء التقييم المؤسسي من الداخل.

والنظرية تُركّز على التزكية، ويُطرح سؤال نقديٌ: هل غابت التزكية عن الاقتصاد التقليدي، أم تم تشويهها؟ يُعرض تحليل بنيوي يُبينّ غياب التزكية في النماذج الغربية والإسلامية، ويُبحث عن مفاهيم مشابهة، ويُوضَّح الفرق بين التزكية كقيمة رمزية، والتزكية كأداة تسويقية، ويُبيَّن كيف يُعيد الاقتصاد الروحي الاعتبار للتزكية كمبدأ تأسيسي.

والنظرية تعرض تحديات التحول من النموذج التقليدي إلى النموذج الروحي، ومنها مقاومة المؤسسات للنماذج الرمزية، وإشكالية القياس والتحقق، ويُقترح بناء جسور معرفية بين النموذجين، وتطوير أدوات لقياس تأثير التزكية على المؤشرات الاقتصادية التقليدية. تُعرض نقاط الاتفاق بين EVA الأخلاقية ونظرية الاقتصاد الروحي، ونقاط الاختلاف الجوهرية، ويُبيَّن لماذا يُعد الاقتصاد المصري مؤهلاً لتطبيق النموذج، مع تقديم مثال تطبيقي على نموذج صناعي لأربعة مصانع.

ويُطرح سؤال جوهري: هل يمكن تطبيق نظرية الاقتصاد الروحي على مجتمعات غير إسلامية أو على نطاق دولي؟ ويُناقش ما إذا كانت النظرية مثالية يصعب تحقيقها في ظل العولمة والرأسمالية، مع عرض تحديات التطبيق، وفرص واقعية للتنفيذ، وتحليل SWOT يُبينّ نقاط القوة، الضعف، الفرص، والتهديدات.

وتُختتم النظرية بعرض إمكانيات التوسع الأكاديمي والتطبيقي للنظرية، وتقديم جدول المؤشرات الرمزية الموحد، بوصفه ترجمة عالمية لنظرية الاقتصاد الروحي، يُعيد بناء اللغة الاقتصادية على أساس رمزي وتزكوي، ويُفتح أفق الترجمة الحضارية للنظرية في السياق العالمي.

في هذا الإطار الختامي، تُعلن ولادة نظرية الاقتصاد الروحي بوصفها تحولاً معرفيًا وحضاريًا، يُعيد بناء العلاقة بين الإنسان، المال، والروح، ويُقدّم التزكية كمحرّك داخلي للفاعلية الاقتصادية، لا كمجرد قيمة أخلاقية، بل كبنية رمزية ووظيفية تُعيد ترتيب المفاهيم، وتُعيد توجيه المؤسسات نحو غايات وجودية.

يُفتتح التأمل الختامي ببيان ميلاد النظرية، حيث تُعرض كنتاج لتأمل طويل، وتجريب رمزي، وتفاعل بين الفلسفة، الاقتصاد، والتزكية. هذا الميلاد لا يُعلن فقط عن نظرية جديدة، بل عن نموذج حضاري بديل، يُعيد للإنسان موقعه كمخلوق متزكٍ، يحمل رسالة، ويُجسّد التوحيد في نشاطه الاقتصادي.

تُوجَّه دعوة للتأمل والتطبيق، لا بوصف النظرية خطابًا مثاليًا، بل بوصفها أفقًا عمليًا، يُمكن تفعيله تدريجيًا داخل المؤسسات، السياسات، والمجتمعات. ويُطرح عدد من الأسئلة المفتوحة للباحثين

والممارسين، تحُفّز على التفكير، التجريب، والتوسيع، منها: كيف تُقاس التزكية؟ كيف تُفعّل النية؟ كيف تُعاد صياغة الفاعلية؟ وكيف يُعاد بناء الإنسان الاقتصادي من الداخل؟

تُعرض نتائج نظرية الاقتصاد الروحي، ومنها إعادة تعريف الفاعلية، بناء أدوات قياس رمزية، تصميم نماذج مؤسسية جديدة، وتقديم إطار حضاري يُدمج المال والروح في منظومة واحدة. كما تُقدَّم توصيات عملية، تُوجّه الباحثين والمؤسسات نحو التفعيل التدريجي، والتجريب الرمزي، والتقييم التزكوي.

تُقترح آليات تنفيذ، منها إعداد منصات تقييم رمزية، تطوير استبانات وظيفية، تصميم مؤشرات تزكوية، وتدريب القيادات على النموذج المتزكي. ويُعرض جدول المصطلحات، يُعرّف المفاهيم الرمزية، ويُقدّم ترجمة دقيقة تُراعي السياق، الوظيفة، والبنية التزكوية.

تطرح النظرية بيانات في شكل الجداول، الخرائط الذهنية، والرسوم البيانية، بوصفها أدوات بصرية تجُسّد النظرية، وتُسهّل تطبيقها. ويُختتم الإطار الختامي بالمراجع والمصادر، التي تُبينّ الجذور الفكرية، الفلسفية، والرمزية للنظرية، وتفتح المجال للتوسيع الأكاديمي والتطبيقي.

بهذا، يُكتمل البناء الرمزي لنظرية الاقتصاد الروحي، وتُفتح أبواب التفعيل، التأمل، والتجريب، في رحلة حضارية تُعيد للإنسان موقعه، وللمال معناه، وللمؤسسة رسالتها، في نموذج يُجسّد التزكية بوصفها قلب الفاعلية الاقتصادية، وروح النموذج الحضاري.

نتائج نظرية الاقتصاد الروحي:

١. **إعادة تعريف الفاعلية الاقتصادية**: لم تعد الفاعلية تُقاس فقط بالمخرجات المادية، بل أصبحت مرتبطة بجودة المعنى، والانتماء، والتزكية الداخلية للعاملين والمؤسسات.

٢. **دمج البعد الروحي في الأداء المؤسسي**: أظهرت النماذج الرمزية أن التزكية ترفع من جودة القرارات، وتُعزز الانسجام الداخلي، وتُقلل من التوترات التنظيمية.

٣. **تحول أدوات القياس**: الأدوات التقليدية (كالربحية والإنتاجية) لا تكفي لقياس الأثر الكامل، بل يجب تطوير أدوات رمزية تُراعي الأثر المعنوي والروحي.

٤. **النموذج الحضاري كإطار مرجعي**: النظرية تُعيد ربط الاقتصاد بالسياق الحضاري، حيث يصبح الأداء الاقتصادي انعكاسًا لهوية الأمة وقيمها، لا مجرد استجابة للسوق.

التوصيات:

١. **تصميم أدوات قياس رمزية**: تطوير مؤشرات جديدة لقياس "الأثر التزكوي" داخل المؤسسات، مثل مؤشر الانتماء، مؤشر المعنى، ومؤشر التوازن (الروحي – المادي).

٢. **تفعيل القيادة التزكوية**: تدريب القادة على نماذج القيادة التي تدمج بين الفاعلية الإدارية والتزكية الروحية، وتُعزز مناخًا مؤسسيًا قائمًا على المعنى.

٣. **إدماج النظرية في المناهج التعليمية**: إعادة بناء المناهج الاقتصادية والتربوية لتشمل البعد الرمزي والتزكوي، وتحريرها من النزعة المادية البحتة.

٤. **تحرير السياسات العامة من الاختزال المادي**: الدعوة إلى سياسات اقتصادية تُراعي الإنسان ككائن روحي واجتماعي، لا مجرد مستهلك أو منتج.

٥. **إجراء دراسات تطبيقية ميدانية**: اختبار النماذج الرمزية في بيئات تعليمية ومؤسسية مختلفة، وقياس أثرها على الأداء والانتماء والمعني.

آليات التنفيذ المقترحة:

١. **إعادة بناء أدوات القياس**: تصميم مؤشرات رمزية جديدة مثل:

- **مؤشر التزكية المؤسسية**: يقيس مدى حضور القيم الروحية في بيئة العمل.
- **مؤشر المعنى والانتماء**: يقيس شعور الأفراد بالارتباط الوجداني بالمؤسسة.
- **مؤشر الأثر التزكوي**: يربط بين الأداء الاقتصادي والتحول الداخلي للفرد.

٢. تصميم نماذج مؤسسية رمزية: تطوير هياكل تنظيمية تُجسد المعاني لا الوظائف فقط، مثل:

- فرق عمل تُبنى على التكامل الروحي والوظيفي.
- مساحات رمزية داخل المؤسسة (ركن التأمل، مجلس المعنى، لوحة التزكية).

٣. تفعيل القيادة التزكوية: تدريب القادة على:

- قيادة بالقدوة الروحية لا بالسلطة الإدارية.
- استخدام الخطاب الرمزي في التحفيز والتوجيه.
- دمج التزكية في تقييم الأداء والقرارات الاستراتيجية.

٤. إدماج النظرية في المناهج والسياسات: تطوير مناهج تعليمية تدمج الاقتصاد الروحي في:

- مقررات الاقتصاد، الإدارة، التربية، التنمية.
- ورش عمل تطبيقية حول "الفاعلية الرمزية" و"القيادة التزكوية".

مراجعة السياسات العامة لتشمل:

- مؤشرات غير مادية في تقييم المشاريع.
- دعم المبادرات التي تُعزز المعنى والروح في الاقتصاد.

٥. **إجراء دراسات ميدانية تطبيقية**: تنفيذ تجارب داخل مؤسسات تعليمية أو اقتصادية لقياس أثر التزكية على:

- الإنتاجية، الانتماء، جودة القرارات، المناخ الداخلي.
- مقارنة النتائج مع نماذج تقليدية مادية.

في الختام، فإن نظرية الاقتصاد الروحي تُعيد تعريف الاقتصاد بوصفه علمًا للإنسان، لا علمًا للمال. وهي لا تُنافس النماذج التقليدية، بل تُفككها وتُعيد بناءها على أسس أكثر اتزانًا، وعمقًا، وإنسانية. وبينما يُقيس التقليدي ما يُنتج، يُجسّد الروحي ما يُزكّي. وبينما يُسائل التقليدي السوق، يُسائل الروحي الإنسان. ومن هنا، فإن التزكية ليست هامشًا أخلاقيًا، بل هي جوهر الفاعلية، ومفتاح الاكتمال، وشرط الحضارة.

هل النمو السكاني يشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي ؟

سامر الشحنة البستاني

باحث

النمو السكاني، عنوان شغل فكر كثير من العلماء، والمختصين والمهتمين بعلم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة، وغيرها من العلوم، وأفرزت أبحاثهم الكثير من الآراء والنظريات التي طبق بعضها في أزمنة وأمكنة عديدة، وهذه الآراء والنظريات منها ما هو مجحف بحق الإنسان والإنسانية ومنها ما هو غير ذلك، لكن للأسف تصدرت النظريات اللا إنسانية المشهد العالمي، في المنظمات وفي أغلب الدول، ظنًا منها أنها تحافظ على التوازن بين الإنسان ومحيطه.

ومن خلال ما تقدم ينقلنا البحث ليسلط الضوء على جوانب من هذه القضية والتي يسميها أكثر علماء الاجتماع والاقتصاد (المشكلة السكانية) على حد زعمهم رغم تحفظ الباحث على هذه التسمية ثم يبين من خلال سرده للقضية، تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي من خلال دراسة عدة نقاط قسمت على الشكل التالي :

١– النظرية السكانية وماهيتها .

٢– أهم النظريات التي طرحت في القضية السكانية .

٣– وجهة نظر الإسلام في قضايا السكان .

٤– توضيح تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي .

٥– أهم نتائج البحث .

٦– الخاتمة .

أولاً – النظرية السكانية (الديموغرافيا) وماهيتها :

الديمغرافيا هي دراسة السكان، من حيث الحجم والتركيب والتوزيع، وأسباب ونتائج التغيرات في تلك الخصائص . وهي بذلك تتكون من مجالين أساسيين، إحداهما يختص بتركيب السكان وهو يهتم بوصف السكان باستخدام مقاييس مثل الحجم، والتوزيع العمري، والتوزيع الجغرافي، والسلالة والدين، ومستوى وتوزيع الرأسمال البشري . ويتضمن المجال الثاني ديناميكية السكان أي التغيرات التي تطرأ على تركيب

السكان خلال فترة زمنية معينة. وتحدث هذه التغييرات إما نتيجة الزيادة الطبيعية (المواليد والوفيات)، أو الزيادة الغير طبيعية (الهجرة)[1].

العوامل التي تؤدي إلى تغير عدد السكان[2]:

- المواليد: فحالات الولادة التي تتم كل يوم تزيد من عدد السكان.
- الوفيات: فحالات الوفاة التي تحدث كل يوم تنقص عدد السكان.
- الهجرة: المهاجرون من دولة إلى أخرى، يُنقصون عدد السكان في الأولى، ويُزيدون العدد في الثانية.

مصادر النمو الاقتصادي[3]:

أ ـ الموارد الطبيعية (الأرض): ترتبط الزيادة في النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة ضمن أي دولة حيث إن استغلال المزيد من الأراضي والمواد الخام تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي المحتمل حدوثه، ويعد النفط والمعادن والأراضي الزراعية من الأمثلة على الموارد الطبيعية الواجب توافرها من أجل الوصول إلى مستويات أعلى في النمو الاقتصادي، لكن شريطة استخدامها بكفاءة عالية وبالشكل الأمثل.

ب ـ الموارد البشرية (العمل): يعد حجم الأيدي العاملة وتوافرها، من المصادر الرئيسة لعملية النمو الاقتصادي، والزيادة فيه، ومن الطبيعي أن تتوافر الأيدي العاملة، كنتيجة للزيادة السكانية ضمن أي دولة، ففي الواقع يمكن لبلد ما زيادة القوى العاملة لديه، عن طريق زيادة سكانه، وتجدر الإشارة إلى أن كمية العمالة وحدها غير كافية لضمان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وإنما نوعية القوى العاملة وما تلقته من تدريب مهني وتحصيل علمي ومهارات خاصة بالعمل.

ت ـ رأس المال: يرتبط مفهوم رأس المال المادي بالادخار، كما يشمل الأصول المختلفة من آلات، ومصانع، ومكاتب، ومحلات تجارية، وسيارات، وغيرها. حيث إن رأس المال من ادخار وأصول، يساهم في تمويل المزيد من الاستثمارات، والتي من شأنها أن تقود إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي.

ث ـ العامل المؤسسي (التنظيم): يحتاج النمو الاقتصادي في أي دولة إلى بنية تحتية ذات نوعية جيدة، بمعنى آخر يحتاج إلى إطار مؤسسي وقانوني واجتماعي يتناسب مع التطلعات في الوصول إلى معدل نمو اقتصادي عالٍ، ومن العوامل المؤسسية المهمة لتحقيق ذلك القطاع المالي، النظام التعليمي، البنية التحتية،

[1] عبد الجواد، د.مصطفى خلف، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية2013م.ص14
[2] حمد، م.م خضر جاسم، م. فؤاد فرحان حسين، م.م. انس ذياب سالم، أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مجلة الجامعة العراقية العدد39 ج3 ص411
[3]. مرجع سابق، ص412.

الاستقرار السياسي. وأهمية النمو الاقتصادي تكمن في تقليل مستوى الفقر، إعادة تشكيل المجتمع، وخلق فرص عمل، ودفع التقدم البشري، وتطوير الصحة والتعليم.

ثانيًا – أهم النظريات التي طرحت في القضية السكانية:

نظرية مالتوس[1]:

تعتبر نظرية مالتوس الأشهر في النظريات السكانية ولاقت انتشاراً واسعًا بين علماء الاقتصاد والاجتماع كما تعتبر الأكثر سوداوية وتشاؤمًا لمستقبل الإنسان بين النظريات وأهميتها تكمن في أنها لاقت قبول بين أوساط كثير من العلماء والسياسيين وطبقت ومازالت أفكار المالتوسية موجودة في عصرنا وتلقى قبول وتبني في كثير من الدول رغم دحض كثير من الدراسات المجتمعية لتلك الافكار.

والنظرية تنص على مايلي[2]: إن قدرة السكان هي أعظم بدرجة لامتناهية من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش للإنسان. فالسكان يزيدون بنسبة هندسية بينما لا تزيد وسائل العيش إلا بنسبة حسابية، وبناءً عليه فإن المعرفة الطفيفة بالأعداد لتبين ضخامة القوة الأولى بالمقارنة مع الثانية، وأن قدرة الإنسان على التكاثر تتجاوز بكثير إمكانية زيادة الموارد الغذائية، ذلك أن قدرة الإنسان على التكاثر تتجاوز بكثير إمكانية زيادة الموارد الغذائية، ذلك أنه على حين أن قدرة الإنسان على التكاثر تخضع في نموها للمتوالية الهندسية (1.2.4.8.16.32...) فإن الموارد الغذائية تخضع في نموها للمتوالية الحسابية (1.2.3.4.5.6...) وطبقا لفكرة المتوالية الهندسية فإن عدد السكان من الناحية النظرية يمكن أن يستمر في التزايد إلى ما لا نهاية ما لم يعرقل هذا التزايد موانع معينة، وهذا الادعاء الأساسي في النظرية المالتوسية، وهو تضاعف السكان كل خمسة وعشرين عاماً ويرى مالتوس فحوى (المعضلة السكانية) هي التناقض بين (قدرة السكان على التزايد) و (قدرة الأرض على إنتاج الغذاء). وهكذا خلص مالتس إلى أن مشاكل الجوع والبطالة والفقر وسوء أحوال الصحة العامة وانتشار الرذيلة وفساد الأخلاق إنما هي مشاكل حتمية لا ذنب لأحد فيها فهي تراجع إلى مفعول هذا القانون الأبدي الذي يعمل في كل زمان ومكان وفي كل الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الإنسان، أن كل هذه المشاكل لا صلة لها بالنظام

1.توماس روبرت مالتوس هو أحد القساوسة الإنجليز، ولد في إنجلترا عام 1766م، وتلقى تعليما خاصا حتى التحق بجامعة كامبريدج في الثامنة عشرة من عمره، ثم تخرج عام 1787م من الجامعة والتحق كاهنا بالكنيسة عام 1797م. ثم عُين في عام 1805م أستاذا لتاريخ الاقتصاد السياسي في الكلية الهندية بلندن. واشتهر مالتس بما كتبه عن السكان، حتى لقب بـ: (أبو علم السكان)، كما وضع ثلاثة كتب أخرى في الاقتصاد السياسي وعشرات المقالات. وتوفي عام 1834م. بعد أن أمضى عمره في ظل نظام رأسمالي

2 زكي د. رمزي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة) سلسلة عالم المعرفة العدد84 عام1984 ص25

الرأسمالي ولا بطريقة الحكم أو بسوء توزيع الثروة والدخل إن الفقراء بتكاثرهم يجلبون الشقاء لأنفسهم لأنهم يجهلون حقيقة سلوكهم الجنسي وما يترتب عليه من نتائج وخيمة!!!وتجدر الإشارة إلى أن مالتوس كان من أشد المعارضين لقانون (إغاثة الفقراء) الذي كان يقضي بتوزيع بعض المعونات على المعوذين لأنه يرى أن إعانة الفقراء لا يكون من نتيجتها إلى تشجيع الفقراء على الزواج وزيادة نسلهم.ثم راح مالتوس يصوغ الحلول في شكل موانع إيجابية وموانع سلبية وتتمثل الموانع الإيجابية في تلك العوائق التي من شأنها زيادة معدل الوفيات كالحروب والمجاعات والأوبئة أم عن الموانع السلبية فتتمثل في تلك العوائق لتي من شأنها تخفيض معدل المواليد مثل تأخير سن الزواج وكبح الشهوة الجنسية لدى الإنسان واتخاذ السبل والإجراءات التي من شأنها منع الفقراء من الزواج وكثرة الإنجاب وقد نظر مالتوس إلى هاتين المجموعتين من الموانع على أنها أمور حتمية ينبغي تحقيقها لإعادة التناسب بين حجم السكان وحجم الموارد وقد نظر إلى الموانع الإيجابية على أنها رد فعل من الطبيعة تقوم به لإحداث هذا التناسب.

هذا ما قاله مالتوس ومن خلال حديثه نستطيع القول: إن المجتمع البشري بهذا الشكل ليس إلا صراعًا، الحياة فيه تكتسب لمن هو أصلح وليست الثروة والملكية إلا مكافأة للبارعين في هذا الصراع[1]. ورغم ظهور فشل النظرية على أرض الواقع إلا انه تبناها وما يزال يتبناها إلى يومنا هذا كثير من العلماء ويسمون بالمالتوسيين الجدد وتطرفوا بتطبيقها أكثر من مالتوس حتى وصل الحد بالمالتوسيين الجدد إلى اقتراح الخطوات التالية[2]:

– تعقيم الرجال والنساء بشكل إجباري.

– التعقيم الجماعي بغير علم الناس عن طريق وضع مواد كيماوية في الماء والطعام.

– قانون بإباحة الإجهاض.

– إلغاء قوانين إغاثة الفقراء حتى يمنع من تكاثرهم.

– وضع قوانين تعقد عملية الزواج.

– وضع ضرائب على الأطفال وزيادة تكاليف الزواج والرسوم المتعلقة به وبالأطفال.

[1] مرجع سابق ص27

[2] أبو زيد. د. محمد أبو زيد، بحث: نظرة قرآنية في نظرية مالتوس السكانية، موقع الدكتور محمد ابو زيد أبو زيد، نشر بتاريخ 8/2/2013.

لقد استطردنا في نظرية مالتس أكثر من النظريات الآتية لأهميتها عند علماء الاجتماع ولما لاقته من قبول عند كثير من العلماء وأصحاب القرار .وفيما يلي عرض سريع ومختصر لأهم النظريات في القضية السكانية .

صاحب النظرية	ملخص النظرية
جون قرونت	_ وجود هجرة كبيرة من الريف للمدينة. _ أغلب المهاجرين، هم في سن الإنجاب. _ الزيادة الطبيعية في الريف أعلى منها في المدينة. _ معدل الولادات في المناطق الريفية أعلى مما هي في المناطق الحضرية. _ معدل الوفيات في الحضر أعلى ماهي عليه في الريف.
يوهان سوسملش	_ كلما زادت الإحصاءات قلت نسبة الخطأ في النتيجة. _ عدد الذكور عند الولادة أكثر من عدد الإناث، وهذا للقدرة الإلهية، أي حتى يتساوى عدد الجنسين في المراحل الأخرى من العمر. _ عدد الرجال يرتفع من عدد النساء، إلا أنه سيتساوى في الأعمار المتقدمة. _ عدد وفيات الذكور أكثر من عدد وفيات الإناث. _ تختلف نسبة الوفيات باختلاف السن، سواء في الذكور أو الإناث _ هبوط نسبة الزواج في كل من فرنسا وبروسيا في أوائل القرن الثامن عشر. _ ووجد أن الضرائب الباهظة قد أثقلت كاهل الريف الفرنسي، حتى أدت إلى افتقار بعض مناطقه، وهبوط عدد سكانه. _ باستناده إلى اللاهوت والقدرة الإلهية، على أن الله يحفظ دوام الجنس البشري، توصل إلى أن العناية الربانية تحفظ بقاء الجنس البشري.
مشال توماس سادلر	_ عملية تكاثر السكان هي عملية بيولوجية تتحكم في نفسها بنفسها، فإذا وصل أي بلد إلى درجة كبيرة من النمو السكاني تدخلت عوامل بيولوجية لحمايتهم من الازدحام، ذلك عن طريق إنقاص قدرة الإنسان الفسيولوجية على الإنجاب. _ القدرة على التناسل لا تتأثر بالبؤس والرذيلة بل بالسعادة والغنى. _ تناسل عدد متساوي من الأفراد يعيشون في ظروف متشابهة، يزيد كلما ارتفع معدل الوفيات وعلى العكس يقل كلما انخفض معدل الوفيات. _ السعادة ورفاهية الإنسان تعتمد على انتشار الوسائل المادية. _ السعادة والغنى تضعف الخصوبة. _ الحرمان والبؤس والفقر يشجع على التناسل.

توماس دوبلداي	_ عملية الافتقار إلى الغذاء حالة ملائمة للخصوبة، و بالعكس فإن التغذية الزائدة لا تلائم الخصوبة. _أكبر عدد من الإنجاب عند أوساط الفقراء. _ الفقر يتناسب طرديًا مع النمو السكاني. _ أشد الناس خصوبة الفقراء وأضعفهم الأغنياء. _ قانونه المسمى القانون العظيم للسكان: أن أي أمة يكون فيها الثراء كبيرًا يقل عدد سكانها، وإذا كان المجتمع فقيرًا سيء التغذية فإن السكان يتزايدون زيادة متناسبة مع الفقر، أما إذا كان الثراء فيها كافيًا لإيجاد التوازن بين الفقراء المتزايدون والأغنياء المتناقصون يصبح عدد سكانها ثابتًا.
هربرت سبنسر	_ زيادة النسل هي النتيجة الحتمية لزيادة التغذية، وزيادة السكان تؤدي بدورها إلى زيادة الرقي والتقدم البشري. _ كلما زاد ما بذله الفرد من جهد في إنضاج ذاته، كلما قلت قدرته على النسل.
كورادو جيني	المجتمع يمر بثلاث مراحل: النشأة والتكوين، التقدم والازدهار، الاضمحلال والفناء.
جوزيه ليبرال دي كاسترو	_ الخصوبة تنظم عن طريق التغذية. _ نوع البروتين وكمية الاستهلاك ينظمان الخصوبة الفيزيولوجية. _ الجوع ليس هو إلا عدم إشباع غريزة يؤثر من الناحية النفسية على الإنجاب، إذ يؤدي إلى تعويض هذا الإحباط عن طريق الإفراط في الغريزة الجنسية. _ الجوع هو المسؤول عن زيادة التناسل في الطبقات الفقيرة. _ الجوع في الطبقات الفقيرة مرجعه إلى الاستغلال الإمبريالي لكل من الإنسان والأرض. وسوء توزيع الموارد الغذائية سواء كان على المستوى المحلي أو العالمي.
بيير بورديو	_ يحدث نمو السكان في مساحة محدودة. _ للنمو السكاني حدٌ أعلى وإلا كانت النتيجة الخاطئة أن يكون النمو السكاني لا نهائيا في مساحة الأرض. _ الحد الأدنى للسكان يجب أن يكون صفرًا بمعنى أنه من المستحيل أن تكون القيمة العددية لحجم السكان سالب. _ هناك دورات للنمو السكاني التي تكون انعكاسًا للتغيرات في النظم الاقتصادية للمجتمع.

كارل ماركس	_ الفقر والبؤس يوجدان في أي زمان ومكان حسب النظام الذي يكون سائدًا فيهما، الذي يعجز عن تشغيل أفراده. _ الفقر والبطالة مظهران اقتصاديان من مظاهر التضخم السكاني. _ ليس هناك قانون طبيعي للسكان فالاتجاهات السكانية تتحدد بالظروف التاريخية السائدة. _ الانفجار الديمغرافي لم يكن عام في الزمان والمكان بل إن الرأسمالية هي التي اختلقت وهم وفرة السكان. _ القانون السائد في الرأسمالية الصناعية هو قانون الفائض النسبي وهذا القانون ينطبق على مرحلة واحدة فقط من مراحل تراكم رأس المال. _ لا يوجد سكان فائضون عن الحاجة ولا فقر إذا تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الاشتراكي.
الكسندر كارسوندرز	_ هناك علاقة عضوية وثيقة بين الموارد المتاحة في المجتمع وحجم السكان وكيفية الاستفادة المثلى من هذه الموارد من أجل الإنتاج. _ تزايد التفاعل الإنساني مع البيئة يزيد من عدده. _ الكثافة السكانية هي مفهوم نسبي لأن الزيادة والقلة مفهوم نسبي. _ فرق بين أنواع الكثافات السكانية حيث يرى أن هناك كثافة فيزيقية وكثافة إحصائية وكثافة اقتصادية وهذه الكثافة نتائجها نسبية.
كنجزلي ديفز	_ تنتمي إلى نظريات المدخل المحافظ. _ وسائل الحد من الزيادة السكانية متعددة ومتنوعة ولا تقتصر في أي حال من الأحوال على وسائل منع الحمل فقط. _ الزيادة السكانية الكبيرة التي عرفها العالم النامي ترجع لاختلال التوازن بين متطلبات البناء الاجتماعي وبين السكان مما أدى إلى ضعف اقتصاده.
أرسين ديمون	_ تتناسب الخصوبة تناسبًا عكسيًا مع الارتقاء الاجتماعي. _ تقدم الفرد وقوة شخصيته ومقدار ترفه يتناسب تناسبًا طرديًا مع الارتقاء الاجتماعي. _ إن زيادة عدد الجنس تتناسب عكسيًا مع مدى تطور الفرد وتمتعه بطيبات الحياة. _ كلما تقدمت الثقافة جذبت إليها الكثير من الأفراد وكلما زادت جاذبيتها زادتا تألقًا بمعنى أن الثقافة تغذى بإنتاجها. _ كلما زادت الجاذبية زاد عدد من يخضعون لإغرائها وكفاح الرجل الأمي لتحقيق هدفه أشد من كفاح الأرستقراطي لتحقيق هدفه. _ في البلاد الديمقراطية تقل كثافة السكان بينما تزداد كثافة السكان في البلاد ذات النظام الطبقي الاجتماعي.

ريكاردو دافيد	_ أخذ المسألة السكانية من مجال علم الاجتماع إلى مجال علم الفلسفة حيث أرجعها إلى عنصر واحد وهو الأجور. _ يحمل نزعة تشاؤمية مثل مالتوس إزاء مستقبل السكان. _ إذا انخفض الأجر تنخفض معدلات الإنجاب وإذا زاد تزيد معدلات الخصوبة.
آدم سميث	_ أول من ربط بين المسألة السكانية والمبدأ العام المأخوذ به في المجال الاقتصادي (قانون العرض والطلب). _ في حالة انخفاض السكان فإن الأجور سترتفع وبارتفاع أجور الأفراد سوف يقدمون على الزواج وبذلك تزداد معدلات الإنجاب إلى أن تعود الحالة السكانية إلى مرحلة التوازن والعكس صحيح أيضًا. _ تحسن الأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى ارتفاع عروض العمل أكثر من الطلب وبالتالي يرتفع الأجر.
جون ستيوارت ميل	أعاد نفس أفكار مالتوس في السكان للمرة الثانية في القرن التاسع عشر بعد أن دعمها بقانون الغلة المتناقصة لا يجوز دراسة تطور الاقتصاد دون أخذ مستوى الاستهلاك وعدد السكان بعين الاعتبار عند أي شعب حر. _ ممكن تأجيل قانون الغلة المتناقصة بالتحسينات التي يمكن إدخالها على الإنتاج.
سدني كونتز	_ يرى أن زيادة فرص العمل في الدول الغربية ارتبط بهبوط معدل المواليد. _ خروج المرأة إلى ميدان العمل يجعلها ترغب في الحد من الانجاب كي لا تنقطع عن العمل لفترة طويلة وتحرم من الأجر الذي تتقاضاه. _ يرى أن مقدار العمل المطلوب ليس هو العامل الوحيد الذي يحدد الزيادة السكانية. _ نظريته وضعها بدراسة الدول الغربية ولم يهتم من ظواهر تنطبق من الناحية الديمغرافية على الدول النامية.
جون راسل	يرى أنه لن تحدث مجاعة في المستقبل مهما ارتفع عدد السكان ذلك لأن الانفجار الديمغرافي في المستقبل يقابله الزيادة في الإنتاج نتيجة تطور العلم والمكننة الحديثة. _ من الممكن زيادة الإنتاج إذ أننا لا نستعمل إلا ثلث المساحة التي يجب زراعتها ضف إلى ذلك أن الإنسان يتلف الكثير من المواد الغذائية. _ المساحة الصحراوية هي أراضي غير مستغلة اليوم ولكن بالإمكان أن تستغل في المستقبل إلا أن هذا يؤدي إلى تكاليف باهظة تكون أكثر من إنتاجها في بعض الأحيان.

اميل دوركايم	_ أهمية حجم السكان وكثافتهم في تقسيم العمل وفي التضامن الاجتماعي. _ تكاثر السكان يؤدي إلى تعداد المهارات والاختصاصات والتفنن والتدقيق في المهن والحرف وهذا لا يكون حسبه في البلدان القليلة السكان.
أدلف كوست	_ ربط التقدم والتطور الاجتماعي بالنمو السكاني هذا النمو لا يكون عشوائيًا بل منظمًا.
بيساريف	_ اعتبر أن زيادة النمو السكاني تعرض المجتمع إلى مشاكل وذلك لما يترتب عنها من ازدياد لظاهرة الفقر.
مندليف	_ عالج قضية السكان في ضوء البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. _ ربط بين نمو السكان بمعارفهم عن الطبيعة عكس مالتوس. _ أول مرة طرح مسألة توزيع الأطفال والشيوخ بين الفئات النشطة. _ طرح مسألة عملية تشييخ السكان وطبيعة حدوثها.
ماتشيكوف	_ وقف ضد أفكار مالتوس والداروينية الاجتماعية. _ لا يوجد ارتباط وظيفي بين الكثافة السكانية والفقر. _ عالج مشكلة السكان من موقعها الاشتراكي الطوبائي.
كوزولوف	_ عمق أفكار كارل ماركس في السكان لتشمل اتجاهات الخصوبة في الدول النامية. _ نمو السكان في الدول النامية يتوقف على عوامل مادية تتمثل في معدل الوفيات ونوعية النشاط الاقتصادي. _ الدول الاستعمارية هي السبب في الزيادة السكانية التي تعاني منها الدول النامية حاليًا والتي شجعت الزراعة بها وأخرت التصنيع.
بوسوشكوف	_ غنى الدولة هي غنى الشعب. _ شدد على ضرورة اجتذاب جميع السكان إلى العمل المنتج على نطاق واسع. _ ناضل ضد الكسالى والطفيليين.
لومنوسوف	_ يعتقد تقدم روسيا الاقتصادي والسياسي يتوقف إلى حد كبير على كثرة عدد الشعب الروسي المحب للعمل. _ يرى الاهتمام بالسكان والعناية بصحتهم بالدرجة الأولى على صعيد الدولة.
ريابوشكين	_ يرى أن الزيادة السكانية تتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في المجتمع. _في ظل الإنتاج الاشتراكي، ليس هناك فائض في السكان نتيجة للطبيعة المتوازنة في الأهداف والوسائل.

جورج بووين	_ لاحظ أن دول العالم الثالث تنمو بمعدلات هائلة إذ يبلغ معدل النمو السكاني بها ٣٪، في السنة مما يؤدي إلى فشل خطط التنمية في هذه الدول. _ الزيادة الكبيرة لسكان دول العالم الثالث تفوق معدل نمو الثروة القومية بها. _ ولو انخفضت معدلات النمو الديمغرافي بالدول النامية فلن تتقدم هذه الدول اقتصاديًا إلا بعد ربع قرن.
الفردسوفي	_ تفادي الشيخوخة. _ إخضاع الواقع الاقتصادي للواقع الاجتماعي. _ السعي إلى تحقيق الحجم الأمثل للسكان. _ العدد الأمثل للسكان هو العدد الذي يحقق بأقصى درجة ممكنة هدفًا معينًا يمكن أن يتعلق هذا الهدف بتحقيق أعلى مستوى معيشي يمكن للفرد والمجتمع.
نظرية التحول الديمغرافي	_ هناك علاقة واضحة بين التنمية والنمو السكاني. _ كل مجتمع بشري يمر بالمراحل التالية: أـ مرحلة ارتفاع معدل الولادات والوفيات. ب ـ مرحلة انخفاض معدل الولادات والوفيات. ج ـ مرحلة انخفاض معدل المواليد وارتفاع طفيف في معدل الوفيات. ملخص النظرية: هي التطور الاقتصادي والتنموي الذي يفصل التوازن بين الولادات والوفيات في أي مجتمع سكاني.

الجدول من تصميم الباحث[1]

ثالثًا – وجهة نظر الإسلام في القضية السكانية:

لقد تكفَل الله سبحانه بأمر الرزق، فقال تعالى: **وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ** (هود: ٦)، وجعل الأرض مباركة، قابلة للخير والبذر والغرس، وما يحتاج أهلها إليه من الأرزاق، يقول تعالى: **وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ**(الأعراف: ١٠).

والموارد الاقتصادية في جملتها كافية لإشباع حاجة الإنسان، يقول تعالى: **وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ** (إبراهيم: ٣٤)، وقوله: **وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ** (الحجر: ٢١)، وقوله في الأرض التي حل بها الإنسان: **وَبَارَكَ فِيهَا**

1 اعتمد الباحث في تصميم الجدول على المعلومات الواردة في كتاب اتجاهات نظرية في علم السكان د. جويدة عميرة جامعة الجزائر هوانا للنشر والتوزيع2014.

وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا (فصلت : ١٠)؛ وعلى ذلك فإن ندرة الموارد– أو كما يطلقون عليه "شح الطبيعة"–لا يرجع إلى نقص فيها على مستوى البشر ككل، وإنما إلى أسلوب استغلال الإنسان لها، سواء بتعطيلها وإهدارها أو لسوء استغلالها وعدم الاستفادة الكاملة منها، أو الصراع من أجل الاستيلاء عليها والاستئثار بها.

وقول الله تعالى : قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ* وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ(فصلت : ٩–١٠)، يخبرنا أن الله سبحانه وتعالى خلق الأرض في يومين (من أيام الله) وأنه سبحانه وتعالى قدر فيها أرزاق أهلها وما يصلح لمعايشهم في تتمة أربعة أيام سواء للسائلين وهذا معناه أن المصادر الغذائية لعباد الله على الأرض مقدرة ولن تنفد، فقد تكفل الله عز وجل برزق من لا يقدر على حمل الرزق وتخزينه من الحيوانات، وذلك بقوله : وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ(العنكبوت : ٦٠)، فكيف بمن يستطيع ذلك من بني البشر الذين كلفهم بحمل الأمانة، وقد تكفل لهم بالمتاع إلى يوم القيامة بقوله : وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ (البقرة : ٣٦)، والمتاع هو كل ما ينتفع به من موارد الطبيعة، إلا أنه يجب على الإنسان أن يتحقق من ذلك ويسعى في الأرض يسخر قوانين الله الكونية للحصول عليها.

والإسلام يتصدى لحل المشكلة الاقتصادية آخذاً في اعتباره أمرين أساسيين هما[1] : الإنسان نفسه من ناحية، والنظرة الشاملة للموارد من ناحية أخرى.

١– في الإسلام: يعتبر الإسلام الإنسان خليفة الله في الأرض، يقيم عليها العمران على أساس أن الغاية من خلقه هي عبادة الله.

يقول الله تعالى : وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ(الذاريات : ٥٦)، ولهذا أمد الله سبحانه الإنسان بملكة التعرف على الأشياء، ليييسر له الاستفادة منها، قال تعالى : وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا(البقرة : ٣١)،

[1] النجار د. عبد الهادي (الإسلام والاقتصاد) سلسلة عالم المعرفة 1983 العدد63، ص19.

ومنحه هدايته، قال تعالى: **قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** (البقرة: ٣٨).

ويقول سبحانه وتعالى: **وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا** (طه: ١٢٤–١٢٥)، ومعنى ذلك أن تقوية الرابطة بين الإنسان وربه تعتبر مفتاح هذه المشكلة.

٢- النظرة الشاملة للموارد: الإسلام حينما يشير إلى الموارد، يفعل ذلك في مواجهة البشرية، وفي هذا المعنى تكون الموارد الاقتصادية كافية لإشباع حاجة الإنسان ككل، وذلك على أساس:

أ. أن الموارد ليست معدة للاستهلاك المباشر في جملتها، بل لابد من تضافر عناصر الإنتاج، من طبيعية وعمل ورأس مال لتحقيق ذلك.

ب. إن المجهود الإنساني هو حجر الزاوية في هذا الباب، فبدون ذلك المجهود لن يستطيع الإنسان توفير احتياجاته، ومن ثم فقيمة الإنسان تتحدد عملاً بمقدار ما يبذل من جهد، على أساس أن من فطرة الإنسان بذل هذا الجهد.

وفي هذا يقول الله تعالى: **فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ** (طه: ١١٧)، ويقول: **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ** (الملك: ١٥)، كما يقول: **فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ** (الشرح: ٧)، والدليل على أن الموارد الاقتصادية كافية لإشباع حاجة الإنسان في جملتها قوله تعالى: **وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ** (إبراهيم: ٣٤).

وقوله تعالى: **وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ** (الحجر: ٢١)، وقوله عن الأرض التي جاء إليها الإنسان: **وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ** (فصلت: ١٠). ولا يكتفي القرآن الكريم بتناول الموارد الاقتصادية إشارة بل يعطي رموزاً تفيد الإنسان عند استخدامه لها، وفي ذلك يقول الله تعالى: **وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ** (فاطر: ٢٧)، أي

أن في الجبال طبقات مختلفة الألوان لاحتوائها على أصناف متعددة من المعادن. كما يقول الله تعالى: **وَأَنزَلْنَاالْحَدِيدَفِيهِبَأْسٌشَدِيدٌوَمَنَافِعُلِلنَّاسِ** (الحديد: ٢٥)، وعلى هذا فإن ندرة هذه الموارد لا ترجع إلى نقص فيها على مستوى البشر ككل، وإنما إلى أسلوب استغلال الإنسان لها، سواء بإهدارها أو بعدم الاستفادة الكاملة منها أو تعطيلها، أو الصراع على الاستيلاء عليها من جانب البعض دون البعض الآخر من بني البشر.

والواقع أن الإسلام لا يواجه المشكلة الاقتصادية من زاويتي الإنسان وإمكانيات الإنتاج فقط، وإنما يواجه تلك المشكلة من ناحية توزيع الناتج كذلك بحيث تلتقي حقوق الفرد مع حقوق المجتمع ويتحقق التوازن بينهما ومع أن وجود المشكلة الاقتصادية في حد ذاته يعتبر محركًا للتطور الاقتصادي، فإن الإسلام وهو يهتم بتنمية طاقات الإنسان، الروحية والتعبدية بجعل هذا الإنسان قادراً على الاستمتاع بصورة أفضل، مهما كان قدر الإشباع المادي الذي يحققه الأمر الذي يساعد كذلك على تخفيف حدة المشكلة الاقتصادية في الإسلام، تخفيفًا ملموسًا وهو ما يختلف عن الاقتصاديات المعاصرة، على أساس أن الغاية من النشاط الإنساني في الإسلام هي عبادة الله، وليس الأهداف المادية، إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية. ومؤدى ذلك أن المشكلة الاقتصادية قائمة مع الواقع الذي تعيشه الدول، على اختلاف معتقداتها وإن كانت تختلف في حدتها من دولة إلى أخرى حسب ظروفها، ولأن الموارد محدودة، فإنه ينبغي أن تكون هذه الموارد صالحة للاستخدام المتعدد، وليس لاستخدام واحد، ومن هنا تثور مشكلة الاختيار، بمعنى أنه يتعين على المجتمع أن يواجه مشكلة ماذا ينتج ؟ وكيف يمكن توزيع هذا الناتج؟ وذلك في الاقتصاد التقليدي. وفي هذا يبدو الفرق واضحًا كذلك بين الاقتصاد في الإسلام، والاقتصاد التقليدي، على أساس أن الاقتصاد في الإسلام على عكس ما أثير حول الاقتصاد التقليدي، ينشغل بدراسة ما هو كائن، وما يجب أن يكون، وفقًا للتعاليم والقيم الدينية في ممارسة الإنسان لنشاطهن فالاقتصاد في الإسلام لا يستطيع أن يقف موقف الحياد من الحاجات المتعددة، فالأنشطة المتصلة بإنتاج وبيع المشروبات الكحولية مثلاً، قد تكون أنشطة مفيدة في الاقتصاد التقليدي، ولكنها لا يمكن أن تكون كذلك في ظل تعاليمه، وقيمه التي تحرم مثل هذا النشاط، مهما كان مربحًا، ذلك أن الرفاهية الإنسانية لا تقاس في الإسلام بما يحقق مجتمع الرحمة والعدل الذي ينشده الدين الإسلامي[1].

[1] النجار د. عبد الهادي (الإسلام والاقتصاد) سلسلة عالم المعرفة 1983 العدد63، ص21.

ولقد حلل ابن خلدون[1] نظرية تزايد السكان (أهميتها ودورها في ازدهار العمران) وميز بوضوح بين الحاجات المباشرة (الضرورية)، والحاجات غير المباشرة وضرورة الثانية، بناء على ضرورة الأولى، كما أكد في أكثر من موقع أن حجم السكان عامل هام في تحديد حجم الاحتياجات الكلية للمجتمع، فهو يجعل النمو السكاني العامل الأساس في النظرية التي تحرك النشاط الاقتصادي، فزيادة السكان في ظل افتراضات أساسية معينة تؤدي إلى زيادة الحاجات الكلية للمجتمع، وإلى زيادات متتالية في الحاجات التي تزيد تنوعًا وارتقاءً للمجتمع، وإلى زيادة الأعمال وزيادة الدخول ومن ثم زيادات متتالية في الحاجات[2].

وملخص نظريته في السكان[3] إذ أنه ربط بين العمران والسكان، فكثرة السكان تعني زيادة العمران وازدياد الإنتاج، وفي نفس الوقت، ربط التقدم العلمي، ووفرة العمران، وبكثرة السكان.

موقف الإسلام من تحديد النسل[4]: لقد أدرك الغرب، كيف أن زيادة النسل عنصر من أهم عناصر القوة التي تعتمد عليها الحضارات، وكانت حملته العشواء ضد عالمنا الإسلامي من أجل إضعاف هذا العنصر، وتحديد نطاقه ووقف مده على قدر المستطاع، فالدعوة لتحديد النسل ترتفع في الدول الإسلامية، وعلى العكس منها ترتفع دعوى زيادة النسل وفتح أبواب الهجرة أمام العقول، والأيدي العاملة الماهرة، في كثير من الدول المتقدمة.

وهناك فرق بين **تنظيم النسل وتحديد النسل**.

تنظيم النسل: هو التوقف المؤقت عن الحمل، بوسيلة أو بأخرى، لأسباب معتبرة شرعًا كالمباعدة بين المواليد، بقصد إتمام الرضاعة الطبيعية للطفل، وليتمكن والداه من توفير الرعاية المطلوبة له خلال هذه الفترة، أو مراعاة لصحة المرأة في الحالات التي يضر بها الحمل المتكرر المتقارب، وفق رأي الثقة من أهل الطب، أو لاعتبارات أسرية تراعي القدرة على تربية الأولاد في ظروف معينة، تستدعي ذلك وتكون فيها المباعدة بين الولادات مناسبة، للتمكن من العناية بهم، وتوفير الرعاية اللازمة لهم.. ثم العودة للإنجاب، بعد زوال السبب الذي توقف الحمل بسببه[5].

---

1 ابن خلدون (732-808 هـ =1332-1406 م) عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون كنيته أبو زيد ولقبه ولي الدين الحضرمي الإشبيلي مولده ومنشأه بتونس يرجع نسبه إلى حضرموت في اليمن.

2 إرشيد د. محمود، اسهامات العلامة عبد الرحمن ابن خلدون في الفكر الاقتصادي الإسلامي من خلال المقدمة. جامعة النجاح الوطنية فلسطين.ص32

3 عميرة، د. جويدة كتاب اتجاهات نظرية في علم السكان جامعة الجزائر هوانا للنشر والتوزيع2014.

4 شداد، فودي مقال (الزيادة السكانية والمؤتمرات العالمية) على موقع الإسلام اون لاين

5 مع التأكيد مرة أخرى على أن حملات تنظيم النسل التي تتبناها حكومات بلادنا العربية والإسلامية تحت ضغط ومطالب مؤتمرات المرأة والسكان إنما تعني التحديد لا التنظيم.

تحديد النسل: هو قطع النسل والتوقف عن الإنجاب، عند وصول الأولاد لعدد محدد، وذلك عن طريق استخدام أساليب طبيعية، كاستدامة العزل أو تجنب الجماع طوال فترات الإخصاب للمرأة، أو باستخدام الحقن والعقاقير الطبية، أو استعمال أي وسيلة من وسائل منع الحمل، أو عن طريق التدخل الجراحي، كعمليات الإجهاد أو التعقيم أو ربط المبايض أو استئصال الرحم أو استخدام أي طريقة أخرى تؤدي إلى إحداث العقم ومنع الحمل.

منع الحمل: هو الحيلولة دون وصول الحيوان المنوي للرجل إلى بويضات المرأة، بهدف منع الإخصاب.

وهناك فرق شاسع بين معنى تنظيم النسل الذي تقبله وتسمح به الشريعة الإسلامية، وفق الاعتبارات السابق ذكرها وبين تحديد النسل، أو المنع الدائم للحمل، الذي يتعارض مع نصوص ومبادئ الدين الإسلامي.

رابعًا- توضيح تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي:

تعد القوى البشرية من أهم عناصر الإنتاج والتقدم والازدهار، ولذا فإن كل الحضارات التي أرادت لنفسها المكانة والقوة والعزة بين الأمم الأخرى، كان أول اهتماماتها زيادة نسلها، واستغلال هذه الثروة وهذا العنصر الإنتاجي، أفضل استغلال ومن هنا يرى المؤرخ العالمي توينبي[1]، أن القوى البشرية من أهم التحديات التي يتوقف عليها تقدم أي حضارة إنسانية كما يقول السياسي أورجانسكي[2]: (إن أحسن أقطار العالم وأكثرها رفاهية هو القطر الذي فيه زيادة السكان وأنه أرفه ما يكون أيام يتجه عدد سكانه إلى الزيادة المطردة).

فمن خلال هذا السرد السابق للباحث: نجد أنه لا يوجد شيء اسمه (المشكلة السكانية)، بل هناك مشكلة في التوزيع العادل للثروات، وكيفية إدارة الحكومات للموارد والأفكار التنموية، وتأهيل الأفراد بالتدريب والتعليم والتوجيه، وهذا ما عمل انقسام بين العالم الى عالم متقدم وعالم متخلف، إذ الإنسان إنسان، يمتلك نفس الصفات مع أقرانه، في أي مكان لكن حسن قيادته وتوجيهه وتوعيته وتدريبه، ليكتسب مهارات، ليكون منتجًا بالإضافة لعدم وجود العدالة بين البلدان المختلفة والاستعمار، خير دليل على نهب الثروات، وإضعاف الدول المُستعمرة ليكونوا في حالة تبعية دائمة، ومصدر من مصادر المواد

[1] أرنولد جوزف توينبي مؤرخ بريطاني 1889-1975.
[2] سياسي إيطالي 1923-1998.

الخام ليتم استغلالها لرفاهية وبذخ شعوبهم، على حساب تعاسة وشقاء الآخرين، كما أن علماء الاقتصاد والاجتماع، أصحاب النظرة التشاؤمية وأبرزهم مالتوس، أكدوا أن زيادة النمو السكاني له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وهي عبارة عن تكهنات لا أساس لها من الصحة، دحضها الواقع والدراسات السكانية، والغريب أن كثير من الأنظمة والحكومات تبنت تلك الأفكار، وجعلت أكبر عدو لها هو الإنسان، والتخلص منه وتقليص عدده، وذلك إن دل فإنه يدل على عدوانية وانحطاط في الفكر الإنساني، وبنفس الوقت لجوء تلك الأنظمة والحكومات لتطبيق هذه الآراء التشاؤمية، هو لأنها لا تُحمِلها مشاق التفكير، والبحث والدراسات لخلق بيئة إنتاجية، واستثمارية والعمل على تطبيقها، واستغلال مواردها بالشكل الأمثل.

ـ كما أشار الباحثان البريطانيان[1] وهما فرنسيس مور لابنيه، التي اشتغلت بالبحث والكتابة في قضية الغذاء في العالم، منذ عام ١٩٦٩م والثاني جوزيف كولينز في كتاب صناعة الجوع، إلى بعض الأرقام والحقائق التي تدحض مقولة الندرة في الغذاء، (رعب الندرة) على النحو الآتي: إن تشخيص الجوع بأنه نتيجة لندرة الغذاء والأرض، هو لوم للطبيعة على مشكلات من صنع البشر. ففي العالم يوجد على الأقل ٥٠٠ مليون من البشر سيئي التغذية أو الجائعين هذا الجوع يوجد في مواجهة الوفرة وهنا تكمن الإهانة. وبالقياس عالميًا[2] يوجد الآن ما يكفي من الغذاء لكل فرد، فالعالم ينتج كل يوم رطلين من الحبوب، أي أكثر من ٣ آلاف سعر حرارين وبروتين وفير لكل رجل وامرأة وطفل على الأرض، وهذا التقرير لثلاثة آلاف من السعرات، وهي أكثر مما يستهلكه شخص من أوربا الغربية، لا يتضمن الأطعمة المغذية الأخرى العديدة التي يأكلها الناس، البقول، والجوز، والفواكه، والخضراوات، ومحاصيل الجذور، ولحوم الحيوانات، التي تتغذى بالأعشاب وهكذا وعلى مستوى العالم، فليس هناك أساس لفكرة أنه لا يوجد من الغذاء ما يكفي الجميع، لكن الأرقام العالمية لا تعني سوى القليل، إلا فيما يتعلق بدحض المفهوم الشائع القائل بأننا قد بلغنا حدود طاقة الأرض، والمهم هو ما إذا كانت توجد موارد كافية لإنتاج الغذاء في البلدان التي يجوع فيها العديدون، وقد وجدنا أن الموارد موجودة، لكنها تعاني دائمًا من قلة الاستخدام، أو من سوء الاستخدام، مما يخلق الجوع للكثيرين، والتخمة للقلة، وليس صحيحًا أن أكثر

[1] صناعة الجوع سلسلة عالم المعرفة للباحثان فرانسيس مو لابنيه جوزيف كولينز ترجمة أحمد حسان العدد64 عام1983م
[2] يوجد كثير من الدراسات والأرقام والحقائق التي تؤكد انه لا يوجد ندرة في الموارد وتدحض نظرية مالتوس لكن لم يوردها الباحث تفاديًا للإطالة فيرجع لها في مظانها لمن أراد التوسع.

البلدان كثافة سكانية هي كذلك أكثر البلدان جوعًا، ففرنسا لديها نفس العدد من السكان لكل فدان مزروع، مثلما لدى الهند لكن سكان فرنسا ينالون تغذية أفضل من الهند، وحتى الصين تم استئصال الجوع خلال ما يزيد عن خمس وعشرين سنة، لديها ضعف ما لدى الهند من سكان لكل فدان مزروع.

خامسًا – أهم نتائج البحث:

٦. خزائن الله لا تنفد ورزق الله وافر إلى يوم القيامة.

٧. لا يوجد مشكلة سكانية يوجد مشكلة من سوء استخدام وإدارة الموارد.

٨. العدالة في التوزيع من أهم العوامل التي تحقق الكفاية لدى الأفراد.

٩. نوعية السكان ومدى فعاليتهم تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية نحو الأمام.

١٠. نظرية مالتوس الأشهر والمتبناة من قبل كثير من علماء الاجتماع والاقتصاد، إلى يومنا هذا هي نظرية خاطئة وغير دقيقة ويشوبها الكثير من التناقض، وفق الواقع والدراسات السكانية.

١١. الإنسان هو العدو الأول لدى من لديهم نظرة تشاؤمية، من علماء الاجتماع والاقتصاد والانظمة السياسية الحاكمة.

١٢. القوة والتقدم والازدهار، تكمن بالقوة البشرية والتشجيع على النسل والإنجاب.

١٣. البلدان المتقدمة تطورها وترفها كان باستغلال موارد وطاقات بلدان العالم الثالث.

١٤. ربط ابن خلدون بين العمران والسكان، فكثرة السكان تعني زيادة العمران، وازدياد الإنتاج، وفي نفس الوقت ربط التقدم العلمي ووفرة العمران وبكثرة السكان.

١٥. كما قال سبنسر زيادة النسل هي النتيجة الحتمية لزيادة التغذية، وزيادة السكان تؤدي بدورها إلى زياد الرقي والتقدم البشري.

١٦. كما قال كارل ماركس الفقر والبؤس يوجدان في أي زمان ومكان، حسب النظام الذي يكون سائداً فيهما الذي يعجز عن تشغيل أفراده.

١٧. وقول إميل دور كايم تكاثر السكان يؤدي إلى تعداد المهارات والاختصاصات، والتفنن والتدقيق في المهن والحرف، وهذا لا يكون حسبه في البلدان القليلة السكان.

١٨. قول ماتشيكوف لا يوجد ارتباط وظيفي بين الكثافة السكانية والفقر.

١٩. تأكيد النظرية الإسلامية أن الزيادة السكانية تؤدي إلى النمو الاقتصادي، ولا علاقة لها بالفقر.

٢٠ . أهمية الإنسان وتكريمه في الإسلام.

٢١ . حث الإسلام على العمل، وعلى العمران والتقدم، وينم عن العجز والكسل.

٢٢ . الابتعاد عن تحديد النسل، والتشديد على حرمته، واباحة تنظيم النسل وفق الرؤية الإسلامية.

٢٣ . لا علاقة بين كثافة السكان والفقر والبؤس والتخلف.

سادساً ـ الخاتمة:

الإنسان خليفة الله في الأرض، وقبل أن يخلقه جهز له هذه الحياة الدنيا، بموارد تكفيه وسخرها لخدمته إلى يوم القيامة، بغض النظر عن الادعاءات التي يدعيها أصحاب نظريات علم الاجتماع والاقتصاد، التي مرت سابقًا، لكن بشرط أن تسخر هذه الموارد، وتوزع بطريقة عادلة لا يشوبها أي استغلال، أو ظلم ولا يُساء استخدام تلك الموارد، فيظهر الفساد وعدم التوازن، كما قال الله تعالى: **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ** (الروم: ٤١)، فحاشاه سبحانه وتعالى أن يكون هناك أي خلل في نظام الكون أو أن يخلق بشرا ولم يخلق لهم كفايتهم من الحاجات التي تقوَم لهم دنياهم ومعاشهم فيها فكل ما في هذا الكون يخضع لنظام دقيق وموزون، **إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** (القمر: ٤٩).

التوائم الرقمية:

المفتاح لفتح نمو سلسلة التوريد من البداية إلى النهاية[1]

Alberto Oca
Partner, Atlanta

Alex Cosmas
Senior Partner, New York

Cenk Tunasar
Partner

Ketan Shah
Partner, Chicago

لقد قلب التعقيد و COVID-19 والمنافسة منظمات سلسلة التوريد. يمكنهم إشعال نمو الإيرادات وتعميق المرونة من خلال نشر التوائم الرقمية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي.

خلق عصر ما بعد كوفيد-١٩ شقوقًا دائمة في سلسلة التوريد. وسط العولمة المتزايدة، وارتفاع توقعات العملاء، ونمو الشحن المكون من رقمين، منظمات سلسلة التوريد – ليس فقط المصنعين والموردين ولكن أيضا المستودعات والناقلات التي يعتمدون عليها – تحت الإكراه. إنهم يتصارعون مع القضايا المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والتنبؤ بالطلب وإدارة المخزون والوفاء. يؤثر هذا التعقيد على كل جزء من سلسلة التوريد في كل صناعة: البيع بالتجزئة والتكنولوجيا والسيارات والصناعية والخدمات الغذائية والاتصالات السلكية واللاسلكية والمزيد. والنتيجة هي النمو المتوقف وفرص الإيرادات الضائعة.

تمارس العديد من القوى المتنافسة ضغوطا على سلسلة التوريد: طلب المستهلكين على المنتجات منخفضة السعر التي يتم تسليمها عن طريق الشحن السريع والمجاني؛ وارتفاع أجور موظفي التصنيع

[1] Alberto Oca, Alex Cosmas, Cenk Tunasar, and Ketan Shah, with Lauren O'Neil, Digital twins: The key to unlocking end-to-end supply chain growth, McKinsey, November 20, 2024, Link.

والمستودعات والتسليم؛ والرؤية الغامضة لاضطرابات الاقتصاد الكلي المستقبلية. تظهر أبحاث ماكينزي أن أكثر من ٩٠٪ من المستهلكين في الولايات المتحدة يتوقعون الآن التسليم من يومين إلى ثلاثة أيام للمشتريات ويتوقع الثلث التسليم في نفس اليوم. ومنذ أن عطل الوباء المبيعات الشخصية، تتوقع شركات B2B من مورديها تقديم مبيعات متعددة القنوات عبر الأسواق عبر الإنترنت والهاتف المحمول ومؤتمرات الفيديو والدردشة.

تحقيق هذه التوقعات أكثر تحديا من أي وقت مضى. ارتفاع أسعار العمالة – بما في ذلك زيادة تزيد عن ٣٠٪ في أجور التخزين بين يوليو ٢٠٢٠ ويوليو ٢٠٢٤ تجعل من الصعب الحفاظ على أسعار منخفضة مع تلبية الهوامش. نقص العمالة الصناعية يقوض القدرة على خلق تدفقات مخزون ثابتة، في حين أن الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة مثل التضخم الأخير تعقد التنبؤ بالطلب. وحتى عندما يعمل جانب العرض بشكل جيد، لا يزال الوفاء يمثل تحديا؛ ولا تزال معدلات تخزين المستودعات مقيدة، مما يؤدي إلى وصول المنتجات إلى المستلمين في وقت متأخر.

يمكن للتوائم الرقمية شفاء سلسلة التوريد

في ظل هذه الظروف، تخاطر المنظمات التي لا تعيد معايرة عمليات سلسلة التوريد الخاصة بها بالتخلف. يمكن للتوائم الرقمية المساعدة في إعادة المعايرة. تلجأ الشركات الرائدة بالفعل إليها لضمان أن تكون سلاسل التوريد الخاصة بها مرنة ورشيقة ومستجيبة بما يكفي للتغلب على الاضطرابات غير المتوقعة.

التوائم الرقمية هي نسخ طبق الأصل افتراضية لكائن أو نظام أو عملية تستخدم لمحاكاة المواقف والنتائج المحتملة. يستخدم التوائم الرقمية بيانات حقيقية (أحيانا في أشكال مقنعة أو اصطناعية) لتقديم رؤى وتصورات تحليلية. تستخدم العديد من المنظمات التوائم الرقمية لتحسين العمليات وتخطيط السيناريوهات والمساعدة في صنع القرار. يشير تحليل السوق إلى أن السوق العالمية للتوائم الرقمية ستنمو بنحو ٣٠–٤٠٪ سنويا في السنوات القليلة المقبلة، لتصل إلى ١٢٥ مليار دولار إلى ١٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٢.

يمكن استخدام التوائم الرقمية لنمذجة التفاعل بين العمليات المادية والرقمية على طول سلسلة التوريد – من التفكير في المنتجات والتصنيع إلى التخزين والتوزيع، ومن المشتريات داخل المتجر أو عبر الإنترنت

إلى الشحن والمرتجعات. وبالتالي، يرسم التوائم الرقمية صورة واضحة لعملية سلسلة التوريد المثلى من البداية إلى النهاية. ما هو أكثر من ذلك، إلى جانب التقدم اليوم في الذكاء الاصطناعي التنبؤي، يمكن أن يصبح التوائم الرقمية تنبؤية وإلزامية على حد سواء. يمكنهم التنبؤ بالسيناريوهات المستقبلية لاقتراح مجالات للتحسين أو النمو، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى سلسلة توريد ذاتية المراقبة والشفاء الذاتي. بعبارة أخرى، تمكن التوائم الرقمية من التحول من إدارة سلسلة التوريد القائمة على الاستدلال إلى التحسين الديناميكي والحبيبي، مما يوفر رؤية ٣٦٠ درجة لتسرب القيمة والأداء.

لفهم كيفية عمل سلسلة التوريد ذاتية الشفاء في الممارسة العملية، دعونا ننظر إلى مثال واحد: باستخدام التوائم الرقمية، يحدد بائع التجزئة أهدافا ديناميكية لمخزون السلامة على مستوى SKU لكل مركز تنفيذ يتطور ديناميكيا مع أنماط الطلب المحلية والموسمية. علاوة على ذلك، يتم تطبيق هذا التحسين الحبيبي ليس فقط على إدارة المخزون ولكن أيضا على كل جزء من سلسلة التوريد من البداية إلى النهاية – من المشتريات وتصميم المنتجات إلى التصنيع والتنبؤ بالطلب. على سبيل المثال، يمكن القيام بتخطيط الإنتاج الحبيبي لمتاجر التجزئة بالتنسيق مع قرارات النقل في المصب وتحديد موقع المخزون. قد يحدد التخطيط الديناميكي، على سبيل المثال، سلعة كبيرة الحجم مع إمكانية البيع المتبادل، حيث يتم تعويض ارتفاع تكاليف التصنيع للبند عن طريق انخفاض التكاليف اللوجستية من البداية إلى النهاية من خلال الشحن المجمع وزيادة تحويل العملاء. هذا النوع من النمذجة التنبؤية المعقدة هو أفضل ما يفعله التوائم الرقمية. النتائج النموذجية في مثل هذا السيناريو هي تحسن يصل إلى ٢٠٪ في الوفاء بوعد المستهلك (تحقيق تاريخ التسليم الذي تم إبلاغه للمستهلك)، وانخفاض بنسبة ١٠٪ في تكاليف العمالة، ورفع الإيرادات بنسبة ٥٪.

التوائم الرقمية تعمل على تحسين برنامج SCM اليوم

قام برنامج إدارة سلسلة التوريد (SCM) اليوم – الذي يتضمن مجموعة من المنتجات، مثل أدوات التخطيط والجدولة المتقدمة (APS) وأنظمة إدارة المستودعات (WMS) وأنظمة إدارة النقل (TMS) – بأتمتة أجزاء كبيرة من سلسلة التوريد في العقد الماضي، مما أدى إلى تبسيط كيفية تقاطع الموردين والمشترين والشاحنين بشكل كبير.

يمكن للتوائم الرقمية الاندماج مع أدوات SCM الحالية، وتعمل كطبقة ابتكار تقع فوق مجموعة التكنولوجيا. بهذه الطريقة، يمكن للتوائم الرقمية تحسين مدخلات البيانات في أدوات SCM، وتوليد تحليلات تنبؤية لمعالجة السيناريوهات المحتملة المتعددة والاستجابة لها. على سبيل المثال، أنشأ OEM العالمي توأما رقميا لتحسين السياسات التي تم بتأجيرها في منصة TMS الخاصة بها للخدمات اللوجستية الصادرة. نتيجة لذلك، خفضت شركة تصنيع المعدات الأصلية تكاليف الشحن والأضرار بنسبة ٨٪.

يساعد التوائم الرقمية في زيادة أدوات SCM بعدة طرق:

- الاتصالات من البداية إلى النهاية: يمكن للتوائم الرقمية ربط أدوات SCM في جميع أنحاء سلسلة التوريد لتوفير رؤية متكاملة للأداء وتأثيرات القرار في المصب والهبوط. هذا يلغي نهجا معزولا تعمل فيه كل أداة على تحسين متغيراتها المحلية فقط، مع القليل من التنسيق فيما بينها. على سبيل المثال، استخدم أحد تجار التجزئة التوائم الرقمية لربط أدوات التخطيط ونشر المخزون وإدارة النقل.
- المرونة في الأسواق الديناميكية: مع استمرار زيادة التقلبات بعد كوفيد-١٩، يجب على مشغلي سلسلة التوريد تحديث سياساتهم باستمرار بسبب تقلب الطلب وصدمات العرض المتقطعة، مثل اضطرابات الموانئ أو توافر المواد. عند دمجها مع التوائم الرقمية، توفر أدوات SCM رؤية في الوقت الفعلي للأداء الحبيبي، مقترنة بالتحليلات التنبؤية والوصفية لتحديد المخاطر ديناميكيا والتوصية بتغييرات السياسة من أجل الحل السريع. على سبيل المثال، استخدم أحد مصنعي المعدات الأصلية قدرات التوأم الرقمي الآلية لتحديد التحولات في أداء الناقل والرسوم الإضافية، مما يقلل بشكل فعال من تكاليف النقل في الميل الأخير بنسبة ٥٪.
- أهداف متعددة: يمكن للتوائم الرقمية التحسين عبر الأولويات المتنافسة والقيود المعقدة للاستجابة السريعة لتغيرات السوق. على سبيل المثال، استخدم أحد مصنعي المعدات الأصلية للسيارات التوائم الرقمية لتشكيل الطلب ديناميكيا استنادا إلى تحول توافر العرض والتعقيد التشغيلي، وحلها بشكل جماعي عبر كل من المبيعات والأهداف التشغيلية.

- التباين: يمكن للتوائم الرقمية جنبا إلى جنب مع أدوات SCM اختبار توزيع السيناريوهات المحتملة من خلال تحليل المقاييس، مثل المهلة الزمنية والطلب وموثوقية المورد، مع النظر أيضا في نتائج ماذا لو. على سبيل المثال، قامت شركة السلع الاستهلاكية المعبأة بقياس الطلب المتغير والعمالة في مستودعاتها وحددت فرصة خفض إجمالي تكاليف مركز التوزيع بنسبة ١٥٪. هذا يجسد مرونة الشبكة.

الغوص العميق في التوائم الرقمية

رؤية التوائم الرقمية في العمل هي أفضل طريقة لفهم كيف يمكنهم تقديم القيمة في النقاط الرئيسة في سلسلة التوريد. استكشف حالات الاستخدام المحتملة أدناه لمعرفة كيف يمكن للتوائم الرقمية حل نقاط الألم الحقيقية في جميع أنحاء سلسلة التوريد لتحسين الكفاءة والمرونة.

التنبؤ وتخطيط الطلب

التنبؤ بالطلب

نقاط الضعف

- يؤدي عدم دقة التنبؤات إلى فائض في المخزون / نفاد المخزون وهياكل تكلفة غير مثالية
- يُعيق نقص البيانات الفورية الاستجابة لتغيرات السوق

حالات استخدام التوأم الرقمي

- توقعات الطلب الاحتمالية وتحليل "ماذا لو"
- اختبار السيناريوهات والتخطيط الديناميكي للطلب الأولي على مستوى وحدة تخزين المنتج
- تحديد الأولويات الديناميكي، خاصةً عند وجود نقص في العرض

تخطيط المصادر والإنتاج

التحسين الأمثلي للعرض

نقاط الضعف

- عدم وضوح الرؤية بشأن مصادر التوريد والموردين
- توقف الإنتاج أو عدم كفاية الطاقة الإنتاجية

حالات استخدام التوأم الرقمي

- تخطيط إنتاج عالمي مُحسّن لتدفق المخزون الشامل
- خطط إنتاج تُوازن بين التنازلات في تكاليف الإنتاج، والإنفاق اللوجستي، وتجربة العملاء
- رؤية آنية وتنبؤية لموثوقية الموردين

شبكة مركز التوزيع

تصميم الشبكات

نقاط الضعف

- إعادة تقييم تصميم الشبكة كل خمس إلى عشر سنوات باستخدام نماذج جديدة (على سبيل المثال، النماذج "مرة واحدة فقط")
- صعوبة التخطيط لسيناريوهات العرض والطلب غير المعروفة

حالات استخدام التوأم الرقمي

- نموذج تصاعدي يُمثل جميع تعقيدات الشبكة وترابطاتها
- نموذج دائم الخضرة متصل بمصادر بيانات آنية لتحسين تصميم الشبكة وإدارة المخزون

إدارة المخزون وتحديد المواقع

نقاط الضعف

- مستويات المخزون لا تتناسب مع الطلب (على سبيل المثال، نفاد المخزون أو ارتفاع مستويات المخزون)
- ارتفاع تكاليف النقل في الميل الأوسط والأخير
- تمديد مهلة وصول العميل

حالات استخدام التوأم الرقمي

- عرض تفصيلي للمخزون عبر الشبكة، والطلبات، والقيود التشغيلية (مثل التخزين البارد) .
- تحسين ديناميكي سريع للسياسات (مثل مخزون الاحتياطي) استناداً إلى العرض والطلب في الوقت الفعلي .

- تصميم شبكة سلسلة التبريد لدعم المنتجات الجديدة.

التحسين الأمثل للمستودعات

نقاط الضعف

- عدم الكفاءة التشغيلية (على سبيل المثال، عدم وضوح احتياجات تخزين سلسلة التبريد في مركز التوزيع)
- التعامل مع المتوسطات فقط، مما يؤدي إلى نقص أو زيادة في عدد الموظفين

حالات استخدام التوأم الرقمي

- نظرة تفصيلية على عمليات مركز البيانات لتحديد أوجه القصور واختبار تغييرات العملية (على سبيل المثال، تخزين سلسلة التبريد بأقصى كفاءة في مركز البيانات)
- حل مشكلات الطلب المتغير والتفاعل مع قرارات الشبكة، مع مراعاة إمكانية رؤية مخزون مركز البيانات

العملاء النهائيون

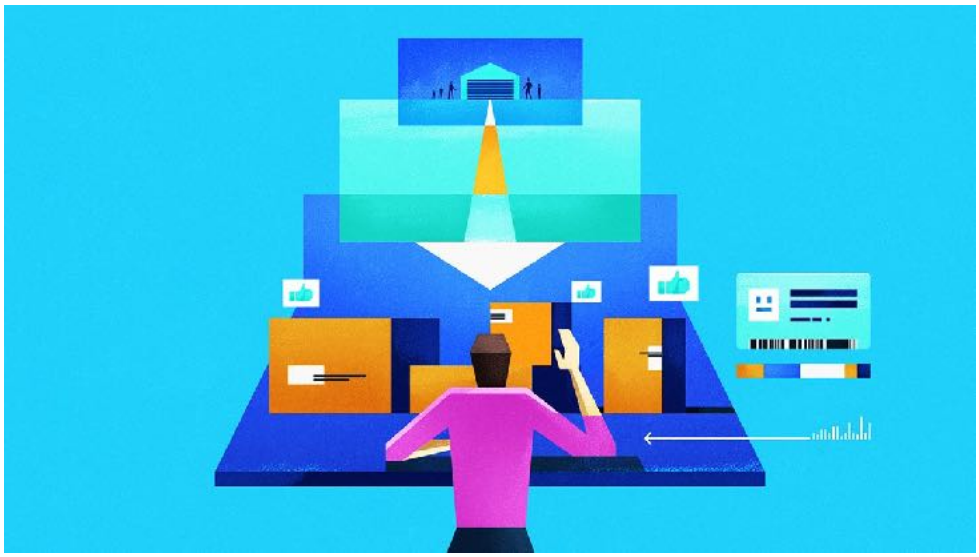

الإنجاز

نقاط الضعف

- مشاكل التوصيل (مثل تأخر التسليم، نقص المنتجات)

- تكاليف النقل المرتفعة في المرحلة الأخيرة

حالات استخدام التوأم الرقمي

- رؤية واضحة للتسويات الاحتمالية لضمان أعلى مستويات الخدمة بتكاليف مثالية
- تحسين النقل مع رؤية واضحة للقيود الدقيقة

الخدمات اللوجستية العكسية

نقاط الضعف

- ارتفاع تكلفة الخدمة (على سبيل المثال، العمليات اليدوية للتحقق من جدوى إعادة البيع)
- عدم وضوح المخزون المتاح في شبكة الخدمات اللوجستية العكسية

حالات استخدام التوأم الرقمي

- محاكاة شاملة لاختبار نمط جديد لتدفق الخدمات اللوجستية العكسية
- تبسيط القدرات عبر المتاجر وشبكات مراكز البيانات

فهم فوائد التوائم الرقمية

تستفيد مؤسسات سلسلة التوريد من التوائم الرقمية لتحسين استراتيجياتها طويلة الأجل وعملياتها اليومية. الطرق الأكثر شيوعا التي رأيناها شركات سلسلة التوريد تنشر التوائم الرقمية هي تحديد موقع المخزون والتنبؤ به، وإدارة تدفق البضائع داخل الجدران الأربعة للمستودعات والمصانع، والمساعدة في تخطيط الإنتاج. ولكن هذه ليست سوى عدد قليل من الطرق التي يتم بها تنفيذ التوائم الرقمية في جميع أنحاء سلسلة التوريد. بغض النظر عن كيفية استخدام التوائم الرقمية، فإن الفوائد واضحة:

- استراتيجي: يمكن للتوائم الرقمية التخليص من التخطيط طويل الأجل والتحولات الرقمية الأوسع نطاقا من خلال محاكاة النتائج المحتملة. يمنح هذا النوع من النمذجة التنبؤية ماذا لو الشركات الثقة في التأثير الشامل لخططها الاستراتيجية. على سبيل المثال، استخدم بائع تجزئة توأما رقميا حبيبيا لشبكة التوزيع الخاصة به لاختبار الآثار من أسفل إلى أعلى لتصميم جديد لمركز التوزيع الخاص به. كانت الشركة قد استخدمت سابقا تحليلا من أعلى إلى أسفل لتحديد حجم وموقع رصيف متقاطع جديد محتمل. ولكن عندما استخدمت الفرق توأما رقميا لنمذجة جميع القيود المحتملة لهذا

الموضع المتقاطع، وجدوا أنه يمكنهم تغيير حجمه ونقله على عقارات أقل بنسبة ٥٠٪ دون المساس بالوظائف.

- التشغيلي: بالإضافة إلى إبلاغ القرارات الاستراتيجية لمرة واحدة، يمكن للتوائم الرقمية أن تعمل "كنموذج واحد لحكمهم جميعا"، مما يحسن اتخاذ القرارات اليومية عبر العمليات المختلفة. بعبارة أخرى، بدلا من نظام النماذج التنبؤية غير المترابطة، يمكن للتوأم الرقمي الجمع بين العديد من النماذج للتنبؤ المتكامل وصنع القرار – مقارنة المقايضات المتنافسة ديناميكيا عبر سلسلة التوريد لاقتراح تغييرات تشغيلية حبيبية. على سبيل المثال، استخدم بائع التجزئة نفسه توأمه الرقمي ليس فقط لتحسين بصمته المتقاطعة في مركز التوزيع الخاص به ولكن أيضا لتحسين قرارات تحديد موقع المخزون اليومية – التنبؤ بسياسات أيام العرض الأسبوعية لتحقيق التوازن بين التكلفة ومستويات الخدمة والاستدامة. وكانت النتيجة تحسنا بنسبة ١٠٪ في استخدام مركز التوزيع الإقليمي وانخفاضا بنسبة ٥٪ في تكاليف الوفاء.

البدء في التوائم الرقمية

في حين أن منظمات سلسلة التوريد تدرك القيمة التي يمكن أن تقدمها التوائم الرقمية، إلا أن القليل منها قد نفذها على نطاق واسع. على عكس العديد من حلول SCM التي يتم التوصيل والتشغيل، قد تتطلب التوائم الرقمية بناء مخصص للتنفيذ. نظرا لأن التوائم الرقمية تتناول بشكل روتيني كميات كبيرة من البيانات الخاصة أو المقنعة أو الاصطناعية، فهي دائما ما تكون مصممة خصيصا، مما يستغرق وقتا طويلا واستثمارا. يجب أن يكون لدى مؤسسات سلسلة التوريد فرق داخلية لعلوم البيانات والتطوير قادرة على بناء توائم رقمية تستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي المتقدمة، أو الشراكة مع خبراء في البائعين الخارجيين في هذه المجالات.

يجب على المنظمات التي تطمح إلى الشروع في رحلة التوأم الرقمي التركيز على خمسة مبادئ رئيسة للنجاح:

- خريطة طريق نورث ستار: حدد رؤية عملية سلسلة التوريد المستقبلية المبنية على البيانات والتكنولوجيا. حدد حالات الاستخدام من البداية إلى النهاية التي تدعم رؤية نورث ستار ثم قم ببناء خريطة طريق لحالات الاستخدام من خلال تحديد أولويات التأثير – الربح والخسارة أو التسليم

– والجدوى. عادة، تعطي الشركات أولا الأولوية لحالات الاستخدام بسرعة فائقة لإثبات القيمة في وقت مبكر من الرحلة.

- رؤية البيانات: لكل حالة استخدام في خريطة الطريق من البداية إلى النهاية، حدد مدخلات البيانات والمخرجات المطلوبة. قم بإنشاء خريطة طريق تكميلية لمنتجات بيانات المنظمة التي تدعم خريطة طريق حالة الاستخدام، مع إعطاء الأولوية لعناصر البيانات التي سيتم مشاركتها عبر العديد من التطبيقات عالية التأثير. تطوير منتجات البيانات هذه بشكل متكرر مع التطوير الرشيق. للبدء، يتطلب التوائم الرقمية خط أنابيب شبه منتظم من البيانات الرقمية والموحدة، ولكن من الممكن ملء فجوات البيانات بمصادر أكثر ثباتا مثل، على سبيل المثال، متوسط الإنتاجية في المستودع مقابل مستويات التوظيف اليومية.
- بنية التكنولوجيا: تتكون بنية التوأم الرقمي إلى حد كبير من مصادر البيانات والتكنولوجيا الحالية، مخيطة معا عبر واجهات برمجة التطبيقات والبرامج الوسيطة. عادة، هناك حاجة إلى زيادة هامشية في القدرة الحسابية لدعم التوأم، لذا تأكد من أن الفرق التقنية لديها المرونة لتوسيع نطاق موارد الحوسبة الحالية حسب الحاجة.
- الموهبة: تقييم مستويات مهارة أعضاء الفريق اللازمة لتقديم التوائم الرقمية، بما في ذلك مديري المنتجات ومهندسي البيانات وعلماء البيانات ومصممي واجهة المستخدم / تجربة المستخدم ومطوري المكدس الكامل. يتم تقديم التوائم الرقمية بشكل أكثر فعالية باستخدام منهجيات رشيقة لدورات التطوير السريعة، لذلك قد يحتاج مديرو المنتجات إلى تحسين المهارات والتدريب الرشيقين.
- التحسين والمحاكاة: تحديد أول حالة استخدام رقمية للشركة ونشرها. قم بالبناء على منتجات البيانات لإنشاء وحدات التحسين والمحاكاة التي تلتقط تأثير حالة الاستخدام. بعد ذلك، قم بتوسيع حالات الاستخدام بشكل متكرر والجمع بين الوحدات النمطية للمحاكاة المتكاملة والتحسين من البداية إلى النهاية. لاحظ أنه يمكن للفرق البدء في تطوير وحدات المحاكاة والتحسين قبل اكتمال منتج البيانات لالتقاط التأثير المبكر ثم دمج هذه الوحدات لاحقا.

يتطلب تحسين سلسلة التوريد من البداية إلى النهاية أكثر من مجرد تنفيذ التكنولوجيا؛ بل يتطلب أيضا تحولا في العقلية على مستوى القيادة وفي جميع أنحاء المنظمة. داخليا، يجب على الشركات التي تستخدم التوائم الرقمية أن تسعى إلى القضاء على الصوامع الداخلية واستبدال المعرفة المؤسسية المجزأة باتخاذ قرارات قائمة على البيانات. خارجيا، يجب على الشركات تحليل أدوارها بعناية في سلسلة التوريد العالمية المترابطة. في عالم يزداد تعقيدا وترابطا، يمكن للمنظمات عبر سلسلة التوريد استخدام التوائم الرقمية للتنبؤ بالاضطرابات المحتملة وسيناريوهات ماذا لو التي يمكن أن تؤثر على أعمالها. لا يمكن لأحد أن يتنبأ بالوباء أو الحرب أو الصدمة الاقتصادية القادمة على وجه اليقين، ولكن التوائم الرقمية يمكن أن تساعد الشركات على التفاعل والتكيف مع هذه الاحتمالات.

المعادلة ((ن^2 / (1- ن)) واستخداماتها

أوهاج بادنين عمر
ماجستير في المحاسبة والتمويل
عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

تساوي المعادلة أعلاه قسمة الواحد على النسبة الأكبر مضروبا في مكمل النسبة الأكبر مرتيين عندما ن أقل من ٥٠٪

التحقق من صحة المعادلة وتحديد استخداماته بالتعاون مع الذكاء الاصطناعي (ميتا) تبين لنا الآتي :

إن المعادلة ((ن^2 / (1- ن)) تستخدم المجالات الآتية :

١– الرياضيات المالية : يمكن استخدامها في تحليل الاستثمار .

٢– الاحصاء : يمكن استخدامها في تحليل البيانات اوحساب الاحتمالات .

٣– الهندسة : يمكن استحدامها في تصميم الانظمة او تحليل الشبكات .

٤– الاقتصاد : يمكن استخدامها في تحليل السوق او حساب التكاليف .

٥– العلوم الحاسوبية : يمكن استخدامها في تصميم الخورزميات او تحليل البيانات الكبيرة .

التطبيقات وأمثلة عملية لاستخدامات المعادلة :

١– تحليل النسب : يمكن استخدامها لتحليل النسب بين الكميات المختلفة .

٢– حساب المعدلات : يمكن استخدامها لحساب المعدلات أو النسب المئوية .

٣– تصميم النماذج : يمكن استخدامها لتصميم نماذج رياضية أو محاكاة الأنظمة .

المثال الأول : لنفترض أنه لدينا شركة تنتج منتجا معينا، نريد تحليل نسبة العيوب في الإنتاج . فإذا كانت نسبة العيوب (ن) أقل من ٥٠٪، يمكننا استخدام المعادلة ((ن^2 ÷ (1- ن)) لتحليل تأثير نسبة العيوب على جود الإنتاج .

– نسبة العيوب (ن) ٤٠٪ (أي ٤٠٪ من المنتجات فيها عيوب) .

– النسبة الأكبر ١ – ن = ٦٠٪

المعادلة : ((ن^2 ÷ (1- ن)) = (40%^2 ÷ (1- 40%)) = 26.7%

يمكن استخدام هذه النتيجة في :

- تحليل الجودة : لمدى تأثير نسبة العيوب على جودة المنتج .
- تحسين العمليات : لتحديد المجالات التى تحتاج الى تحسين في عملية الإنتاج .
- اتخاذ القرارات : لاتخاذ قرارات مدروسة بشأن تحسين جودة المنتج وتقليل العيوب .

المثال الثاني : تحليل الاستثمار

تقييم المخاطر : يمكن استخدام المعادلة لتحليل تأثير نسبة المخاطر على عوائد الاستثمار . فإذا كانت نسبة المخاطر (ن) = ٣٠٪ يمكن حساب تأثيرها على عوائد الاستثمار باستخدام المعادلة : ((ن^2 / (1- ن))

المعادلة : ((30% - 1)÷ 2^30%)= 12.9%

المثال الثالث : تحليل الاحتمالات

تحليل الاحتمالات يمكن استخدام المعادلة لتحليل الاحتمالات في الأحداث المختلفة، فإذا كانت نسبة الاحتمالات (ن) = ٢٠٪ يمكن حساب تأثيرها على النتائج باستخدام المعادلة : ((ن^2 / (1- ن))

المعادلة : ((20% - 1) ÷ 2^20%)) = 5%

المثال الرابع : تحليل السوق

استخدام المعادلة لتحليل تأثير نسبة الحصة السوقية على أداء الشركة، فإذا كانت نسبة الحصة السوقية (ن) = ٣٠٪ يمكن حساب تأثيرها على أداء الشركة .

المعادلة : ((30% - 1) ÷ 2^30%)) = 12.9%

المثال الخامس : تحليل التكاليف

يمكن استخدام المعادلة لتحليل تأثير نسبة التكاليف على الأرباح، فإذا كانت نسبة التكاليف (ن) = ٤٠٪ يمكن حساب تأثيرها على الأرباح .

المعادلة : ((40% - 1) ÷ 2^40%)) = 26.7%

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

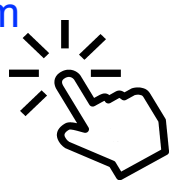

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

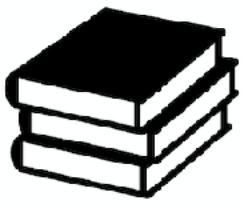

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

GIEM